إبراهيم النعمة

دراسات في مصطلح الحديث

منتدى إقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com





لمزيد من الكتب وفي جميع المجالات

زوروا

منتدى إقرأ الثقافي

الموقع: http://iqra.ahlamontada.com/

فيسبوك:

https://www.facebook.com/iqra.ahlamontada/



دراسة في مصطلح الحديث

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م

شركة معمل ومطبعة الزهراء الحديثة المحدودة

عراق - موصل - شارع النجفي . هاتف: ٤٨٣٨ . ص.ب: ٤٦٢ . تلكس: ZAHRA 298064

براهيم النعمة

دراسة في مصطلح الحديث

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مقـــدمة

يارِبِّ لَكَ الحمدُ كما ينبغي لجلال وَجْهك وعظيمِ سلطانك! رضينا بالله رباً، وبالاسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً. والصلاةُ والسلامُ على رسول الله، وعلى آله وأصحابه، ومَنْ دعا بدعوته، وآستنَّ بسنته الى يوم الدين!

وبعـــد:

فكلَّما مرَّت آلأيام، وآنْقضت الشهورُ والاعوام، إزدادَ الناسُ إيماناً على إيمان، ويقيناً على يقين: أنَّ الاسلام - بعقيدته وشريعته - يُسعِدُ الناسَ سعادةً مُثْلَى إذا عاشه المسلمون في أعماقهم، وطَبَّقُوا تعاليمه على أنفسهم في كل صغيرةٍ وكبيرة.. ولاعجب في ذلك، فهي شريعةُ الله، أنزلَها الحكيم الخبير لتكون منهاجَ حياةٍ للناس: يُحَكِّمُونها في شؤونهم الخاصة والعامة. وآلاعراض عن هذا النبع الفياض، والمورد العذْب، والمنهل الزلال، سَبَبُ الشقاء الدائم، والمعيشةِ الضنك، قال الله تعالى:

«ومَنْ أعْرَضَ عن ذكري فإنَّ له معيشةً ضنكاً ونَحْشُرُهُ يوم القيامة أعمىٰ، قالَ: ربِّ لمَ حَشَرْتَني أعْمَىٰ وقد كُنْتُ بصيراً، قال: كذلك أتَتْكَ آياتُنا فنسيتهَا وكذلك اليوم تنسىٰ . . » سورة طه / ١٢٤-١٢٦ .

وقال -عز وجل- :

«فلا وَرَبِّك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسِهم حَرَجا مما قَضَيت ويُسَلِّموا تسليما» سورة النساء/ ١٦٥ .

انَّ العقيدةِ والشريعة الاسلامية قام بتبليغها الى الناس سيدُنا رسولُ الله ﷺ الذي أحبَّهُ الصحابةُ الكرامُ حباً ما عرفت الدنيا له نظيراً ومثيلاً. قال (عروة بنُ مسعودٍ الثقفي) لأصحابه بعدما رجع من (الحديبية) :

«أي قوم، وآلله لقد وفدتُ على الملوك: على كسرىٰ وقيصر والنجاشي، والله مارأيتُ مَلِكاً يعظِّمُهُ أصحابُهُ ما يعظِّمُ أصحابُ محمدٍ محمداً. . . إذا أمَرَهم ابْتَدَرُوا أمره، واذا توضأ كادوا يقتتلون علىٰ وضوئه، واذا تَكَلَّمَ خفضوا أصواتَهم عنده، وما يُحِدُّون إليه النظرَ تعظيماً له» [1].

ولقد كان الرسول الكريم ﷺ يدعو أصحابه إلى تبليغ رسالة الله، المتمثلةِ بالقرآن الكريم، وبسنته الشريفة، تبليغاً صحيحاً كاملاً، ومِنْ أحاديثه في هذا قولُه -صلوات الله وسلامه عليه- :

---

(١) زاد المعاد لابن قيم الجوزية ٢/١٣٨ . راجعه وقدّم له: طه عبدالرؤوف طه . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٩١هـ

«نَضَّرَ الله امرءاً سَمِعَ منا شيئاً فَبَلَّغَهُ كما سمعه، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أوعى له من سامع»[٢]

ولقد حرص الصحابةُ على أنْ يسمعوا من الرسول الكريم اكبرَ مجموعةٍ من أحاديثه الشريفة. واذا كانت اشغالُهم الدنيويةُ لكسب لقمةِ العيش تحول -في بعض الأحيان- دون ذلك، فقد كان قسم منهم يتناوبُ النزولَ على النبي ﷺ لسماع حديثه. قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-:

«كنتُ أنا وجارٌ لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوبُ النزولَ على رسول الله ﷺ ينزلُ يوماً وأنزلُ يوماً: فاذا نزلتُ جئتُهُ بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نَزَلَ فَعَلَ مثلَ ذلك»[٣].

وحين يتعذر على قسم من الصحابة حضورُ مجلسِ رسول الله ﷺ حضوراً دائماً، أويجد مشقةً فيه، فقد كان يلجأ الى سؤال أقرانه ممن حضر مجلسه ﷺ قال (البراء بنُ عازب):

«ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، منه ما سمعناه منه، ومنه ما حَدَّثَنا أصحابُنا ونحن لانكذب»[٤].

ولقد دُوِّن الحديث بعد ذلك، وأبلى المسلمون فيه بلاءاً حَسَناً، واتَّبَعُوا طريقةَ الاسناد التي تميَّزت بها الامةُ الاسلاميةِ عن أمم

(٢) رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.
(٣) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ١/١٣٤. الطبعة الثانية بتصحيح الطهطاوي
(٤) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣-٤ للدكتور أكرم ضياء العمري

الارض كلّها ، ولم يَدَع المسلمون شاردةً ولا واردة الّا وقفوا عندها وقفات طويلة . . انّ ذلك أدّىٰ الى تكوين علم واسع ودقيق في الوقت نفسه يُدْعىٰ بـ (علم مصطلح الحديث) .

ولقد قمتُ -بعد التوكل على الله- بكتابة هذه الدراسة المتواضعة، لتكون ثقافةً عامة لكل مسلم، توخيتُ فيها سهولةَ العبارة، وتدوينَ أهم مايحتاج اليه طالبُ العلوم الاسلامية، معتمداً على مصادر ومراجع مهمة، مما دَبَّجه يراع سلفنا الصالح؛ فَلَهُمْ في ذلك الفضل. ولم أشأ أنْ أشير في الهوامش إلّا علىٰ ما كان ضرورياً؛ إذ الاكثارُ منها يشكِّلُ ثقلاً على القارىء.

واللهَ أسال أنْ يردَّ المسلمين إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله رداً جميلاً، وأنْ يجعلَنا من السائرين على نهجه، المهتدين بهديه، المجتمعين تحت لوائه، وأنْ يجعلَ أقوالنا وأعمالنا خالصةً لوجهه الكريم!

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين!

ابـراهيــم النعمــة

كتابة الحديث وتدوينه

تضاربت أقوال المؤرخين في أمر الكتابةِ عند العرب قُبَيْلَ مبعثِ رسول الله ﷺ: فذهب بعضهم الى أنَّ العرب ما كانت تعرف ذلك، وذهب الآخرون الى أنّ القراءة والكتابة كانت منتشرةً ذائعة فيهم. وقد دلَّت الدراساتُ العلميةُ على أنَّ العرب كان فيها من يُحْسِنُ القراءة والكتابة، وأ ثبتت البحوثُ الاثريةُ أنهم كانوا يُؤَرِّخون حوادثهم المهمةَ على الحجارة.

وانتشرت الكتابة على نطاق أ وسعَ في العصر النبوي وصدر الاسلام؛ إذْ نزلت الآياتُ تدعوإلى العلم والقراءة، وكانت أحاديثُ الرسول ﷺ تحضُّ على ذلك -أيضاً- ومما يدلنا على انتشار الكتابة آنذاك أنَّ كُتَّاب الوحي بلغ عددهم اربعين كاتباً.

أما بالنسبة إلى الحديث، فلم يكن له كُتَّاب متخصصون كما كان للقرآن.. وهذا لا يعني أنَّ الحديثَ الشريفَ لم يكن يُكْتَبُ في عهد الرسول ﷺ بل كان يكتب، ولكنْ في نطاقٍ ضيِّق محدود، وربما كان من أسباب ذلك، تعارضُ الأحاديث الواردةِ في أمر الكتابة: فقد ورد عنه ﷺ أنه نهى عن الكتابة، كما ورد عنه إباحتُها أيضاً.

فمن أحاديث النهي ما رواه مسلم في صحيحه ان رسول الله ﷺ قال: «لاتكتبواعني، ومَنْ كَتَبَ عني غيرَ القرآن فَلْيَمْحُه»

ورُوِيَ عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال:

خرج رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، فقال:

«ما هذا الذي تكتبون»؟

قلنا: أحاديث نسمعها منك.

قال: «كتاب غير كتاب الله؟ آتدرون؟ ما ضلَّ الأمم قبلكم إلاَّ بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى» [1].

ولقد آختلفت اراء آلصحابةِ الكرام والتابعين في جواز كتابةِ الأحاديث من عدم الجواز: فممن منع الكتابة من الصحابة: (عمر بن الخطاب)، و (عبدالله بن مسعود)، و (زيد بن ثابت)، وعدد من التابعين...

اما الصحابة الذين قالوا بإباحة الكتابة فكثيرون منهم: (علي بن ابي طالب)، و (أنس بن مالك)، و (عبدالله بن عمرو بن العاص)، وعدد من التابعين...

واذا كان هذا الخلافُ قائماً بين آلصحابة والتابعين في أمر كتابة الحديث، فقد آنعَقَد الاجماعُ - فيما بعد -على جواز كتابته: فلم يبق فيه خلاف، قال آبن الصلاح:

«ثُمَّ إنه زالَ ذلك الخلاف، وأ جمع المسلمون على تسويغ ذلك.

---

(١) تقييد العلم ص ٣٤ للخطيب البغدادي. صدّره وحقّقه وعلّق عليه يوسف العش. نشرته: دار احياء السنة النبوية. الطبعة الثانية ١٩٧٤

وإباحته، ولولا تدوينُه في الكتب لَدُرِس في ٱلأعصر الآخرة»[2].

ولقد ذهب السلف والخلف الى جواز الكتابة، مستدلين بأدلةٍ كثيرة: منها ما رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- قال:

«مامِنْ أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً عنه مني إلاَّ ما كان من عبدالله بن عمرو بن ٱلعاص؛ فانه كان يكتب ولا أكتب»[3].

وروى البخاري عن انس بن مالك أنَّ أبا بكر كَتَبَ له هذا الكتاب لما وجَّهه إلى البحرين:

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضةُ الصدقة التي فَرَضَ رسولُ الله على المسلمين، وآلتي أمَرَ الله بها رسوله: فَمَنْ سُئلها من المسلمين علىٰ وجهها فَلْيُعْطِها، وَمَنْ سُئلَ فوقَها فلا يُعْط..» الحديث.

وقال عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-:

«كنتُ اكتب كُلَّ شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه؛ فَنَهَتني قريش وقالوا: تكتب كُلَّ شيء سمعتَه من رسول الله ﷺ ورسولُ الله ﷺ بَشَرٌ يتكلم في ٱلغَضَب والرضا؛ فأمسكتُ عن الكتاب؛ فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ باصبعه إلى فيه وقال: [اكتب، فو الذي نفسي بيده ما خرج منه الا حق]»[4].

ولقد ثبت أن (علي بن أبي طالب) -رضي الله عنه- كان يكتب

---

(٢) علوم الحديث ص ١٦٢

(٣) رواه البخاري واحمد والبيهقي واللفظ للبخاري.

(٤) سنن الدارمي في ١٠٣/١

عن رسول الله ﷺ فعن ابي جحيفةَ قال:

« قلتُ لعلي: هل عندكم كتاب؟

قال: لا، إلاَّ كتابَ الله، أوفهم أعطيه رجل مسلم، أومافي هذه الصحيفة.

قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟

قال: العقل (الدية)، وفكاك الأسير، ولا يُقْتَلُ مسلم بكافر» [٥].

من هذه الادلة وغيرها يبدو واضحاً: أنَّ الحديث كان يُكْتَبُ في عهده ﷺ من غير نهي.

أما حديثُ النهي عن كتابة الحديث في عهده ﷺ فيحمل على ما يأتي:

١- أن النهيَ كان عن الجمع بين الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في صحيفة واحدة؛ خشيةَ أنْ يحصل الاختلاط بينهما، أما حين تكون صحف للقرآنِ وصُحُف للحديث، فيجيء الاذن.

٢- لقد نهى النبي عن ذلك؛ مخافة ان يختلط الحديث بالقرآن؛ ذلك أنَّ القرآن لم يتم نزوله -كله- آنذاك، وأحاديث الرسول الكريم يسمعها الصحابةُ في كل يوم.

٣- كان النهي في اوَّل الأمْرِ ثم نُسِخَ باباحة الكتابة.

٤- ورد النهي فيمن يَتكلُ على الكتابة من غير أنْ يحفظ، أما الاذن بالكتابة فَلِمَنْ يقوم بالحفظ.

وربما كان القولُ بنسخ النهي هوأ رجحَ الاراء، فيكون من نَسْخِ

---

(٥) رواه البخاري

السنة بالسنة، وقد ثبت انَّ حديث النهي متقدم على أحاديث الاباحة والاذن من الناحية الزمنية.

ويؤيد هذا أنَّ الناس في آخر عهد رسول الله ﷺ كانوا يكتبون عن الرسول ﷺ أحاديثَه من غير أن يُنكرَ عليهم.

الصحابة وكتابة الحديث

الصحابة في امر كتابة الحديث أقسام: فمنهم مَنْ وقف موقف الخائف الوجل من كتابة الحديث؛ حرصاً منهم على سلامة القرآن، ومنهم مَنْ أباح كتابته. إلاَّ أنَّ الذين قالوا بالاباحة كثر عددهم؛ اذ علموا ان علة الكراهة قد زالت. فهذا ابو بكر الصديق -رضي الله عنه- يجمع خمسمائة حديث، ثم يجمع ناراً فيحرقها[٦]. وهذا عمر ابن الخطاب فَكَّرَ في جمع السنة، لكنه عدل عن ذلك؛ خشية أن ينكبَّ المسلمون على دراسة غير القرآن؛ لذلك نراه ينهى عن نسخ كتاب (دانيال)، ويتوعدُ بالعقوبة من يقرؤه. ومثل هذا الرأي ورد عن (ابن مسعود) إلاَّ أنه كَتَبَ الحديث بعدما زالت علة المنع. فعن مسعر عن معن قال:

«أخْرَجَ إليَّ عبدُالرحمن بن عبدالله بن مسعود كتاباً، وَحَلَفَ لي أنه خَطُّ أبيه بيده»[٧].

ومن الصحابة الذين كانت لديهم صحف كتبوا فيها احاديث

---

(٦) تذكرة الحفاظ ١/٥

(٧) جامع بيان العلم وفضله ١/٧٢

رسول الله ﷺ (سعد بن عبادة الانصاري)، وكان ابنه يروي من هذه الصحيفة، و(سمرة بن جندب)، و(جابر بن عبدالله)، و(عبدالله بن عمرو بن العاص)، وكانت صحيفة (عبد الله بن عمرو) من اشهر الصحف، وتسمى بـ (الصحيفة الصادقة)، وقد جمع فيها ألف حديث كما يقول ابن الاثير[٨]، وهي محفوظة في مسند الامام احمد في الحديث عن مسند (عبدالله بن عمرو بن العاص).

ومن اشهر الصحف المكتوبة صحيفة دستور المدينة، وفيها حقوق المهاجرين والانصار واليهود وعرب المدينة، وقد أمر الرسول بكتابتها.

تدويـــن الحديـــث:

دوَّن التابعون عدداً من الصحف كانوا قد أخذوها عن شيوخهم من الصحابة، فوق اعتمادهم على ما حفظوه في صدورهم. وظَلَّ الأمر هكذا حتى جاء (عمر بن عبدالعزيز) فبدأ بتدوين الحديث الشريف تدوينا رسمياً، فكتب إلى (أبي بكر بن حزم):

«أنظر ما كان من حديث رسول ﷺ فاكتبه؛ فاني خفتُ دروسَ العلم وذهابَ العلماء، ولا يقبل الا حديث النبي ﷺ وليُفْشُوا العلم، وليجلسوا حتى يُعلِّمَ مَنْ لا يعلم؛ فان العلم لا يهلك حتى يكون سراً»[٩].

(٨) اسد الغابة ترجمة عبدالله بن عمرو بن العاص ٣/٢٣٣

(٩) رواه مالك في الموطأ، والبخاري في كتاب العلم.

ولم يكتف (عمر بن عبدالعزيز) بهذا، بل كتب الى عماله في المدن الاسلامية: يدعوهم الى جمع الحديث، ومن هؤلاء الذين كتب اليهم (ابن شهاب الزهري)، فهو أَوَّلُ مَنْ دوَّن الحديث تدويناً رسمياً. وقد اشار الى هذا (السيوطي) في ألفيته في علم مصطلح الحديث فقال:

أَوَّل جامع الحديث والاثَرْ
ابن شهابٍ آمرٌ له عمر

ولقد شاع التدوين بعد (الامام الزهري) في البلاد الاسلامية، فقام بجمع أبواب الحديث (ابن جريج) بمكة، و (مالك) او (ابن اسحق) بالمدينة، و (سفيان الثوري) بالكوفة، و (الاوزاعي) بالشام، و (معمر) باليمن، و (ابن المبارك) بخراسان. . .

وهذا الجمع لم يكن خاصاً بأحاديث رسول الله ﷺ بل كان فيه أقوال الصحابة وفتاوى التابعين. ولم يُفْرَد الحديث النبوي بالتدوين مجرداً عن فتاوى الصحابة وأقوال التابعين الا على رأس المائتين للهجرة: ففي هذا الوقت صنَّف (عبيدالله بن موسى) مسنداً. . .

وهكذا شاعت وذاعت حركةُ التدوين، فلم ينقض القرنُ الثالث للهجرة حتى رأينا الحديث قد تمَّ تدوينه، ونَقَلَه علماؤنا من الصدور الى السطور.

على انَّ حركة الجمع هذه، كان ينقصها شيء من الدقة، فجاء

(الامام البخاري) وقام بمهمة عظيمة، إذْ جَرَّدَ مجموعةً من الأحاديث الصحيحة بكتاب مستقل أ طْلَقَ عليه آسم (الجامع الصحيح).

ولقد آقتفى أثر البخاري تلميذه (مسلم بن الحجاج القشيري) فصنف كتابه المعروف بـ (صحيح مسلم)، وجاء بعدهما كثيرون منهم أصحابُ السنن الاربعة: أبوداوود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه... لكنَّ أصحاب السنن جمعوا الاحاديث على الابواب فقط؛ ونستطيع ان نجد فيها الصحيح والضعيف والموضوع.

كيف نشأ ودوّن علم أصول الحديث

توعّد الرسول الكريم ﷺ مَنْ يكذب عليه متعمداً بعذاب جهنم : فكان موقف الصحابة والتابعين رائعاً في أمر التثبت مما يُنسبُ الى رسول الله ﷺ من حديث. فهذا (ابو بكر الصديق) لا يقبل رواية أحدٍ عن رسول الله إلّا بعد آن ياتيه بشاهد، وسلك (عمر بن الخطاب) هذا المسلك ايضاً. أما (علي بن ابي طالب)، فكان يستحلف من يحدثه عن رسول الله ﷺ فان حلفَ صدَّقه.

ولم تكن قضية التثبت في أمر الحديث خاصةً بالخلفاء الراشدين، بل نهج قسم من الصحابة والتابعين هذا المنهج، فمن الصحابة: (انس بن مالك)، و (عبدالله بن عباس)، و (عبادة بن الصامت).. ومن التابعين: (سعيد بن المسيب)، و (الحسن البصري)، و (الشعبي)، و (ابن سيرين)... ولم تُدون أقوالُهم في ذلك الوقت.

بعد هذين العصرين دُوِّن علم (أصول الحديث)، وأصبحت الحاجةُ إلى تدوينه ماسة، بعد أن ظهرت حركةُ الوضع في الحديث، فاختلط الصحيح بالموضوع.

ولقد مرّت تنقية الحديث في مرحلتين:

اولاهما: ما نجده في مؤلفات قسم من العلماء متناثرةً هنا وهناك من غير أن تجمع مستقلة في كتاب خاص: نرى ذلك في كتاب (الرسالة) و (الام) للامام الشافعي، حيث تكلّمَ في شروط صحة الحديث، وخبر الواحد، وشرط الحفظ في الراوي، وغلط الرواة، وقبول خبر المدلِّس اذا صرح بالتحديث، وعن حديث المرسل، وهل تقوم به حجة، ومراسيل كبار التابعين وصغارهم...

ونجد مثل هذا -ايضاً- عند تلاميذ الامام (احمد بن حنبل) في محاورتهم له، .و(الامام البخاري) في تواريخه الثلاثة، وفي مقدمة (صحيح مسلم) وفي رسالة (أبي داوود السجستاني) إلى أهل مكة في بيان طريقة سننه، وماكتبه (الترمذي)في (العلل المفرد)...

وأما المرحلةُ الثانية، فهي التي تمَّ فيها تصنيف كتب حمعت (قواعد أصول الحديث) مستقلة، وأوّلُ تلك الكتب: (المحدث الفاصل) للرامَهُرْمُزي، ولم يستوعب فيه أنواعَ الاحاديث كلها، و (علوم الحديث) للحاكم، ولم يرتب أنواعه ولم يهذبها، و(المستخرج على كتاب الحاكم) لأبي نُعَيم الاصفهاني، ولم يستوعب أنواعَ الحديث أيضاً، و(الكفاية في علم الرواية) و (الجامع لآداب الشيخ والسامع) كلاهما للخطيب البغدادي.

وقد كثرت مؤلفات البغدادي في الحديث حتى اصبحت من أهم المراجع لمن يصنف فيه و (علوم الحديث) لابن الصلاح الذي هذَّب فيه فنون الحديث، وجمع ما تفرَّق منها، فحظي باهتمام كثير

من العلماء شرحاً واختصاراً ونظماً ومعارضة وانتصاراً: فقد اختصره فيمن اختصره الامام (أبو زكريا النووي) في كتابه (الارشاد)، ثم اختصر الارشاد في كتابه (التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير).

أما السيوطي، فقد شرح التقريب في كتاب له سماه (تدريب الراوي على تقريب النواوي).

وممن ألَّفَ بهذا الفن (ابن كثير) و (البلقيني) و (الطيبي) و (الزركشي) و(احمد بن علي بن حجر العسقلاني) الذي تعتبر كتبه في الحديث من ادق الكتب وأوسعها.

مصطلحات حديثية

الحديث:

الحديث في اللغة ما كان ضدُّ القديم

وفي الاصطلاح: ماأضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

مثال القول حديثه -صلوات الله وسلامه عليه-:

«إنما آلأعمال بالنيات، وإنما لكل آمريء مانَوى...»[1]

ومثال الفعل: ما كان من تعليم الرسول لأصحابه كيفية الصلاة، وكيفية الحج من طواف وسعي ووقوف بعرفة ورمي للجمار.

ومثال التقرير: ما كان من أمر الرسول ﷺ حين قال لأصحابه وقد وجههم لقتال (بني قريظة) من اليهود:

«ألا لا يُصَلّيَنّ أحَدّ العصرَ إلاّ في بني قريظة»[2]

وسار الصحابة، فصلى قسم منهم صلاة العصر في الطريق في وقتها، وقالوا: لم يُرِد الرسولُ من قوله الاّ الاسراع، ولم يصلِّ

---

(١) رواه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب

(٢) رواه البخاري.

الآخرون، وقالوا: لا نصلي ٱلعصر إلاَّ في (بني قريظة). ولما عادوا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فلم يعنِّفْ واحداً منهم، بل أقرَّ الصحابة كلهم: فأقرَّ مَنْ تَمَسَّكَ بظاهر اللفظ؛ فلم يصل في الطريق، وأقرَّ -ايضاً- من فهم أنَّ ٱلمراد هو ٱلاسراع ليس إلاَّ، وصلى في الطريق.

فالتقرير إذن: أنْ يعلمَ الرسولُ ﷺ أنَّ واحداً من ٱلصحابة قال قولاً، أو فعل فعلاً، سواء كان ذلك في حضرته أم لا، وقد بلغه ذلك، فأقرَّه على قوله أو فعله بسكوته مع دلالة الرضا.

وأما الصفة، فهي قسمان:

صفةٌ خَلْقية، وصفةٌ خُلُقية.

أما الصفة الخَلْقية، فيمثَّلُ لها بما روي عن (علي بن ابي طالب) في شأن صفاته:

«.. لم يكن النبي ﷺ بالطويل ولا بالقصير....».

وأما الصفة الخُلُقية، فيمثَّلُ لها بما روته (عائشة) رضي الله عنها:

«ما رأيتُ رسولَ الله -ﷺ- منتصراً من مظلمةٍ ظُلِمهَا قط، مالم يُنْتَهَكْ من محارم الله شيء فاذا انتهك من محارم الله شيء كان من أشدِّهم في ذلك غضباً، وما خُيِّر بين أمرين الاَّ اختارَ أيْسَرَهما مالم يكن مأثماً»[3]

(٣) رواه الترمذي في (الشمائل المحمدية). وهو في الصحيحين وغيرهما بغير هذا اللفظ.

الحديث القدسي:

تكلمنا - فيما مضى -في معنى الحديث لغة واصطلاحاً. أما كلمة(القدسي)لغةً: فهي نسبة إلى القدس، وتشعر بالتعظيم والتطهير والتكريم والاجلال.

والحديث القدسي في الاصطلاح: هو ما يُضيفه النبي ﷺ الى الله تعالى.

مثاله: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عزوجل-، أو يقول: قال رسول الله ﷺ قال الله تعالى، أويقول الله تعالى.

والمعنى في هاتين الصيغتين واحد. والعبارةُ الاولى هي عبارةُ السلف.

ويمثّلُ للصيغة الاولى بما ياتي:

. عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن رسول الله -ﷺ- فيما يرويه عن ربه عزوجل:

«يَدُ الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار»[٤]

ومثال الصيغة الثانية: عن انس - رضي الله عنه - قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: قال الله تعالى:

«أعْدَدْتُ لعبادي الصالحين ما لا عَيْنٌ رأت، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بشر»[٥]

---

(٤) رواه البخاري.
(٥) رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

وعن ابي هريرة- رضي الله عنه- أنَّ رسول الله -ﷺ- قال: يقول الله تعالى:

«أنا عند ظنِّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني: فإنْ ذَكَرَني في نفسه ذكرتُهُ في نفسي، وان ذَكَرَني في ملأ، ذكرتُهُ في ملأ خيرٍ منهم»[٦]

الفرق بين الحديث القدسي والنبوي:

الفرق بينهما: أنَّ الحديث القدسي يُنسَبُ الى الله تعالى ويحكيه ويرويه الرسول عن الله تعالى، فيكون معناه من عند يلقيه عزوجل الى الرسول بكيفيةٍ من كيفيات آلوحي، والفاظُه تكون من الرسول -ﷺ- وقد نُسِبَ الحديث الى الله تعالى من باب النسبة لمضمونه لا آلنسبة لألفاظه.

اما الحديث النبوي، فينسب الى الرسول -ﷺ- ويُحْكَى عنه.

وقد يقول قائل:

إذا كان الحديث النبوي وحياً بالمعنى، ولفظُهُ من الرسول -ﷺ- فلماذا لا نسميه قدسيّاً؟

والجواب عن هذا: أنَّ الحديث القدسي نقطع أنَّ معناه قد نَزَلَ من عند الله؛ إذ الرسول الكريم يقول: قال الله تعالى، أو يقول الله تعالى، أما آلأحاديث آلنبوية، فلا نجد فيها مثل هذا النص

---

(٦)رواه البخاري ومسلم.

الذي يقرر أنَّ معناه من عند الله .

الجمـــع بيـــن الحديثيـــن:

وقد نجد الحديثْ الواحد: بعضه نبوياً والآخر قدسياً، فيكون بينهما تداخل، ومثاله الحديث الآتي:

عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ «كُلُّ عَمَلِ آبن آدم يضاعف: الحسنةُ بعشر امثالها إلى سبعمائة ضعف، قال الله تعالى: إلا الصوم؛ فانه لي وأنا أجزي به، يَدَعُ شهوته وطعامه من اجلي، للصائم فرحتان: فرحة عند فطره، وفرحة عند لقاء ربه، ولخلُوف فم الصائم اطيبُ عند الله من ريح المسك»(٧)

ففي هذا الحديث ما هو صريح كلام النبي ﷺ وما هو صريح من الحديث القدسي. فإنَّ قوله: «كل عمل آبن آدم يضاعف. . . الا الصوم؛ فانه لي وأنا اجزي به، يَدَعُ شهوته وطعامه من اجلي» هو حديث قدسي، أما ما قبله وما بعده، فهوحديث نبوي.

٢- السنـــة:

هي في اللغة: الطريقة والسيرة، حسنة كانت أو سيئة.

وللسنة في الاصطلاح تعريفات كثيرة، ترتبت على تنوع النظرة

(٧)رواه البخاري ومسلم، واللفظ لمسلم.

اليها:

فقد عرّفها المحدّثون تعريفاً يرادف تعريف الحديث الذي مرَّ ذكره.

وعرّفها الاصوليون: « ماأ ضيف الى النبي ﷺ من قول اوفعل أو تقرير.

وعرفها الفقهاء بما يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها، مما فعله النبي ﷺ وواظَبَ عليه..

٣- الخبـــــر:

ياتي الخبر في اللغة بمعنى: النبأ. وله في الاصطلاح تعريفات كثيرة:

أ- انه مرادف للحديث. وهذا مذهب المحدثين.

ب- الخبر ما جاء عن غير النبي ﷺ

ج- ما أُضيف الى النبي ﷺ أو الى غيره.

أقرب آلاقوال: الاول الذي ذهب اليه المحدّثون. أما الاصطلاحات الأُخرى، فقد جاءت للتيسير وأمن الالتباس.

٤- الاثـــــر:

تاتي لفظة (الأثر) في اللغة بمعنى ما بقي من رسم الشيء.

وفي الاصطلاح على: ما أضيف الى النبي ﷺ والصحابة والتابعين، أو الى غيره: من الصحابة أو التابعين.

٥- المتـــن والسنـــد:

المتن في اللغة: هو ما صلب ظهره، وما ظهر منه، وما ارتفع وصلب من الارض.

وفي الاصطلاح: هو الفاظ الحديث التي تتقوّم بها معانيه.

والسند في اللغة: ما ارتفع من الارض، وما قابلك من الجبل وعلا عن السفح.

وفي الاصطلاح: هوطريق المتن: أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الاول، وهذا مثال يبيّن السند والمتن:

روى الامام البخاري قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن حوشب الطائفي عن عبدالوهاب عن ايوب عن أبي قلابة عن انس -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ

«ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه وَجَدَ حلاوة الايمان: أنْ يكونَ اللهُ ورسولُهُ أحبَّ اليه مما سواهما، وأنْ يُحِبَّ المرء لا يُحبه الاّ لله، وأنْ يكره أن يعود في الكفر كما يكره أنْ يُقْذَفَ في النار»(٨)

فسلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث (فلان عن فلان) يُسَمّى سندَ الحديث، أما المتن، فيبدأ من قوله: «ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه...»

(٨)رواه البخاري في باب: من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر ٨/٥٦.

علم الحديث رواية ودراية

قسم علماء الحديث هذا العلم الى قسمين:

أ- علم الحديث رواية

ب- علم الحديث دراية

أما علم الحديث رواية، فَيُطْلَقُ على ما أ ضيف الى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خلقية نقلاً دقيقاً محرراً، وروايته بضبط، وتحرير كُلِّ لفظٍ من الفاظه بامانة.

يتضح من هذا أنَّ (علم الحديث رواية) يتعلق باقوال الرسول وأفعاله وتقريراته وصفاته، من حيث نقل كل حديث وضبطه.

ولقد حفظت السنة حين أقدم العلماء على الاهتمام بهذا العلم الجليل.

وأما (علم الحديث دراية)، فيطلق على العلم القائم على التمحيص والنقد لمعرفة شروط الرواية وأنواعها، وحال الرواة، وهل يُقبلُ ذلك الحديث أم لا. ولم يقتصر المروي هنا على ما أ ضيف الى النبي ﷺ بل شمل أيضاً ما أ ضيف الى الصحابة والتابعين.

وهكذا يكون علم الحديث دراية: العلم بمجموع القواعد

والمسائل التي يُعرَف بها حال الراوي جرحاً وتعديلاً، وتحملاً وأداءاً.
ويتعلق هذا العلم بالسند من جهة أحوال الرواة واتصاله أو انقطاعه، وعلّوه أو نزوله... كما يتعلق بموضوع المتن من ناحية صحته أو ضعفه، وما يلحق بذلك، كما يتعلق باستنباط الاحكام.

ونقول في ضوء ما ذكرنا: إن الفرق بينهما هو أن (علم الرواية) يتعلق في نقل الحديث بدقة وبضبط، وأما (علم الدراية)، فيهدف الى معرفة القواعد التي يُحْكَمُ بها على السند بالصحة أو الضعف، والى فهم متن الحديث فهماً سليماً.

ولقد تباينت مسالكُ العلماء في هذين العلمين: فمنهم مَنْ نبغ في (علم الرواية) فقط: فهم مُحَدِّثون، لكنهم غير فقهاء، ومنهم على العكس من ذلك نبغ في (علم الدراية) فقط: فهم يجيدون الفقه، لكن بضاعتهم في الرواية لا تفي بالغرض: فهم غيرمُحَدِّثين، ومنهم مَنْ جمع بين الحُسْنَيَيْن ونال الفضيلتين: فنبغ في علمي الرواية والدراية: كالامام (مالك)و(الشافعي). وهذان العِلْمان لا يُسْتَغْنَى باحدهما عن الاخر.

واذا انتقلنا الى مصطلحات هذا الفن، نجد أنَّ العلماء يُطلقون على علم الدراية اسم (اصول الحديث) و (مصطلح الحديث) و (علوم الحديث).

أنواع الحديث

الحديث اما ان يكون مقبولاً وهو الصحيح، أو مردوداً وهو الضعيف. ويندرج تحت كل قسم منهما أقسام كثيرة، تتفاوت صحةً وضعفاً حسب قوة السند وضعفه وأحوال متنه. ومعرفةُ ذلك لا يتم الاّ بمعرفة أحوال الرواة الذين يُقْبَلُ حديثُهم أو يُرَد، ومعرفة أحوال متن الحديث أيضاً.

ولقد آثر علماء الحديث أنْ يُقَسِّمُوه تقسيماً ثلاثياً، بدل التقسيم الثنائي، ويندرج تحته إنواعُ الحديث كلُّها، وهذه الاقسام الثلاثة هي:

١- الصحيح

٢- الحسن

٣- الضعيف

والحديث الصحيح يتنوّع الى نوعين:

صحيح لذاته، وصحيح لغيره.

والحديث الحسن يتنوع الى حسنٍ لذاته وحسن لغيره أيضاً.

وأما الحديث الضعيف فله أنواعٌ وصُوَر.

ويبدو أمامنا جلياً واضحاً ونحن ندرس علم (مصطلح الحديث) أنَّ أنواعاً من الحديث تشترك بين الصحيح والحسن فقط، وأنواعاً تشترك بين الصحيح والحسن والضعيف.

ولقد اهتم العلماء بدراسة هذا العلم الجليل، وقسموه الى انواع كثيرة، حتى ذكر (ابن الصلاح) خمسة وستين نوعاً منه، وقال بعد ذلك:

«وليس -ذلك- بآخر الممكن في ذلك؛ فانه قابل للتنويع الى ما لا يحصى؛ اذ لا تَحْصَى أحوالَ رواة الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالةٍ منها ولا صفةٍ الاَّ وهي بصدد أنْ تُفْرَدَ بالذكر وأهلُها، فاذا هي نوعٌ على حياله»[1]

واذا كان (ابن الصلاح) قد أوصل هذه الانواع الى خمسة وستين، فقد أوصلها بعضهم الى المائة، قال الحازمي:

«علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة، تبلغ مائة: كل نوع منها علم مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره لما ادرك نهايته»[2]

---

(١) علوم الحديث ص ١٠
(٢) تدريب الراوي ١/٥٣

الحديث المتواتر والآحاد

قسَّمَ جمهورُ العلماء الحديث حسب وروده الى قسمين: متواتر وآحاد.

١- الحديث المتواتر: هو ما رواه في كل طبقةٍ من طبقاته. جماعة، تحيل العادةُ تواطؤهم وتوافقهم على الكذب على رسول ﷺ وقد روى هذا الجمعُ الحديثَ عَمَّنْ قبلهم من الابتداء الى الانتهاء، واستندوا الى أمرٍ محسوس. فيروي الحديث جمعٌ من الصحابة يمتنع اتفاقهم على الكذب عادة، ويرويه عن جمع الصحابة جمعٌ من التابعين، ويرويه عن التابعين جمعٌ من تابعي التابعين.. وهكذا الى نهاية السند، لكن المطلوب في التواتر أن ينحصر في عصور الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، أما العصور التالية لهم، فلا يُطلبُ فيها هذا الجمع.

والسبب في هذا أنَّ الحديث قد تمَّ تدوينه بعد هذه العصور الثلاثة، وصار من اليسير تواتره: فلابد اذن أنْ تتوافر أربعةُ شروط في المتواتر: -

١- أن يكون عدد الرواة جمعا كثيرا.

٢- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، أو وقوعه منهم من غير قصد حسب العادة.

٣- أن يكون الجمعُ موجوداً في كل طبقة من الطبقات لا في العدد.

٤- أن يكون مبنى علمهم الحسّ: وهو السماع من الرسول أو رؤية فعله.

وينتفي التواتر حِين ينتفي شرط من هذه الشروط الاربعة.

عدد التواتر:

ذهب جمهور العلماء الى أنه لا يُشْتَرطُ في طريقه عددٌ معين، المهم أنْ يحصل بذلك العدد اليقين: قلَّ ذلك العدد أم كثر، والعقل هو الذي يُحيل اتفاقهم على الكذب عادة.

وذهب قسم من العلماء الى أنه يشترط في المتواتر عدد معيَّن، لكنهم اختلفوا في تحديد ذلك العدد:

فمنهم مَنْ ذهب الى أنه اربعة، ومنهم مَنْ قال: خمسة، ومنهم مَنْ قال: سبعة، ومنهم مَنْ قال: عشرة، ومنهم من قال: اثنا عشر، ومنهم مَنْ قال: اربعون، ومنهم مَنْ قال سبعون، وذهب بعضهم الى أنه ثلاثمائة وبضع عشرة... ولكل رأيٍ من هذه الآراء دليله الذي اعتمد عليه صاحبه من القرآن الكريم، ولو لم يكن أيُّ دليل كان من هذه الادلة صريحاً.

انـواع المتواتـر

المتواتر نوعان: لفظي ومعنوي.

المتواتر اللفظي: هو ما اتفقَ ألفاظ الرواة فيه، مثاله حديث:

«مَنْ كذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النار»[1]

فقد روى هذا الحديثَ أربعون من الصحابة. وذهب (ابو بكر الصيرفي) الى انه رُوِيَ عن ستين من الصحابة، وقال (ابن منده): إنَّ رواته بَلَغُوا سبعاً وثمانين، وذهب غيرُهما الى أنَّ رواته أكثر من هذا.

ويُمَثَّلُ لهذا النوع من المتواتر أيضاً بحديث (المسح على الخفين) فقد رواه عن النبي ﷺ أكثرُ من أربعين من الصحابة. وقال السيوطي: عدد رواته سبعون، وذهب (ابن منده) الى انهم ثمانون من الصحابة كلهم رواه.

المتواتر المعنوي: هو ما اختلفت روايته في اللفظ عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، مع وجود معنى كلِّي متفق عليه في روايته: فيروي راوٍ حادثة، ويَرْوي راوٍ آخر حادثةً أخرى، ويروي راوٍ ثالث حادثةً ثالثة... و هكذا حتى يبلغ الرواة حدَّ التواتر. وهذه الحوادث التي ذكرها الرواة مشتملة على قَدْرٍ مشترك..

هذا الجامع بين هذه الحوادث يطلق عليه اسم (المتواتر المعنوي). ويمثل له بأحاديث رفع اليدين عند الدعاء: فلقد ورد مائة حديث في رفع يديه - ﷺ -في الدعاء، لكن هذه الاحاديث وردت في حوادث مختلفة، وكل حادثة منها لم تصل الى درجة التواتر، وقد

---

(١) رواه البخاري ومسلم

تواتر القدر المشترك في هذه الروايات وهو (رفع اليدين في الدعاء).

ولا يشترط في المتواتر المعنوي أن يكونَ أصحاب كل رواية مستقلة قد وصلوا الى حدِّ التواتر، بل يصح أن يكونَ رواة الرواية الواحدة آحاداً، لكن حين يبلغ مجموعُ الروايات كلها حد التواتر، يصير الحديث متواترا.

وحين يُطْلَقُ لفظُ (المتواتر) ، ينصرف الى المتواتر اللفظي.

حكمه:

الحديث المتواتر بنوعيه: اللفظي والمعنوي يفيد العلم اليقيني: فيجب العمل بما جاء به من امر ونهي وتشريع؛ لأنه قطعي الثبوت عن رسول الله ﷺ فيَكَفَّرُ جاحده.

وجوده:

نستطيع أن نجد في أفعال الرسول ﷺ عدداً ليس بالقليل من الاحاديث المتواترة: وذلك كوضوئه وصلاته وصومه وحجه: فقد نُقِلت أحاديث متواترةٌ في كل عبادة من هذه العبادات.

أما عن وجود المتواتر اللفظي، فقد ذهب بعضُ العلماء الى أنه لا وجودَ له أصلاً، وذهب بعض آخر: الى أنه موجود لكنه قليل نادر.

وذهب (ابن حجر) وغيره من العلماء الى أنه موجود بكثرة. وألَّف (السيوطي) كتاباً فيه سماه (الازهار المتناثرة فى الاخبار المتواترة).

٢ - حديث الآحاد:

هو ما رواه عدد لا يبلغ نقلته في الكثرة حدَّ التواتر: فلا تُحيلُ العادةُ توافقَ رجالهِ على الكذب على رسول الله ﷺ فاذا لم يَصِلْ الى حدّ التواتر، فهو حديث آحاد، سواء رواه واحد أو اثنان أو ثلاثة أو اربعة.

حكمه:

خبر الآحاد يفيد الظن، ويوجب العمل لا العلم اليقيني عند كثير من العلماء منهم: الحنفية، والشافعية، وجمهور المالكية: فقد ذهبوا الى أنه لا تلازم بين افادة علم اليقين ووجوب العمل، وعندهم أنَّ الظن الراجح كافٍ لوجوب العمل.

أما الامام أحمد، وداوود الظاهري، وابن حزم، وقسم من اهل الحديث، فقد ذهبوا الى أن خبر الآحاد يفيد العلم، ويوجب العمل، اذا توافرت فيه شروط القبول.

واذا كان الخلاف بين الطرفينْ قد تشعب، فانه لم يؤد الى خلاف في النتيجة؛ ذلك أن كلًّا من الطرفين يوجب العمل بخبر الآحاد اذا توافرت فيه شروط القبول.

تقسيم الحنفية

علمنا- فيما مضى- أنَّ جمهور العلماء قسَّمَ الحديث الى قسمين: متواتر، وآحاد. وأما الحنفية، فقسَّموه الى ثلاثة أقسام: متواتر، ومشهور وآحاد، وقد تكلمنا في المتواتر والاحاد، وآن لنا أن نتكلم في المشهور.

المشهور: هو الحديث الذي اشترك في روايته ثلاثةٌ أو أكثر عن شيخ، على أن يكون رواته قد بَلَغُوا حدَّ التواتر في القرنين: الثاني والثالث. أي في عصري التابعين وتابعي التابعين.

وإذا كان (الحنفية) قد اشترطوا الشهرة في هذين العصرين؛ فلأن الاشتهار فيهما يجعل للحديث منزلةً قوية في الثبوت.

أما الجمهور، فقرَّر أنَّ اشتهاره بعد العصر الاول لا يغيِّر من كونه خبرَ آحاد في ذلك العصر.

والفرق بين الحديث المتواتر والمشهور: أنَّ المتواتر يرويه عدد يحيل العقلُ عادةً تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواة، اعتباراً من مبدأ التلقِّي عن رسول الله - ﷺ -حتى وصوله إلينا.

أما السنة المشهورة، فلا يُشْتَرَطُ في الطبقة الاولى من الرواة أن يكون من جموع التواتر، بل يكفي أن يكون سمعها من رسول الله - ﷺ - راوٍ واحد.

ويمثل للحديث المشهور بقوله - ﷺ -

«نحن الآخرون السابقون يوم القيامة»[1]

فقد رواه سبعة عن أبي هريرة.

اقسام المشهور:

المشهور قسمان: مشهور مطلق، ومشهور مقيَّد.

المشهور المطلق: هو الحديث الذي اشتهر بين المحدثين وغيرهم من الفقهاء والاصوليين.

المشهور المقيد: هو الحديث الذي اشتهر بين المُحَدِّثين فقط.

ومثاله حديث انس بن مالك - رضي الله عنه - أنَّ رسول الله ﷺ «قَنَتَ شهراً يدعو على رِعْلٍ وذكوان»

فقد أخرجَ هذا الحديث الشيخان من رواية سليمان التميمي عن أبي مجلز عن انس، ورواه عن أنس غيرُ أبي مجلز، ورواه عن أبي مجلز غير سليمان، ورواه عن سليمان جماعة.

(١) رواه الامام احمد والبخاري والنسائي والدارمي.

حكمـه:

الحديث المشهور أدنى رتبة من الحديث المتواتر، وأعلى منزلة من حديث الآحاد. وهو يفيد علم الطمأنينة الذي هو دون العلم اليقيني، ولا تثبت به غير الاحكام العملية، ويجب العمل به، ولا يُكَفَّرُ جاحده، فيخصِّصُ عام القرآن، ويُفَصِّلُ مُجْمَلَه، ويقيِّد مطلقَه.

ومن امثلة تقييده المطلق قوله - ﷺ - (لسعد بن أبي وقاص) حين اراد أن يوصيَ بالكثير من ماله:

«.. الثلث والثُلُثُ كثير..»[2]

فقيَّدوا بهذا الحديث قوله تعالى:

﴿مِنْ بعد وصيةٍ يوصي بها أو دَيْنٍ﴾ سورة النساء/ ١١

فالوصية هنا مطلقة، وقد قَيَّدَها حديثُ سعد بما لا يزيد عن الثلث.

واذا كان عَدَدُ رواة الحديث المشهور ليس بالقليل - فان هذا لا يعني أنه يحكم له بالصحة حكماً مطلقاً، بل نجد في المشهور الصحيح والحسن والضعيف؛ تبعاً لحال رواته[3]

---

(٢) رواه البخاري ومسلم

(٣) من أمثلة المشهور الصحيح قوله - ﷺ -:

«إنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى اذا لم يُبْقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم؛ فضلُّوا وأضَلُّوا» رواه البخاري ومسلم والترمذي.

ومثال المشهور الحسن قوله - ﷺ -:

«طلب العلم فريضة على كل مسلم» رواه ابن ماجه وغيره.

ومثال المشهور الضعيف قوله - ﷺ -:

«الأذنان من الرأس» من حديث رواه أبو داوود والترمذي وضعفه.

ويطلق قسم من العلماء آسم (المستفيض) على (المشهور)؛ وذلك لانتشاره، كما تقول: فاض الماء فيضاً: أي آنتشر. غير أنَّ المحدثين جرت عادتهم في استعمال آسم (المشهور) أكثر من (المستفيض).

الصحيح

الحديث الصحيح: هو الحديث المسند، الذي يتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، حتى ينتهي الى رسول الله ﷺ، أو الى منتهاه من صحابي، أو من دونه، ولا يكون شاذاً، ولا مردوداً، ولا معللاً بعلة قادحة.

من هذا التعريف يتبيّن لنا أن شروط الحديث الصحيح:

١- إتصال السند من راويه الاول إلى منتهاه. وخرج بهذا الاحاديث التي لم يتوافر فيها شرط الاتصال مثل: المنقطع، والمَعضل، والمعلّق، والمدلّس... ونتكلم -إن شاء الله- في كل نوع من هذه الانواع في موضعه.

٢- أن يكون كلُّ واحدٍ من رواته عدلاً. والعدل: هو البالغ العاقل، الذي أستقام على أمتثال أوامر الله وأجتناب نواهيه، وتحلّى بالاخلاق الفاضلة، وسَلِمَ من الفسق بارتكاب كبيرة أو الاصرار على الصغيرة. واشتراط البلوغ والاسلام يكون عند الاداء، أما عند التحمل فلا يشترط.

٣- أن يكون ضابطاً للحديث ضبطاً تاماً. والضبط: هو أن يكون

الراوي يقظاً، قويَّ الحافظة من وقت التحمل الى وقت الاداء.

والضبـط ينقسـم الـى قسـمين:

أ- ضبط الصدر: وهو ما ذكرناه آنفاً، فيستطيع الراوي أن يستحضره متى شاء.

ب- ضبط الكتاب: وذلك بصيانة كتابه الذي كتب فيه صيانة تامة؛ خشية أن يدخل فيه شيء من الزيادة أو النقصان أو التحريف.

٤- أن لا يكون المروي شاذاً. والشذوذ: هومخالفة الثقة من هو أرجح منه في متنه أو سنده في الزيادة أو النقصان، على أن يكون الجمع بين ما اختلفا فيه غير ممكن.

٥- أن لا يكون الحديثُ معلَّلاً: فيسلم المروي من علة قادحة خفيةٍ تقدح في صحة نِسْبَةِ الحديث، مع أنَّ الظاهر سلامتُهُ منها. ويَعْرِفُ هذا الراسخون في علم الحديث وذلك: كوصل منقطع، أو رفع موقوف.

أقسـام الصحيـح:

قسَّمَ بعض العلماء الحديث الصحيح الى قسمين: صحيح لذاته، وصحيح لغيره.

الصحيح لذاته: هو الحديثُ الذي توافرت فيه الشروطُ

الخمسة التي ذكرناها قبل قليل، ويكون مَنْ توافرت فيه هذه الشروط قد حاز على أعلى صفات القبول.

الصحيح لغيره: هو الحديث الذي لم تتوافر فيه أعلى صفات القبول: كأنْ يكون راويه العدل غير تام الضبط، فتكون منزلته دون منزلة الصحيح لذاته. فهو الحسن لذاته اذا تعددت طرقه.

والفرق بين الصحيح لذاته والصحيح لغيره، أنّ الصحيح لذاته قد وصف رجال سنده بالضبط التام، وأما الصحيح لغيره فقد وصف رجال سنده بالضبط غير التام، ويسمي هذا النوع قسم من العلماء بأسم (الحديث الحسن)، لكن الحسن نفسه حين يُروى من وجه آخر وراويه تام الضبط، يرتقي من مرتبة الحسن الى مرتبة الصحيح لغيره: فلم يُسَمَّ صحيحا لذاته؛ لوجود ثلمة في سنده: وهي أنَ ضبط الراوي غير تام، وهذه الثلمة قد جُبِرَت حين جاء الحديث من وجه آخر برواية العدل الضابط ضبطاً تاماً؛ فسمي صحيحاً لغيره. وهكذا صُحّحَ الحديث لأمر أجنبيٍّ عنه.

مثاله ما رواه الترمذي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمةَ عن أبي هريرة أن رسول الله - ﷺ - قال:

«لولا أنْ أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»

فان محمد بن عمرو معروف بصدقه، لكنه غير تام الضبط، فاعتُبِرَ الحديث حسناً.

على أن هذا الحديث نفسه ورد في صحيح البخاري من طريق الاعرج عن ابي هريرة، والأعرج ثقة تام الضبط، ورواية الاعرج هذه قد آستوفت شروط القبول كلّها، من آبتداء السند الى منتهاه،

فارتفعت رواية الترمذي من مرتبة الحديث الحسن الى مرتبة الصحيح لغيره.

مراتب الحديث الصحيح:

للحديث الصحيح مراتب كثيرة، متفاوتة في القوة. وقد حصل التفاوت؛ بسبب تفاوت الرواة في الضبط والورع. وهذه المراتب ما يأتي:

١-اتفق العلماء على أن أصحَّ الحديث، ما اتفق عليه (البخاري) و(مسلم) ويُعَبِّرُ العلماء عنه بـ (متفق عليه).

٢- ما انفرد به البخاري

٣- ما انفرد به مسلم

٤- ما كان على شرطي البخاري ومسلم ولم يخرجاه.

٥- ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه

٦- ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه

٧- ما صححه غيرهما من الأئمة.

ولقد تحدّث العلماء في مراتب ما صححه غير البخاري ومسلم، فقد اتفقوا على أن صحيح (ابن خزيمة) أصحّ من صحيح (ابن حبان)، وأن صحيح (ابن حبان) أصح من مستدرك الحاكم.

أصح الأسانيد:

روي عن أحمد وإسحق بن راهويه أنَّ أصحَّ الاسانيد ما رواه الزهري عن سالم عن أبيه.

وذهب يحيى بن معين الى أنَّ أصَحَّ الاسانيد ما رواه الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود.

ونُقِلَ عن الامام البخاري أنَّ أصحها ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر.

وذهب غيرهم الى أسانيد أخرى.

لكننا حين ننعم النظر في هذه المسألة، نرى أنَّ المذهب المختار ما قرَّره قسم من العلماء من أنه لا يجزم في أي اسناد كان أنه أصح الاسانيد مطلقاً من غير أنْ يقيَّد بصحابي أو بلد مخصوص مثلاً، فيقال: أصح أسانيد أبي بكر، وأصح أسانيد أهل المدينة.. فليس من الدقة العلمية أنْ يُطْلَقَ الحكمُ على اسنادٍ ما: أنه أصحُّ الاسانيد؛ ذلك أنَّ الحكم على الحديث يتوقف على درجات القبول في كل فردٍ من أفراد الرواة في سند الحديث.

الموازنة بين الصحيحين:

قام كل من الامامين: البخاري ومسلم ببذل جهوده -كلها- متوخياً وضع كتاب يَتَّسِمُ بالدقة. ومن قراءاتنا لهذين الصحيحين،

نرى أنَّ كلاًّ منهما قد آتسم بميزات خاصة : فالامام البخاري قام في صحيحه بتكرار قسم من الاحاديث لفوائد رآها، وقطع قسماً من الاحاديث وجعلها في مواضع عديدة؛ وذلك لتوكيد سند، أو زيادة فائدة . .

أما الامام مسلم، فقد جَمَعَ طُرُقَ الحديث في مكان واحد باسانيده والفاظه المختلفة، فصار سهلَ التناول.

وعلى هذا، فقد آختلَفَ العلماء في تُرجيح أحد الصحيحين على الآخر: فذهب الجمهور الى ترجيح صحيح البخاري، وذهب (أبو علي بن الحسين بن علي النيسابوري) الى ترجيح صحيح مسلم ،ووافقه على ذلك قسم من العلماء المغاربة. ونقـل (ابـن الملقن) التساوي عند قسم من المتأخرين، ومال اليه (القرطبي).

والراجح: هو ما ذهب إليه الجمهور من ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم؛ ذلك أنهم استنبطوا من هذين الكتابين أ نَّ البخاري كان يشترط من الصفات ما هو أتم مما اشترطه مسلم، واليك سَبَبَ ترجيح الجمهور.

١- الامام البخاري لا يكتفي بالمعاصرة، بل يَشْتَرِطُ معها ثبوتَ اللقاء بين الراوي والمروي عنه، ولو مرَّة واحدة، أما الامام مسلم، فقد اكتفى بمطلق المعاصرة بين الراوي والمروي عنه، فلم يشترط اللقاء، اذا كان (اللقاء) ممكناً في العادة. وهذا -في حقيقة الامر- لا يقلل من مكانة صحيح مسلم؛ اذ الثقة لا يروي عن شيخ إلاّ إذا كان قد سمعه. ومع ذلك، فيظل هذا الشرط يدلُّل على تَشَدُّدِ الامام

البخاري للوصول الى زيادة في التثبت.

٢- ذهب كثير من العلماء الى أنَّ الرواة الذين أتُهِمُوا بالضعف في صحيح مسلم أكثر مما في صحيح البخاري. وعلى هذا، فيكون رواةُ صحيح البخاري أوفرَ عدالة، وأكمل ضبطاً: فقد أنفرد البخاري دون مسلم بالاخراج لأربعمائة وبضعةٍ وثلاثين رجلاً، ولم يتكلموا -منتقدين- إلاّ في ثمانين رجلاً منهم، أما الامام مسلم، فقد أنفرد بالاخراج لستمائة وعشرين رجلاً، وقد تكلَّمَ العلماء في مائة وستين منهم.

٣- نجد من حيث الشذوذ والاعلال، أنَّ الاحاديث التي أنتُقدت على صحيح البخاري أقلُّ من التي انتُقِدَت على صحيح مسلم [1].

٤- اتفق اكثر العلماء على أنَّ البخاري أكثرُ معرفة بصناعة الحديث من مسلم. ولقد كان منصفاً مَنْ قال:

تشاجَرَ قومٌ في البخاري ومسلم
لديَّ وقالوا: أيَّ ذين تقدَّمُ
فقلتُ: لقد فاق البخاري صحةً
كما فاق في حُسْنِ الصناعةِ مسلمُ

(١) لم تكن الاحاديث التي انتُقِدَتْ في كل من صحيحي البخاري ومسلم غير صحيحة، بل هي صحيحة، لكنها أقل رتبة في الصحة من غيرها، اذا نظرنا الى ما التزم به كل منهما من شروط. وهذا لا يعني بحال أنَّ في أحدهما أو كليهما مطعناً أو ضعفاً. واذا كان (الدارقطني) وغيره، قد أنتقد قسماً من الاحاديث، فانَّ انتقاده ذلك لم يتعد أن يقرر ان تلك الاحاديث (المنتَقَدَة) لم تبلغ في الصحة الدرجة العليا التي ألتزم بها كلٌ منهما.

الاحاديث الصحيحة والتزام الشيخين:

دَلَّتْ البحوث العلمية على أن البخاريَّ ومسلماً لم يستوعبا في كتابيهما الأحاديثَ الصحيحة كلَّها، كما أنهما لم يلتزما باخراج ما يحكم بصحته. روى (ابن الصلاح) عن البخاري قوله:

«ما أدْخَلْتُ في كتابي (الجامع) الا ما صحَّ، وتركتُ من الصحاح مخافة الطول»

وروي -ايضاً- عن مسلم قوله:

«ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا -أي في كتابه- انما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه».

ومع ذلك، فقدْ ثبت لدى العلماء أنهما صَحَّحا أحاديث ليست في كتابيهما.



قد تتوافر شروط القبول في الحديث توافراً كاملاً، غير أن رواته أو أحدهم لم يكونوا على درجة عالية من الضبط والاتقان، بل يكون ضبطهم أو أحدهم أقل ممن روى الاحاديث الصحيحة. وهؤلاء هم رواة الأحاديث الحسنة التي تتوسط في المنزلة بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف.

ولقد كان علماءَ الحديث الاوائل يُقَسِّمُون الحديثَ الى صحيح وضعيف فقط؛ لذلك نراهم يُطلِقُون على قسم منها آسم (الأحاديث الحسنة)، مع أنَّ (أهلَ السنن) أجمعوا على صحتها. وقد تكون تلك الأحاديث قد وردت في الصحيحين.

وظلَّ العمل على هذا التقسيم حتى جاء (أبو عيسى الترمذي) فقسَّمَ الحديث تقسيماً ثلاثياً: إلى صحيح وحسن وضعيف، وإنْ كان آسم الضعيف قد ورد في كلام بعضٍ من مشايخه. يقول شيخ الاسلام (ابن تيمية) -رحمه الله-:

«وأما من قبل الترمذي من العلماء، فما عُرِف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه الى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم

نوعان: ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به، وهو يُشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفاً يوجب تركه: وهو الواهي....»[1]؛

أنواع الحسن:

الحديث الحسن نوعان: حسن لذاته، وحسن لغيره.

الحسن لذاته: هو الحديث الذي نقله العَدْلُ الضابط ضبطاً أخف من ضبط الصحيح، وكان متصلَ، السند وغيرِ معلَّل، ولا شاذ

وسمي حسناً لذاته؛ لأنَّ حسنه قد نَشَأَ عن توافر شروطٍ خاصة فيه، لا من أمرٍ خارجي عنه.

ونحن نلاحظ في الفرق بين الصحيح والحسن لذاته، أ نَّ الحسن لذاته قد توافرت فيه شروطُ الحديث الصحيح كلُّها، غير أنَّ رواته كُلَّهم أو بعضهم أخف ضبطاً من رواة الحديث الصحيح، فيشترط في الحديث الصحيح الضبطُ التام، أما الحسن لذاته، فيشترط فيه أصل الضبط فقط.

مثال الحديث الحسن لذاته: ما رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- قال:

«مرَّ رجل من أصحاب رسول الله ﷺ بِشِعْبٍ فيه عُيَيْنَةٌ من ماء عذبة؛ فأ عْجَبَتْه، فقال: لو اعتزلتُ الناس، فأقمتُ في هذا الشعب، ولنْ أ فْعَلَ حتى أ سْتأ ذِنَ رسول الله ﷺ فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال:

[لا تفعل؛ فإنَّ مقام أ حدكم في سبيل الله، أفضلُ من صلاته

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨/٢٥

في بيته سبعين عاماً، ألا تَحِبُّون أن يغفر الله لكم، ويدخلكم الجنة؟ أغزوا في سبيل الله: مَنْ قاتل في سبيل الله فُواق ناقة وجبت له الجنة][2]

الحسن لغيره:

هو الحديث الذي في اسناده راوٍ ضعيف، لكونه مستوراً لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفَّلاً كثير الخطأ في الرواية، ولا متهماً بالكذب، أو ظهور الفسق، ويروي هذا الحديثَ راوٍ آخر عن شيخ هذا الراوي الضعيف، أو عمن فوقه بلفظه أو بمعناه.

فالحسن لغيره: هو الحديث الضعيف، لكن ضعفه ليس شديداً، وقد صار حَسَناً حين عضد بعاضد: فرُوِي من وجه آخر بلفظه أو بمعناه، فارتقى الى درجة الحسن لغيره.

وَيُمَثَّلُ لهذا النوع بما أخرجه (الترمذي) عن هشيم عن يزيد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء أنَّ النبي ﷺ قال:

«إنَّ حقاً على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليمس أحدهم من طيب أهله، فان لم يجد، فالماء له طيب».

فهشيم هذا ضعيف، وقد روي الحديث من وجه آخر، من طريق أبي يحيى التيمي، ومع ذلك، فان لهذا المتن شواهدَ من حديث (أبي سعيد الخدري) وغيره؛ فارتقى الحديث الى درجة الحسن لغيره.[3]

---

(٢)أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن.

(٣)مما ينبغي ان نذكره هنا أن لضعف الحديث سببين:

١- القدح في عدالة الراوي: كالكذب على رسول الله -ﷺ- والكذب على=

الاحتجاج بالحديث الحسن:

ذهب جمهور الفقهاء، وأكثرُ علماء الحديث الى أنَّ الحسن لذاته يصلح للاحتجاج به: فهو كالحديث الصحيح وإنْ كان دونه في القوَّة؛ ذلك أن صفات القبول موجودة فيه وإنْ كانت أدنى من صفات الصحيح.

أما الحديث الحسن لغيره، فيصلح للاحتجاج أيضاً، بعد أن علمنا أنَّ له طريقين اثنين. ويقرر هذا الرأي (السيوطي) ويُمَثِّلُ له بالمرسل اذا ورد من وجه آخر مسند، أو وافقه مرسل آخر بشرطه.[4]

على أنَّ قسماً من العلماء ذهبوا الى أنَّ الحسن بنوعيه ليس بحجة، فلا يقاس الحسن على الصحيح.

والراجح: ما ذهب اليه الجمهور من جواز الاحتجاج به.

الجمع بين صفتين أو أكثر للحديث الواحد في آن واحد:

يجمع قسم من علماء الحديث صفتين أو أكثر للحديث الواحد

=الناس، والفسق، وجهالة الراوي... فاذا كان ضعف الحديث ناشئاً عن أحد هذه الاسباب، لا ترتقي كثرة الطرق عن درجة الضعف.

ويمثل لهذا النوع، بما أخرجه (أبونُعيم) في الحلية، (وابن الجوزي) في (العلل المتناهية) عن ابن مسعود، وابن عباس، وأنس، ومعاذ، وأبي هريرة، وآخرين:

«من حفظ على أمتي أربعين حديثاً، بُعِثَ يوم القيامة فقيهاً».

فهذا الحديث قد تعددت طرقه، لكنه ظلَّ ضعيفاً، فلم ينجبر ضعفه بكثرة الطرق، التي لم تسلم طريق منها من علة قادحة.

٢- القدح في الحفظ والضبط: فيقدح فيه بغفلته، وكثرة غلطه، وسوء حفظه، ووهمه: كوصل مرسل أومنقطع. فالقدح هنا لا يكون في العدالة، بل بعموم ضبط الراوي الصدوق الأمين. وهنا يتقوى الحديث الضعيف بكثرة الطرق، فيجبر ضعفه حين يجيء من وجه آخر.

ومجيئه من الوجه الآخر دليل على أن الطريق الاول مقبول؛ فيرتقي من درجة (الضعيف) الى درجة (الحسن لغيره).

وهكذا الأمر حين يكون ضعف الحديث ناشئاً بسبب ارسال أوتدليس أوجهالة بعض رواته، فيزول الضعف حين يجيء من وجه آخر، فيصير حسناً لغيره أيضاً.

(٤)انظر: تدريب الراوي ١/ ١٦٠

في آن واحد، فيقولون مثلاً: هذا حديث حسن صحيح، ويقولون: هذا حديث حسن صحيح غريب. ومن هؤلاء (علي بن المديني)، و(يعقوب بن شيبة) و(أبو عيسى الترمذي).

أ- حسن صحيح:

يبدو من ظاهر هذا المصطلح أنَّ فيه تناقضاً؛ إذ الحديثُ الصحيح غير الحسن، فكيف يجمع هذان الوصفان لحديث واحد؟

لقد وجَّه علماء الحديث هذا المصطلح على النحو الآتي:

١- وصف الحديث بأنه حسن صحيح يرجع الى الاسناد: فقد يأتي الحديث باسنادين: أحدهما حسن، والآخر صحيح، فيكون حسناً باعتبار الاسناد الاول، وصحيحاً باعتبار الاسناد الثاني.

أما اذا روي باسناد واحد، فان وصفه بالحسن والصحة قد يكون لتردد مخرج الحديث في الراوي: أإجتمعت فيه شروط الصحة كلها أم لا؟ فحذف مخرج الحديث تردده، فلم يقل حسن أوصحيح، بل قال: حديث حسن صحيح.

٢- مرَّ بنا-قبل قليل- أنَّ الحديث الصحيح نوعان: صحيح لذاته، وصحيح لغيره، وأنَّ الحديث الحسن نوعان أيضاً: حسن لذاته، وحسن لغيره، وأنَّ الحديث الصحيح لغيره، هو الحديث الحسن لذاته إلَّا أنه اعتضد بروايته من وجه آخر مساوٍ له، أو أرجح منه؛ فيكون معنى (حسن صحيح): حسن لذاته، صحيح لغيره.

٣- يقصد بهذا المصطلح (حسن صحيح): أنه أعلى رتبة من

الحسنَ ودون الصحيح: فهو درجة متوسطة بين النوعين.

٤- لا تعارض بين صفتي الحسن والصحة: فهو يُشبِه قولَ الراوي (صدوق)و(صدوق ضابط).

ويمثل للحسن الصحيح: بما اخرجه (الترمذي) في جامعه من رواية اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - ﷺ -:

«مَنْ دعا الى هدىً كان له من الاجر مثلُ أجور مَنْ يتبعه ولا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومَنْ دعا الى ضلالة، كان عليه من الاثم مثلُ آثام مَنْ يتبعه، ولا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً».

قالَ الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد أخرجه -ايضاً- مسلم والنسائي وابن ماجه.

ب- حسن صحيح غريب:

الحديث الحسن الصحيح قد يوصف بالغرابة: وذلك حين يروى من وجه واحد عمن يجمع حديثه -لجلالته ووثوقه- من الائمة كحديث:

«إنما الأعمال بالنيات، وانما لكل آمريء ما نَوَى...»

فان هذا الحديث غريب في الاصل، لم يروه عن النبي ﷺ غير عمر بن الخطاب، ولم يروه عن عمر غير علقمة، ولم يروه عن علقمة غير محمد بن ابراهيم التيمي... ثم آشتهر أو تواتر بعد ذلك

عن يحيى بن سعيد.

واذا كان الحديث الصحيح يوصف بالغرابة، فإنّ الحسن يوصف بالغرابة من باب أولى اذا لم يروَ إلاّ من وجهٍ واحد.

ويُمَثَّلُ لهذا بحديث (عباية بن رفاعة) عن عبدالرحمن بن جبر -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ اَغْبَرَّتْ قدماه في سبيل الله، فهما حرام على النار»

أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن غريب صحيح.

مصطلحات تشمل الصحيح والحسن:

الحديث الصحيح والحسن مقبول عند العلماء، يصلح الاحتجاج بكل واحد منهما، وكلٌ منهما حجة في الدين. ولقد أطلق العلماء على الحديث المقبول أسماء كثيرة منها: (الجيد) و(القوي) و(الصالح) و(المعروف) و(المحفوظ) و(المجوَّد) و(الثابت)...

ولقد بلغ (علم مصطلح الحديث) في الدقة غايتها ومنتهاها؛ لذلك نجد شيئاً من الفوارق في هذه المصطلحات على ما يأتي:

الحديث الجيد يطلق على الحديث الصحيح؛ لذلك كان الامام أحمد يقول: أجودُ الاسانيد: الزهري عن سالم عن أبيه(٥)

وذهب هذاالمذهب نفسه: (ابن المديني) وهو من شيوخ البخاري، و(اسحق بن راهويه).

أما الترمذي، فقد قال في (جامعه) فى قسم من الاحاديث

---

(٥)تدريب الراوي١/١٧٨

«حديث جيد حسن» بدلاً من قوله «صحيح حسن».

على أنَّ قسماً من علمائنا المحققين ذهبوا الى أ نَّ هذا العدول عن الصحيح الى الجيد كان لسبب، يقول (السيوطي):

«..إلاّ أنَّ الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح الى جيِّد إلاّ لنكتة: كأنْ يرتقي الحديث عنده عن (الحسن لذاته)، ويتردد في بلوغه (الصحيح): فالوصف به أنزل رتبة من الوصف ب(صحيح)، وكذا القوي».[6]

وهكذا نجد مصطلح (الجيد) و(القوي) يشمل (الصحيح) و(الحسن). وربما كان عدول الترمذي عن (حسن) الى (جيِّد) من هذا الباب.

وذهب (الامام النووي) الى أن (الثابت)و(المجوَّد) يشمل (الصحيح) و(الحسن) أيضاً.

وهكذا الامر في مصطلح (الصالح).

---

(٦)تدريب الراوي١ /١٧٨

أحاديث يشترك فيها

الصحيح والحسن والضعيف

المرفوع

الحديث المرفوع: هو ما أضيف الى النبي- ﷺ -من قول أوفعل أو تقرير أو صفة، سواء كان متصل آلاسناد أم منقطعاً، وسواء كان الناسب صحابياً أم تابعياً أم غيرهما: فينظر في رفعه الى رسول الله ﷺ ولا ينظر الى اسناده، ويسمّى القول والفعل والتقرير والصفة (متن الحديث).

وعلى هذا، فإنّ الحديث المرفوع يشمل ما أضافه الصحابي الى آلنبي ﷺ مما ذكرناه، ويشمل -أيضاً- إضافة غير الصحابي من التابعين، وتابعي التابعين الى آخر عصور الدنيا. فاذا أضاف واحدٌ منا الآن قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً للرسول ﷺ فانّ هذا يُطْلَقُ عليه آسم (الحديث المرفوع)، أما عدم أتصال السند، فلا يُؤثّرُ في هذه التسمية؛ اذ آلمهم أنْ تكونَ الاضافةُ إلى الرسول ﷺ.

ويشمل آلرفْعُ إلى الرسول ﷺ -هنا ما كان رفعه إليه صريحاً، وما كان رفعه إلبه حكماً -أيضاً- واليك توضيحَ ذلك:

١- المرفوع من القول صريحاً:

وذلك مثل قول الصحابي: سمعتُ رسولَ الله - ﷺ -يقول كذا،

أو حدَّثنا رسول الله بكذا، أو قال رسول الله كذا، مثل قول سيدنا عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه- سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول:

«إنما الأعمال بالنيات، وانما لكل آمريء ما نوى. . .»

٢- المرفوع من القول حكماً:

ويُمَثَّلُ له بما قاله الصحابي، فيما يتعلق بالامور الماضية والمستقبلة: كبَدْء الخلق، وأحوال الانبياء، وأشراط الساعة، وأحوال يوم القيامة؛ اذ الصحابي لا يقول هذا الا عن توقيف من رسول الله ﷺ على أن لا يكون الصحابي ممن يأخذ أو يروي الاسرائيليات، أو يقص قَصَصَ أهل الكتاب وأن لا يكون قوله من قبل الرأي مثال هذا قول واحد من الصحابة: كنا نقول كذا في زمن النبي ﷺ فإنَّ هذا مشعر بأنَّ الرسول أقرَّهم عليه؛ إذ هو- ﷺ - لا يسكت على باطل.

ومثل هذا -أيضاً- أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا، أو من السنة كذا؛ فان الصحابي لا يقول ذلك الَّا توقيفاً من الرسول ﷺ

وهكذا يكون لقول الصحابي حكم الحديث المرفوع اذا لم يكن لقوله دخل في الاجتهاد، أولم يكن قوله من قِبَلِ آلرأي.

٣- المرفوع من الفعل صريحاً:

مثل قول الصحابي: رأيتُ رسول الله ﷺ يفعل كذا ومثاله أن يقول الراوي:

سها رسول الله - ﷺ -فسجد.

٤- المرفوع من الفعل حكماً:

ومثاله أن يفعل الصحابي فعلاً لا دخل فيه للرأي والاجتهاد، كما جاء في رواية للامام البخاري:

«كان آبن عمر وآبن عباس يفطران ويقصران في أربعة بُرُد»

والبُرُد: جمع بريد، فقد كانا يعتبران هذه المسافةَ صالحةً للفطر في رمضان، ولقصر الصلاة الرباعية.

٥- المرفوع من التقريرصريحاً:

مثاله أ ن يقول الراوى: فعلتُ بحضرة رسول الله - ﷺ -كذا، ويذكر عدم إنكاره عليه. ولقد ورد في الحديث الصحيح أ نَ رسول الله- ﷺ -قال لأصحابه حين وجههم لقتال (بني قريظة):

«ألا لا يصلينَّ أحد العصر إلاَّ في بني قريظة»[1]

فسار الناس، ودخل وقت صلاة العصر، واوشك على الخروج، فقال بعضهم: لا نصلي الا في بني قريظة، وقال قوم آخرون: لم يُرِدْ منا رسول الله - ﷺ -هذا، بل أ راد الاسراع: فكان منهم مَنْ صلى العصرَ في وقتها، ومنهم مَنْ أخَّرَها حتى صلاها في بني قريظة. وقد ذكروا ذلك للرسول- ﷺ -فأقرَّ مَنْ تَمَسَّك بظاهر اللفظ، فلم يصل في الطريق، وأقرَّ -أيضاً- مَنْ فهم أن المراد من ذلك: الاسراع ليس إلاَّ؛ فصلَّى في الطريق.

ومثاله -أيضاً- أنْ يقول الراوي:

أ كِلَ الضبُّ على مرأى من رسول الله - ﷺ -ولم ينكر على مَنْ أكَلَه.

---

(١)رواه البخاري

٦- المرفوع من التقرير حكماً:

ومثاله أن يقول الصحابي: كنا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ وهو بين أظهرنا، أو كان الصحابة يفعلون كذا في عهده - ﷺ -فانَّ قول الصحابي هنا يستلزم أنَّ الرسول الكريم اطلع على عملهم؛ فلم ينكر عليهم، بل أقرَّهم؛ اذ الرسول الكريم لا يسكت على باطل.

٧- المرفوع من الصفة صريحاً:

ومثاله: أن يذكر الصحابي صفةً لرسول الله ﷺ خَلْقية أو خُلُقية:

كحديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-:

«لم يكن النبي ﷺ بالطويل ولا بالقصير».

«كان رسول الله -ﷺ -دائم البشر، سهلَ الخلق، ليِّن الجانب».

٨- المرفوع من الصفة حكماً:

مثاله أن يقول الصحابي: «أحِلَّ لنا كذا» أو حُرِّمَ علينا كذا».

وهذا ظاهر في رفع الحكم اليه صلوات الله وسلامه عليه.

أما اذا قال: أمِرْنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو من السنة كذا، فقد ذهب كثير من العلماء إلى أنه يدخل في (المرفوع) من الصفة حكماً؛ إذ الصحابي لا يقول هذا الا عن النبي -ﷺ- ومثاله قول أنس -رضي الله عنه-:

من السنة اذا تزوَّج البكرَ على الثيِّب أقام عندها سبعاً.

أما القسم الآخر، فلم يدخله في الحديث المرفوع الا اذا صَرَّح الصحابي أنَّ الآمر والناهي إنما هو رسول الله -ﷺ- مثال هذا قول

أنس :

«أمِرَ بلال أنْ يشفع الأذان ويُوترَ الاقامة» .

حكـم *الحديـث المرفـوع* :

لايكون الحديث المرفوع صحيحاً أو حسناً دائماً، بل قد يكون ضعيفاً اذا كان مرسلاً أو معضلاً أو فيه راو مبهم مثلاً : فليس رفعهُ كافياً للحكم عليه بالصحة أو الحسن، بل لابد من تتبع سنده، ليتبيَّنَ لنا اتصاله أو انقطاعه، ولنعلم درجة رجاله اذا كان متصلاً من جهة ثانية، فيحكم عليه بالضعف اذا كان منقطعاً، وبالصحة أو الحسن إذا كان متصل الاسناد، مع شروط الصحة أو الحسن.

الموقوف

الحديث الموقوف: هو ما رُويَ عن الصحابي من قولٍ له أو فعل أو تقرير، متصلاً كان أو منقطعاً.

ومثاله أن يقول الراوي: قال أبوبكر الصديق كذا، وفعل عمر كذا وقيل أمام عثمان بن عفان كيتَ وكيت وأقَرّه، وفُعِلَ بحضرة علي بن أبي طالب كذا فأقرّه ولم ينكره.

واشترط (الحاكم) أن يكون متصل الاسناد الى الصحابي غير منقطع.

واذا استعمل (الموقوف) في غير الصحابي، أُستُعمِلَ مقيَّداً، فيقال: «وقّفه مالك على نافع» أو «وقفه معمر على همام»... [1]

أما إذا أُطلِقَ، فلا يُراد به الا الصحابي. وفي هذه الحالة، لا يكون الحديث موقوفاً إلّا اذا كان خالياً من أيّةِ قرينةٍ كانت تدل على أنّ له حكمَ الرفع الى النبي ﷺ.

ولقد قرّر علماء الحديث أنّ قول الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل في اسباب نزول آيات القرآن له حكم الحديث المرفوع؛ إذ

---

(١) معمر بن راشد، وهمام بن منبه

الصحابي لا يقول ذلك عن رأيه واجتهاده، بل لا بد أن يكون سَمِعَه من رسول الله ﷺ

أما تفسير الصحابة للقرآن في القضايا الداخلة في مجال الرأي والاجتهاد الشخصي، فانه من الحديث الموقوف لا المرفوع.

ويمثل للحديث الموقوف بما رواه البخاري في كتاب الفرائض:

«قال أبو بكر وابن عباس -رضي الله عنهما-: الجَدُّ أب»؛

وأخرج مالك عن عثمان -رضي الله عنه- أنه كان يقول في خطبته:

«إسمعوا وأنصتوا؛ فان للمنصت الذي لا يسمع من الحظ مثلَ ما للمنصت السامع».

وقال عبدالله بن مسعود- رضي الله عنه-:

«مَنْ اتى عرّافا اَو كاهنا، فقد كَفَرَ بما اُنزِلَ على محمد ﷺ».

والحديث الموقوف من مباحث المتن لا من مباحث السند.

وتختلف تسميته من منطقة الى اُخرى: فأهل (خراسان) يسمونه أثَراً، ويسمون المرفوع خبراً. أما المُحَدِّثون، فيسمون كلاً من الموقوف والمرفوع اَثَراً. وجاءت التسميةُ من أثرتُ الحديث أي: رويته.

على أننا لا بد لنا أن نتحفظ تحفظاً شديداً في الأحاديث الموقوفة على (كعب الاحبار) و(ابن سلام) و(ابن عمرو بن العاص)؛ إذ أكْثَرَ هؤلاء من رواية الاسرائيليات والاقاصيص، وبخاصة فيما يتعلق باَشْراط الساعة، والفتن التي تقع في آخر الزمان.

حكمـه:

الحديث الموقوف دون الحديث المرفوع إلاَّ اذا دلَّت قرينةٌ على رفع الموقوف، فله حينئذٍ حكم المرفوع.

المنقطع والمقطوع

المنقطع: اسم فاعل من (انقطع)، وهو من أفعال المطاوعة، تقول: قطعتُ الحبل فانقطع: أي قبل القطع.

وفي الاصطلاح: هو الذي لم يتصل اسناده بسقوط واحد من رواته قبل الصحابي، في أي موضع كان من مواضع السند، في أية طبقة كانت من الطبقات، أو ذكر فيه رجل مبهم.

والانقطاع يكون بسقوط واحد من الرواة، أو اثنين ولكن لا على التوالي.

مثال سقوط راوٍ واحد ما رواه احمد قال: قال الشافعي، قال مالك، قال ابن عمر. فهنا قد حُذِفَ نافع وهو بين مالك وابن عمر.

ومثال سقوط راويين منه أن يقول أحمد: «قال مالك، قال ابن عمر»، فقد حُذِفَ هنا الشافعي ونافع.

ويُعْرَفُ انقطاع الحديث حين يجيء من وجهٍ آخر، بزيادة رجل أو أكثر، فيصير لهذا الحديث أوذاك اسناذان: أحدهما فيه زيادة رجل أو أكثر. فاذا لم يتم إسناد ذاك الحديث الا بتلك الزيادة في السند، فيكون الحديث الآخر الذي نقص عدد رواته منقطعاً. هذا اذا عُرِفَ

الانقطاع، أما اذا لم يعرف، فيحتمل أن يكون متصلاً. وسبب ضعف الحديث المنقطع فقده الاتصال في السند.

أما الحديث المقطوع: فهو ما أضيف الى التابعي قولاً أو فعلاً، متصلاً أو غير متصل، مثل: (عبيدالله بن عدي بن الخيار) و(سالم بن عبدالله) و(سعيد بن المسيب) و(الحسن البصري) و(ابن سيرين).

ويمثل للحديث المقطوع: بما جاء في صحيح مسلم عن ابن سيرين، قوله:

«إنَّ هذا العلم دين، فأنظروا عمن تأخذون دينكم»

ويمثل له -أيضاً- بما رواه البخاري في صحيحه قال: قال الحسن:

«أخَذَ الله على الحكام أن لا يتَّبِعُوا الهوى، ولا يخشوا الناس، ولا يشتروا بآياته ثمناً قليلاً، ثم قرأ: [يا داوود إنَّا جعلناك خليفة في الارض فآحكُمْ بين الناس بالحق ولا تتَّبعِ ٱلهوى فَيُضِلَّكَ عن سبيل الله إنَّ الذين يَضِلُّون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نَسُوا يوم الحساب]»[1]

وهكذا نجد الحديث الاول قد أضيف الى(ابن سيرين) وهو من التابعين، وفي الحديث الثاني اضيف الى (الحسن) وهو من التابعين أيضاً.

(١)رواه البخاري في باب(متى يستوجب الرجلَ القضاء) من (كتاب الاحكام).

الفرق بين المقطوع والمنقطع:

١- الحديث المقطوع من مباحث المتن، أما الحديث المنقطع، فمن مباحث السند.

٢- الحديث المقطوع ما وقف على التابعي، أما الحديث المنقطع، فينسب الى الرسول ﷺ وفي سنده انقطاع.

ولا بدّ لنا أن نشير الى أنّ قسماً من العلماء استعمل الحديث (المقطوع) في (المنقطع)، وكان هذا التداخل قبل أن يستقر هذا المصطلح.

حكم الحديث المقطوع:

الحديث المقطوع يوصف بالصحة، أو الحسن، أو الضعف؛ تبعاً لحال متنه واسناده، ولا يعني تصحيحه أو تحسينه أنه أخذ عن الصحابة، فضلاً عن النبي -ﷺ- فلا نحتج الا بما ورد عن اكابر التابعين: مثل (سعيد بن المسيب)، و(الشعبي)، و(النخعي)، و(مسروق): فقد عاصر كل واحدٍ منهم أكابر الصحابة الكرام.

وللامام (أبي حنيفة) رأي في الحديث المقطوع: فقد ادرك هذا الامام الجليل عدداً من الصحابة منهم: انس بن مالك، ومع ذلك فقد كان يقول:

«ما جاء عن الرسول ﷺ فعلى العين والرأس، وما جاء عن الصحابي تخيّرنا منه، وأما ما جاء عن التابعين، فهم رجال ونحن رجال».

ويبدو من قول (أبي حنيفة) هذا انه يعتبر المقطوع نوعاً من الضعيف الذي لا يحتج به؛ لذلك نرى مدرسته التي عُرِفَتْ -فيما بعد- بمدرسة الرأي تميل الى تفضيل العمل بالقياس الظاهر على العمل بالحديث المقطوع.

أما الامام الزركشي، فلا يدخل الحديث المقطوع في أنواع الحديث، ومما قاله:

«إنَّ ادخال المقطوع في انواع الحديث فيه تسامح كبير؛ فانَّ أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث، فكيف تعدُّ نوعاً منه»؟[2]

(٢)رسالة في علوم الحديث واصوله ص٨٤

المسند

المسند: هو الحديث المرفوع باسناد متصل الى النبي ﷺ فيروي المحدِّث عن شيخ يظهر أنه سمع منه، وهذا يسمع ممن روى عنه... وهكذا الى أن يصل السند الى رسول الله ﷺ [1]

فالمسند على هذا يكون أخصَّ من المرفوع؛ اذ كل مسند مرفوع ولا عكس: فقد يكون المرفوع منقطعاً أو معضلاً... فيصير البحث فيه في حال متنه فقط.

والمسند لا بدَّ أن يتوافر فيه شرطان:

١-شرط الرفع الى النبي ﷺ.

٢- شرط اتصال السند.

ففي آشتراط الرفع يخرج: المقطوع والموقوف، وباشتراط الاتصال، يخرج: المرسل والمعضل والمدلس.

على أنَّ الحديث قد يكون مرفوعاً، لكنه غير متصل السند مثل أن يكون: موقوفاً، أومرسلاً، أومعضلاً، فلا يسمى مسنداً. وكذلك

(١)انقطاع السند الخفي: كعنعنة المدلس المعاصر الذي لم يثبت انه لقيه، لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً.

لا يسمى مسنداً اذا كان في روايته مدلس، أوكان في اسناده «أخْبِرْتُ عن فلان»، أو حُدِّثْتُ عن فلان»، أو «بلغني عن فلان» أو «اظنه مرفوعاً». . . .

مثال المسند ما جاء في صحيح البخاري :

حدثنا عمر بن حفص، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، حدثنا أبو صالح، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال النبي ﷺ :

«تجد من شرِّ الناس يوم القيامة عند الله ذا الوجهين : الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه».

فاسناد هذا الحديث متصل، وقد رُفِعَ الى النبي ﷺ والحديث المسند يكون صحيحاً، أوحسناً، أوضعيفاً، أوموضوعاً.

المتصل

الحديث المتصل ويسمى (لموصول) -أيضاً-: هو الذي اتصل إسناده الى النبي -ﷺ- أو الى واحد من الصحابة، فيدخل تحته: المرفوع والموقوف: فيكون مرفوعاً اذا كان السند متصلاً الى النبي ﷺ.

مثاله: ما رواه الامام مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله عن أبيه عن النبي ﷺ

أما اذا كان السند متصلاً، لكنَّ نهايته الى واحد من الصحابة ولم يصل الى النبي-ﷺ- فيكون موقوفاً على الصحابي.

مثاله: ما رواه الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر.

أما اذا اتصل الإسناد الى التابعي فقط، فانَّ قول التابعي. يسميه علماء الحديث (موصولاً)، بل يسمونه (مقطوعاً). ومع ذلك، فقد أجاز علماء الحديث تسميته (متصلاً)، بشرط أن يُقَيَّدَ بذكر من اتَّصَلَ السندُ إليه، فيقال مثلاً: متصل الى(سعيد بن المسيب)، أو إلى (الزهري)، أو الى(الحسن البصري)، أو إلى (ابن سيرين)، ولا يجوز أن نسميها متصلة -على الاطلاق- من دون ذكر التابعي الذي

انتهى اليه الاسناد.

على أنَّ قسماً من علماء الحديث منع اطلاق اسم (المتصل) على قول التابعي من غير التقييد الذي ذكرناه آنفاً؛ للتخلص من التضاد الذي يرد بين هذا وبين تعريف الحديث (المقطوع).

تعارض الوصل والارسال أو الرفع والوقف:

اذا تعارض وصل الحديث وارساله: بأنْ رواه بعضُ الثقات متصلاً، ورواه آخرون مرسلاً، أو تعارض رفع الحديث ووقفه: بأنْ رفَعَ ثقةٌ حديثاً، ووقفه ثقةٌ آخر، ففي هاتين الحالتين نجد لعلماء الحديث آراء مختلفة، نذكر خلاصتها فيما يأتي:

١- ذهب كثير من علماء الحديث والفقه والاصول الى أنَّ الحكم يكون لمن وَصَلَ الحديث او رفعه، حتى لوكان المخالف له أكثر حفظاً واتقاناً منه، فضلاً عن مماثلته. والسببُ في هذا: أن الزيادة المذكورة إنما هي زيادة ثقة؛ فهي مقبولة، قال الامام النووي:

«... الصحيح بل الصواب الذي عليه الفقهاء والاصوليون ومحققو المحدثين: أنه اذا روى الحديث مرفوعاً وموقوفاً، أو موصولاً ومرسلاً: حكم بالرفع والوصل؛ لأنها زيادة ثقة، وسواء كان الرافع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد». [1]

---

(١) شرح صحيح مسلم ٢٩/٦

٢- الحكم لمن رواه موقوفاً أو مرسلاً. وهذا نقيض الرأي السابق.

٣- يكون الحكم للأكثر.

٤- يكون الحكم للأكثر حفظاً واتقاناً، حتى لو روي مرسلاً أو موقوفاً.

وقيل: بل ذلك يقدح بعدالة الراوي إذا وصل ما ارسله الحفاظ، أو رفع ما وقفوه.

أما اذا كان المُسْنِدُ والمرسِلُ، أو الرافع والواقف واحداً: فانَّ الحكم يكون للوصل على الأرسال، وللرفع على الوقف؛ لأن ذلك زيادة ثقة وهي مقبولة.

على أنَّ الاصوليين لهم رأيٌ في هذه القضية يتلخص في أنَّ الكثرة لها مكانتها المهمة عندهم: فَيُقَدَّم الوصل أو الرفع إنْ كان أكثر، ويقدَّم الأرسال والوقف إنْ كان أكثر.

واذا كان (الاصوليون) قد ذهبوا هذا المذهب، فقد ذهب قسم من المحققين مذهباً آخر قرروا فيه: أنَّ دراسة كل حالة من الحالات مستقلة عن غيرها، فوق النظر الدقيق في القرائن التي يمكن أن يحصل بها الترجيح -أمر ضروري لا بدَّ منه.

المعلق

الحديث المعلَّق: هو ما حُذِفَ من مبتدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي -ولو الى آخر الاسناد- ويُعْزَى الحديث الى مَنْ فوق المحذوف من رواته. وقد سمي بهذا: أخذاً من تعليق الطلاق؛ لاشتراكهما في قطع الاتصال.

ومثاله أن يقول الامام مالك: قال ابن عمر، من غير أن يَذْكُرَ (مالك) راويَ الحديث الذي بينه وبين ابن عمر وهو(نافع)، أو يقول (الشافعي): قال نافع، من غير أن يذكر مالكاً، والمحذوف هنا واحد من أوّل السند.

واذا قال الشافعي: قال ابن عمر، فان المحذوف هنا اثنان هما: مالك ونافع على التوالي

واذا قال الشافعي: قال رسول الله -ﷺ- فقد حذف هنا السند كله.

أما اذا سقط راوٍ أو أكثر من وسَطِ السند، فلا يُسَمَّى هذا النوع من الحديث معلَّقاً، بل يُسَمى منقطعاً أو مرسلاً، أو معضلاً.

ونقرأ في صحيح البخاري، فنجد فيه أحاديث معلَّقة كثيرة، وقد

أَلَّفَ فيها وفي وصلها (ابن كثير) كتاباً سماه (تغليق التعليق)[1] ووصلت هذه الاحاديث الى ١٣٤١ حديثاً.

والمعلق عند الامام البخاري على نوعين:

النوع الاول: الاحاديث التي رواها معلقة، وجاءت موصولة في جامعه الصحيح من طريق آخر. وسبب ذلك أنَّ الامام البخاري لا يكرِّر الحديث الا لفائدة. فحين يحتاج الى التكرار، يلجأ الى الاختصار؛ فيعلق الاسناد؛ خشية التطويل.

النوع الثاني: الأحاديث التي رواها معلَّقة، لكنها لم تأت موصولة في كتابه، وعدتها مائة وستون حديثاً. ويأتي هذا النوع في صورتين:

أ- مجيئه بصيغة تدل على الجزم. ومثاله: قال، روى، أَمَرَ، فَعَلَ، ذكر ببناء الافعال للفاعل كقول الامام البخاري في الصوم:

«قال يحيى بن كثير عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي هريرة قال: [اذا قاء فلا يفطر]»

ب-مجيئه بصيغة التمريض التي لا تدل على الجزم. ومثاله: يُرْوَى، يُذْكَر، يُحْكَى، ذُكِرَ عن فلان، حُكِيَ عن النبي ﷺ -ببناء هذه الافعال للمجهول- ومثالُه: رُوِيَ عن رسول الله -ﷺ- كذا، ويُحْكَى عن سيدنا أبي بكر الأمرُ الفلاني...

---

(١)لا يزال مخطوطاً توجد نسخة منه في مكتبة أيا صوفيا رقم ٤٧٢

ونقرأ في صحيح مسلم، فلا نرى التعليقَ عنده إلاَّ قليلاً: لا يزيد مجيئه عن اثني عشر، أو أربعة عشر موضعاً.

حكمه:

قد يكون الحديث المعلَّق صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً. وضعفه ناشيء من حَذْفِ رواته؛ اذ لا يُعْلَمُ شيء عن عدالتهم وضبطهم. فلابد أنْ يَنْظرَ في رجال الحديث المعلَّق مَنْ أراد الاستدلال به؛ ليرى صلاحيته للحجة من عدمها: فاذا عُرِفَ المحذوف بعدالته وضبطه: بأن كان مجيئه من طريق أخرى، موصوفاً بآسمه وكنيته ولقبه يزول عنه الضعف، ويكون مقبولاً.

أما في شأن الأحاديث المُعَلَّقة في الصحيحين، فحكمها ما يأتي:

١- الاحاديث الواردة بصيغة الجزم تُعْتَبَرُ صحيحةَ النسبة الى الراوي الذي أ ضيف اليه؛ إذْ لا يجزم البخاري ومسلم إلاَّ بعد أن يصح ذلك عندهما.

٢- الأحاديث الواردة في صيغة التمريض، لا يُحْكَمُ بصحتها ولا بعدم صحتها، إلاَّ أنها لاتصل الى درجة السقوط؛ لأنَّ صيغة التمريض يستعملها العلماء كثيراً في التضعيف وإنْ آسْتُعملت في الصحيح واذا كان هذا الحديث لا يصل الى حدِّ السقوط؛ فلأنَّه ورد في كتاب صحيح، يُشعِرُ بصحة أصله.

على أنَّ الامام البخاري نجده في صحيحه يعزو الى شيوخه بقسم من صِيَغ التعليق مثل: (قال لنا عفان...) · وقد ذهب جمهور العلماء الى أنَّ ذلك ليس معلَّقاً، بل له حكمُ الاتصال؛ اذ البخاري ليس مدلِّساً، ولقاؤه لشيوخه أمر ثابت لا يتطرق اليه أيُّ شك كان.

ومن أمثلة الحديث المعلَّق في الصحيحين قولُ الامام البخاري في (البيوع)

«ويُذْكَرُ عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- أنَّ النبي ﷺ قال له: [اذا بِعْتَ فَكِلْ، واذا اشتريتَ فاكْتَلْ]»

وروى مسلم في باب (التيمم) قال:

«وروى الليث بن سعد...» فذكر حديث أبي الجُهَيْم بن الحارث بن الصمة الانصاري: [أقْبَلَ رسول الله -ﷺ- من نحو بئر جَمَل [٢]، فلقيه رجل فَسَلَّمَ عليه، فلم يردّ رسول الله ﷺ عليه حتى أقبَلَ على الجدار، فمسح وجهه ويديه، ثم ردَّ عليه السلام]

فهذا الحديث صحيح، وجاء منقطعاً بين الامام مسلم، والليث ابن سعد.

(٢)موضع بقرب المدينة.

المعنعن

الحديث المعنعن : هو الذي يقول فيه الراوي : «عن فلان عن فلان»، من غير بيان للتحديث، أو الأخبار، أو السماع

وجمهور أهل الحديث والفقه والأصول على أنَّ هذا النوع من الحديث له حكم الحديث المتصل اذا توافَرَ للراوي شرطان :

١ - البراءة من التدليس

٢ -ثبوت اللقاء بينه وبين مَنْ روى عنه بالعنعنة .

أما ثبوت اللقاء بين الراوي والمروي عنه، فهو مذهب (علي بن المديني) و(الامام البخاري) لقبول الحديث. وقيل: ان (الامام البخاري) لم يلتزم بذلك في صحة الحديث، لكنه ألتزمه في جامعه الصحيح.

على أنَّ الامام (مسلماً) لم يلتزم بهذا الشرط، بل أنكره في خطبة صحيحه، وأكتفى بثبوت كونهما في عصر واحد، وإنْ لم يثبت أنهما اجتمعا معاً وتحدَّثا. وحجته في ذلك : أنَّ العلماء الذين تقدموه في الزمن أوعاصروه، حملوا العنعنة على سماع الراوي للمروي عنه اذا كانا ثقتين متعاصرين، مالم تقم بيِّنَةٌ واضحة على أنهما لم يلتقيا

قط. قال(ابن حجر) في مقدمة كتابه (فتح الباري) المسماة: (هدي الساري) ما يأتي:

«مذهب مسلم أنَّ الاسناد المعنعن له حكم الاتصال، اذا تعاصَرَ المُعَنْعِنُ ومَنْ عَنْعَنَ عنه -وان لم يثبت اجتماعهما- إلا اذا كان المعنعنُ مُدَلِّساً. والبخاري لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرَّة.

ولقد أظهَرَ البخاري هذا المذهب في (تاريخه)، وجرى عليه في (صحيحه)، وأكثر منه، حتى انه ربما خرَّج الحديث الذي لا تعلُّقَ له بالباب جملة، ليبيِّن سماعَ راوٍ من شيخه، لكونه قد أخرَجَ له قبل ذلك شيئاً معنعناً، وسترى ذلك واضحاً في أماكنه، وهذا مما ترجَّحَ به كتابه»[1]

ومع ذلك كله، فان العلماء لم يأخذوا برأي (الامام مسلم) بل أنكروه، وتحدثوا فيه، ومنهم (ابن الصلاح)، ودليله ما كان عليه أئمة علم الحديث، انه يقول:

«وفيما قاله مسلم نظر. وقد قيل: إنَّ القول الذي ردَّه مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم: علي بن المديني، والبخاري وغيرهما»[2]

وقال الامام النووي:

«وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحقّقون وقالوا: هذا الذي صار اليه ضعيف، والذي ردَّه هو المختار الصحيح الذي عليه

(١)هدي الساري ١/٨
(٢)علوم الحديث ص٦٠

أئمة هذا الفن»[٣]

ومما يؤيد هذا -أيضاً- أنَّ التلاقي إذا حصل بين الراوي والمروي عنه، غَلَبَ على الظن الاتصال إلّا اذا قام دليل على خلاف ذلك

وننظر في الصحيحين، فنجد الأحاديث المعنعنة فيهما كثيرة، وكذلك في السنن كلها. وفي صحيح مسلم من العنعنة أكثر مما في صحيح البخاري. وقد يكون السببُ في ذلك أنَّ الامام مسلماً لم يشترط ثبوت اللِّقاء بين الراوي وَمَنْ عنعنَ عنه.

واذا كانت الأحاديث المعنعنة في الصحيحين قد كثرت، وبخاصة في صحيح مسلم، فانَّ ذلك لا يقلِّلُ من أهميته، ولا ينزله عن مكانته العالية؛ ذلك اننا نجد الكتب المستخرجة[٤] عليهما فيها طرق كثيرة، جرى التصريح بالتحديث والاخبار والسماع.

وفوق ذلك، فان طرق الحديث الواحد في الصحيح نفسه قد كثرت -أيضاً- وليست كلها بالمعنعنة. وهذا يضفي على الحديث قوة حين تكثُرُ طرقهُ -وقد ذكرنا- قبل قليل- قولِ (ابن حجر) في نهج البخاري في الحديث: «انه -البخاري- ربما خرَّج الحديث الذي لا تعلّق له بالباب جملة، ليبيِّن سماعَ راوٍ من شيخه، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعنا»[٥].

(٣)صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٢٨

(٤)صنف العلماء عدداليس بالقليل من الكتب المستخرجة، فأتى بعض العلماء على صحيح مسلم -مثلاً- فخرَّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق الامام مسلم، وبهذا يجتمع معه في شيخه، أومَن فوقه. والذي يقوم بهذا العمل يسمى (المستخرج) مثل: مستخرج أبي بكر الاسماعيلي على صحيح البخاري، ومستخرج أبي جعفر النيسابوري، والمسند المستخرج لأبي نعيم الاصفهاني على صحيح مسلم.

(٥)هدي الساري١/٨

حكمه:

ذهب قسم من العلماء إلى أنَّ الحديث المعنعن لايصلح للاحتجاج به، لأنه منقطع أو مرسل. ويظل الحكم على هذا حتى يتبيَّنَ اتصاله من طريق آخر، يتضح فيه أنَّ الراوي قد سمع ممن عَنْعَن عنه.

ولم يرتض جمهورُ العلماء هذا المذهب، بل اعتبروه مُتَّصِلاً، شرط أنْ لايكونَ المعَنعِنُ مدلِّساً، وبشرط إمكان لقاء مَنْ أضيفت إليه العنعنة. فاذا فقد الحديث أحَدَ الشرطين فلا يكون متصلاً. وصرَّح (الامام النووي) أنَّ قولَ القائل: إنَّ الحديث المعنعن لايصلح للاحتجاج به مردود بإجماع السلف[٦].

---

(٦)انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٢٨

المؤنن

الحديث المؤنَّن: هو الذي يقال في اسناده: حدَّثنا فلان، أنَّ فلاناً قال: كذا. مثاله: حَدَّث مالك عن ابن شهاب أنَّ ابن المسيب حدثه بكذا.

ومما يُروَى عن الامام مالك أنه كان لا يُفَرِّق بين (المؤنن) و(المعنعن)، بل يعتبرهما نوعاً واحداً.

أما الامام (احمد بن حنبل) و(يعقوب بن شيبة) و(أبو بكر البرديجي)، فكانوا يحملون الحديث المؤنن على الانقطاع إلَّا اذا تبيَّن السماع في الخبر نفسه بصيغته من طريق آخر.

ولقد رجح العلماء الرأي الأول: فذكر (ابن عبدالبر) أنَّ جمهور أهل العلم يُسَوّون بين (عن) و(أن)، وأنَّ الاعتبار بعد السلامة من التدليس، إنما يكون باللقاء والمجالسة والسماع، لا بالحروف والالفاظ: فاذا كان سماع الرواة بعضهم عن بعض صحيحاً، كان حديثهم محمولاً على السماع، حتى يتبيَّنَ فيه الانقطاع، ولو ورد بأيِّ لفظ كان، إذ الالفاظُ والحروفُ تخضع للعرف والعادة عند المحدثين[1] قال ابن عبدالبر:

---

(١)علوم الحديث ص ٥٧

«وعندي لا معنى لهذا، لاجماعهم على أنَّ الاسناد المتصل بالصحابي سواء فيه [قال رسول الله ﷺ] أو [أنَّ رسول الله ﷺ قال] أو [عن رسول الله ﷺ أنه قال] أو [سمعت رسول الله ﷺ يقول][2]»

(٢) علوم الحديث ص ٥٧

الفرد والغريب

أولاً: الفرد

يأتي الحديث الفرد على نوعين: الفرد المطلق، والفرد النسبي:

١- الفرد المطلق: هو الحديث الذي انفرد به راوٍ واحد عن كل واحد من الثقات وغيرهم، وإنْ تعددت الطرقُ إليه.

فاذا انفرد بالحديث واحد من الصحابة عن رسول الله ﷺ، أو انفرد به تابعي عن الصحابي، أوتابع التابعي عن التابعي، ولم يُرْوَما تَفَرَّدَ به من طريق آخر لا باللفظ ولا بالمعنى، يكون عندنا (الفرد المطلق). فاذا قلنا: تَفَرَّدَ بهذا الحديث (سعيد بن المسيَّب) بكذا وكذا عن أبي هريرة - فان هذا يعني أنَّ ما تَفَرَّدَ به (سعيد بن المسيب) عن أبي هريرة لم يأت إلاَّ من طريقه، ولو تعددت الطرق إليه.

ويمثل لهذا النوع من الفرد المطلق الصحيح، بحديث النهي عن بيع الولاء وهبته، وهو قوله - ﷺ-:

«الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يُباع، ولا يوهب، ولا يورث»

فَقد تفَرَّدَ به (عبدالله بن دينار) عن ابن عمر - رضي الله عنهم- فان (ابن عمر) صحابي جليل، و(عبدالله بن دينار) تابعي حافظ متقن، لذلك حكموا له بالصحة.

وقد ينفرد به راوٍ عن ذلك المنفرد. مثاله: حديث شُعَب الايمان

«الايمان بضع وسبعون شعبة أفضلها: لا اله الا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الايمان»

فهذا الحديث تفَرَّدَ به أبو صالح عن أبي هريرة، وتفَرَّدَ به عبدالله ابن دينار عن أبي صالح.

وقد يكون التفرد مستمراً في أكثر الرواة أو كلهم.

والفرق بين هذا النوع من الحديث والشاذ: أنَّ الحديث الشاذ، لابدَّ أن تتوافر فيه المخالفة مع التفرد، أما الفرد المطلق، فيكفي فيه التفرد.

حكمه:

والحكم لهذا النوع من الحديث بالصحة أو عدمها يتوقف على حقيقة الراوي الذي انفرد بالحديث فإنْ كان عدلاً ضابطاً للحديث، كان حديثه صحيحاً مقبولاً يحتج به، وإنْ كان ضبطه خفيفاً، اعتبِرَ حديثُهُ حسناً، وصار صالحاً للاحتجاج به أيضاً. أما إذا نَزَلَ الراوي عن هذه الرتبة: فلم يكن ضابطاً للحديث، اعتبِرَ حديثه مردوداً.

وهكذا نجد أنَّ هذا النوع من الحديث تعتريه الأوصاف الثلاثة التي هي: الصحة والحسن والضعف، يقول (ابن قيم الجوزية) في أمر الاحتجاج به:

«.. فكم من حديث تَفَرَّدَ به واحد من الصحابة، لم يروه غيره، وقَبِلَتْهُ الأئمة كلهم، فلم يردَّه أحد منهم؟! وكم من حديث تفرَّدَ به مَنْ هو دون (طاووس) بكثير، ولم يردَّه أحدٌ من الأئمة؟! ولا نعلم أحداً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً قال: إنَّ الحديث اذا لم يروه إلا صحابي واحد لم يقبل وإنما يحكى عن أهل البدع ومن تبعهم في ذلك أقوال لا يُعْرَفُ لها قائل من الفقهاء، قد تفرَّد (الزهريّ) بنحو ستين سُنَّة لم يروها غيره، وعملت بها الأمة، ولم يردّوها بتفرده»[1].

(١) اغاثة اللهفان ٣١٣/١

٢- الفرد النسبي :

ويسمى (الفرد المقيد) أيضاً وسُمِّيَ نسبياً ؛ لأنَّ التفرد فيه حصل بالنسبةإلى راوٍ معيَّن، وقد عُرِّف : بأنه الفرد الذي يكون مقيَّداً بالنسبة الى جهة خاصة، وهو على أنواع :

ا- ما قُيِّدَ بثقة ، فيقال : لم يرو هذا الحديث ثقة إلاَّ فلان . مثاله : ان النبي ﷺ كان يقرأ في الأضحى والفطر ب (ق) و (اقتربت الساعة) . وهذه الرواية تفرد بها (ضمرة بن سعيد) عن (عبيدالله بن عبدالله عن (أبي واقد الليثي)، ولم يروه أحد من الثقات الا ضمرة . أما غير الثقات ، فقد رواه منهم (ابن لهيعة) - وقد ضعَّفَهُ الجمهور - عن خالد بن يزيد عن الزهري، عن عروة عن عائشة[٢] .

ب- ما قُيِّدَ ببلد معيَّن ، فيقال - مثلاً - : «تفرَّد به أهل مكة ، أو أهل الشام . . »، مثاله : حديث أبي داوود :

«أمِرْنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تَيَسَّرَ» .

قال الحاكم : تفَرَّدَ بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أوَّل الاسناد الى آخره، لم يشركهم في هذا اللفظ سواهم»[٣] .

ج- ما قُيِّدَ بإمام أو حافظ ونحوه، فيقال - مثلاً - «لم يروه إلاَّ فلان عن فلان» . ويحتمل أنه قد رواه عن غيره كثيرون - مثاله : ما رواه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داوود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس :

---

(٢)شرح الزرقاني على البيقونية ص ٦٧

(٣)معرفة علوم الحديث ص ٩٧

«أنَّ النبي ﷺ أوْلَمَ على صفيَّة بسويق وتمر»

فقد تفرَّدَ بهذا الحديث وائل عن أبيه، ولم يروه عنه غير سفيان. فان تَفَردَ وائل به عن ابنه لا يلزم منه تفرده به مطلقاً، اذ روى الحديث عن غيره كثيرون.

وهكذا لا يحمل الفرد النسبي اسم (التفرد المطلق)، بل هو تفرد مقيد بصفة خاصة، إلاَّ إذا أريد بالتفرد أهل بلد تفردوا بحديث واحد من ذلك البلد: ففي هذه الحالة يكون من الفرد المطلق.

حكمه:

١- القيد بالنسبة للراوي الثقة حكمه حكم الفرد المطلق أو قريب منه، إذ لا عبرة بغير الثقة، فلا يعتد بروايته: فكأنَّ الثقة قد انفرد بالحديث انفراداً مطلقاً.

٢- يكون الحاكم على الحديث بالنسبة للقيدين الأخيرين تابعاً للطريق الذي ورد منه: فحين يستوفي شروط الصحيح نحكم له بالصحة، وان كان دون ذلك بقليل فهو الحسن، وإلاَّ كان ضعيفاً.

ثانياً: الغريب:

الحديث الغريب: هو الذي انفرد راوٍ بروايته عمن يجمع حديثه - لجلالته ووثوقه - من الأئمة: كالزهري، وقتادة، وأشباههما في المتن أو في السند. فلابد أن يكون المروي عنه ممن تُجمعُ رواياته، ويقبل عليه المحدثون، لكننا نجد شخصاً واحداً قد انفرد عنه وهذا

هو الشرط الذي يفارق به الحديث الغريب الحديث الفرد ظاهراً.

وسُمِّيَ هذا النوع من الحديث غريباً: تشبيهاً له بالغريب المنفرد عن وطنه.. والمحدثون لا يطلقون هذا الاسم على (المفرد المطلق) الذي انفرد به راوٍ واحد عن النبي ﷺ من الصحابة ولو تعددت الطرق اليه. ويدخل في الحديث الغريب الذي انفرد بروايته راوٍ، أو برواية زيادة في اسناده أو متنه.

ويمثل للغريب بحديث: «إنما الأعمال بالنيات . . .» فقد تفرَّد به عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ، وظل هذا التفرد الى (يحيى بن سعيد)، ثم اشتهر بعد ذلك، لذلك نجد الترمذي يقول في هذا النوع: «غريب من هذا الوجه».

والغرابة في الحديث قد تكون في الاسناد وحده، أو بالزيادة في المتن وحده، أو في الاسناد والمتن معاً.

١- *الغرابة في الاسناد وحده:*

قد يكون متن الحديث معروفاً بروايته عن جماعة من الصحابة، فإنْ تفرَّد بعض الرواة برواية الحديث عن صحابي آخر، صار الحديث غريباً من ذلك الوجه، مع أنَّ متنه غير غريب. مثاله الحديث الذي رواه عبدالمجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «الأعمال بالنية . .» قال أبو يعلى الخليلي: أخطأ فيه عبدالمجيد،

وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه. وقال ابن سيد الناس: هذا مما أخطأ فيه الثقة، هو اسناد غريب كله والمتن صحيح[٤].

٢- *الغرابة في بعض المتن*:

لاتكون الغرابة في المتن وحده دون السند، ذلك أنَّ المتن حين يكون غريباً بسند معين، فان السند نفسه يكون الى هذا المتن سنداً غريباً، خلافاً لما ذهب اليه ابن الصلاح[٥]. ويمثل له بالحديث الذي رواه الترمذي عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال:

«فَرَضَ رسولُ الله ﷺ زكاةَ الفطر من رمضان صاعاً من تمر، وصاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والانثى، والصغير والكبير من المسلمين»

ففي هذه الرواية تفرَّد (الامام مالك) عن سائر رواة الحديث بزيادة (من المسلمين). ولو لم يتفرد بهذه الزيادة، لما كان الحديث غريباً، فصارت غرابة المتن تستلزم غرابة السند.

٣- *الغرابة في السند والمتن معاً*:

كالحديث الذي يتفرد برواية متنه راوٍ واحد. ومثاله: حديث

---

(٤) تدريب الراوي ٢/١٨٣

(٥) يرى (ابن الصلاح) أن الغرابة قد تكون في المتن وحده دون السند اذا روى الحديث الفرد عدد كثير، فيصير الحديث غريباً مشهوراً، وغريباً متناً وغير غريب اسناداً، مثل حديث: «انما الاعمال بالنيات...». وانظر علوم الحديث ص ٢٤٥

محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنَّ هذا الدين متين فأوغِلْ فيه برفق، ولا تُبَغِّضْ الى نفسك عبادةَ الله، فإنَّ المُنْبَتَّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى».

فهذا الحديث لم يروه عن ابن المنكدر عن جابر غير محمد بن سوقة[٦].

حكمه:

تعتري الحديث الغريب أقسام الحديث الثلاثة: الصحة، والحسن، والضعف: فيكون الحديث صحيحاً اذا توافرت فيه شروط الصحة، ويكون حسناً أو ضعيفاً إذا توافرت في كلٍ منهما شروطه.

ونجد الغريب الصحيح في الافراد المخرجة في الصحيحين، أما الحديث الغريب الحسن، فنجد عدداً كثيراً منه في جامع (الترمذي)، اما الحديث الضعيف، فهو الغالب في الغرائب.

ولقد كثرت الأحاديث الغريبة المتسمة بسمة الضعف في كتب الحديث، الأمر الذي جعل الامام (أحمد بن حنبل) ينبِّهُ عليها ويحذِّرُ منها، فقال:

«لاتكتبوا هذه الأحاديث الغرايب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[٧]

---

(٦)معرفة علوم الحديث ص ٩٦

(٧)علوم الحديث ص ٢٤٤، وتدريب الراوي ٢/١٨٢

وقال الامام مالك:

«شرُّ العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس»[8]

بيـن الفـرد والغريـب:

يختلف الحديث الفرد عن الغريب في الظاهر، لكننا نستطيع أن نجد رابطاً وعنصراً مشتركاً بينهما في اللغة والاصطلاح: وهو التفرد. وهذا الرابط هو الذي سَوَّغ لقسم من العلماء أن يسوِّيَ بينهما، فيحكم بترادف الفرد والغريب، فيقولوا تارةً «تَفردَ به فلان»، ويقولوا تارةً أخرى «أغْرَبَ به فلان»، والقصد في كلا التعبيرين واحد.

على أننا حين ننعم النظر في أقوال أكثر المحدثين، نرى أنهم يفرقون بينهما: فيطلقون الفرد على (الفرد المطلق) الذي لم يقيد بقيد، أما آسم الغريب، فأكثر ما يطلقونه على (الفرد النسبي) المقيد: فلا تكون المغايرة إلاَّ في التسمية الاصطلاحية.

والتفرد بالحديث الغريب يقع في أيِّ موضع كان من السند، فيقيَّد بذلك الموضع الذي وقع فيه.

أما التفرد في الحديث الفرد، فلا يكون إلاَّ في أصل السند الذي يدور عليه الاسناد: وهو الصحابي، ولو تعددت الطرق اليه.

(٨)تدريب الراوي ٢/ ١٨٢

العـــزيز

اختلف العلماء في تعريف الحديث (العزيز): فذهب (ابن الصلاح) و(النووي) وغيرهما إلى أنَّ الحديث العزيز: هو ما آنفرد بروايته اثنان أو ثلاثة، فإنْ رواه أكثر من ذلك سُمِّيَ مشهوراً.

آما (ابن حجر)، فذهب إلى أنه: ما آنفرد بروايته عن راويه آثنان، فلا يرويه أقل من اثنين، عن اثنين، أو يرويه فـى احدى طبقات السند اثنان فقط إلى منتهاه، أو الى رسول الله ﷺ.

أما اذا رواه عن الاثنين جماعة، فيسمَّى (عزيزاً مشهوراً)، فتنضم إليه صفة الشهرة: فيكونِ الحديث عزيزاً حين يرويه اثنان عن راويه، ويكون مشهوراً في الوقت نفسه حين يرويه جماعة عن هذين آلاثنين. وهذا الذي اختاره (ابن حجر) اعتبره كثير من علماء الحديث هو الصواب.

واذا كان الغريب: هو ما تفرَّد بروايته واحد عن راويه، فإنَّ العزيز لا يرويه أقلّ من اثنين عن اثنين. وبهذا يختلف الغريب عن العزيز.

أما لماذا سُمِّيَ عزيزاً؟

فقد تكون التسمية قد جاءت من قلة وجوده: مِنْ عَزَّ يَعِزُّ -بكسر

العين- أو لأنه صار قوياً حين جاء من طريق أخرى من عَزَّ يَعَزُّ -بفتح العين-.

ويمثل للحديث العزيز: بما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«لايؤمنُ أحدُكُمْ حتى أكونَ أحَبَّ إليه من والده وولده . . »

فقد رواه عن انس قتادة وعبدالعزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبدالعزيز: اسماعيل بن علية، وعبدالوارث، ورواه عن كُل جماعة.

يتضح مما تقدَّم أنَ هذا الحديث رواه عن رسول الله ﷺ صحابيان اثنان هما: أنس وأبو هريرة، ورواه عن كل واحد منهما مالا يقل عن اثنين.

حكمه:

يكون الحديث العزيز صحيحاً، أوحَسَناً، أوضعيفاً، تبعاً لحال رواته. ولا يشترط في الحديث العزيز أن يكون صحيحاً، كما لا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً.

الإعتبار والمتابع والشاهد

لايحكم الامام آلناقد بتفرد راوٍ عن شيخه بحديث ما إلاَّ بعد أن يتتبَّع طرقَ الحديث، ويجمعها من مظانها: من الجوامع والمسانيد والمعاجم والأجزاء . . . ليعرف: هل شارك الراوي غيره في رواية الحديث نفسه عن شيخه بلفظه، أو بلفظ مقارب له، أو شارك أحد شيخه في روايته عن شيخ شيخه؟؟

ويقوم الامام الناقد بتتبع السند من أوَّله إلى آخره: فإنْ وُجِدَتْ رواية أخرى باللفظ أو المعنى كان للحديث أصل يرجع اليه، وإلاَّ كان -الحديث- فرداً مطلقاً، أو غريباً . . وهذا الذي يتوصل إليه الامام الناقد: قد يكون متابعاً، وقد يكون شاهداً. هذا النوع من البحث أطلَقَ عليه علماء الحديث آسم (الاعتبار): فهو ليس قسيماً للمتابع والشاهد، بل هو الطريق إلى معرفتهما. قال (ابن حجر):

«وآعلم أنَّ تتبع الطرقَ من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن انه فرد ليعلم: هل له متابع أم لا هو الاعتبار. وقول (ابن الصلاح): [معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد] قد يوهم أنَّ الاعتبار قسيم لهما، وليس كذلك، بل هو هيئة التوصل اليهما»[1]

---

(١) نزهة النظر ص ٢٣ الطبعة الاولى ١٣٥٢ /مطبعة الاستقامة/مصر.

١ - المتابع:

هو الحديث الذي يرويه بلفظ الحديث الاول راوٍ يصلح حديثه للاعتبار عمَّن روى عنه الراوي الاول.

مثاله: حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ فاذا جاء غير حماد ورواه عن أيوب، أو غير أيوب ورواه عن محمد، أو غير محمد ورواه عن أبي هريرة، أو غير أبي هريرة ورواه عن النبي ﷺ فهذه متابعات.

أقسام المتابعة:

المتابعة قسمان:.

أ- المتابعة التامة

ب- المتابعة القاصرة أو الناقصة.

أما المتابعة التامة، فصورتها: أن يشارك الراوي الأول راوٍ آخر في شيخه المباشر: وذلك إذا روى راوٍ ثقة آخر عن أيوب الذي ذكرناه آنفاً.

وأما المتابعة القاصرة، فصورتها: أن تكون لشيخ الراوي فمن فوقه، حتى لو فارقه في الصحابي: وذلك اذا وجد راو ثقة آخر روى الحديث نفسه عن ابن سيرين غير أيوب.

ويمثل له بما رواه مسلم عن زهير بن حرب، عن سفيان، عن

أبي الزناد، عن الاعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:

«لولا أنْ أشُقَّ على أمتّي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»[٢].

فقد تابع زهير بن حرب في هذا الحديث متابعة تامة جماعة من الرواة رووا الحديث عن شيخه سفيان. وتابعه بعضهم متابعة قاصرة، وذلك حين جاءوا بروايته عن أبي سلمة، عن أبي هريرة[٣].

٢- *الشاهد:*

هو الحديث الذي يُروى عن صحابي مشابهاً لما رُوِيَ عن صحابي آخر في اللفظ أو المعنى أو بهما معاً: فيروى الحديث الثاني بمعنى الحديث الأوَّل، أو يُروى متن الحديث الاول من رواية صحابي آخر، فيقال: حديث له شاهد من رواية فلان.

مثاله: ما رواه الترمذي بسنده عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ يقول:

«مَنْ أتى الجمعة فَلْيَغْتَسِلْ»[٤]

فهذا الحديث له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- في البخاري ومسلم عن الرسول ﷺ أنه قال:

«الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»

---

(٢)صحيح مسلم ١/ ٢٢٠ حديث ٢٥٢
(٣)سنن الترمذي ١/ ٣٤ حديث ٢٢
(٤)رواه الترمذي ٢/ ٣٦٤

والشاهد نوعان:

١- الشاهد اللفظي

٢-الشاهد المعنوي

وهناك حديث يصلح أن يكون مثالاً للمتابعة التامة، والمتابعة الناقصة، والشاهد باللفظ، والشاهد بالمعنى.

فيمثل للمتابع التام بما رواه الامام الشافعي في كتابه (الأم) عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تَرَوا الهلال، ولا تُفطِروا حتى تروه، فان غُمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

فلقد ظنَّ قوم أنَّ هذا الحديث تفرَّد به الامام الشافعي عن مالك؛ فعدوه في (غرائبه)؛ إذ أنَّ أصحاب الامام مالك رووه بهذا الاسناد، ولكن بلفظ:

«.. فان غُمَّ عليكم فاقدروا له».

ولقد تبيَّن للعلماء بعد البحث، أنهم وجدوا للامام الشافعي متابعاً هو: عبدالله بن مسلمة القعنبي.

وهكذا نجد المتابعة قد جاءت للراوي نفسه.

أما المتابع القاصر، فيمثل له بالحديث نفسه: فقد ورد في صحيح (ابن خزيمة) من رواية عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر بلفظ

«.. فكملوا ثلاثين»

وجاء الحديث في صحيح مسلم من رواية عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر بلفظ:

«. . فاقدروا ثلاثين».

وهنا تكون المتابعة فيه لشيخ الراوي فمن فوقه.

ويمثل للشاهد اللفظي بالحديث المتقدم في سنن النسائي من رواية محمد بن حنين، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ فذكر حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر سواء. وهنا يعزز متن الحدىث لفظاً.

أما الشاهد المعنوي، فيمثل له بما رواه البخاري من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ:

«. . فان غُمَّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

وهكذا نجد أنَّ المتابع يطلق في غالب الاستعمال على ما يكون باللفظ، أما الشاهد، فيطلق على ما يكون بالمعنى.

على أ نَّ بعض أهل العلم خصَّ المتابعة بما حصل من ذلك باللفظ والمعنى، سواء أكان من طريق ذلك الصحابي أم لا، وخصَّ الشاهد بما حصل بالمعنى كذلك، قال (ابن حجر):

«وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس»(٥)

وإذا كان نُقَّاد الحديث لهم موقفهم الخاص، المتسم بالتساهل وعدم التشددِ في أمر الراوي عند المتابع أو الشاهد؛ اذ لم يحصروا ذلك بالثقة، بل قبلوا في الشاهد أو المتابع مَنْ لا يحتج بحديثه وحده

---

(٥)شرح نخبة الفكر ص ١٥

-فقد كان ذلك؛ لأنَّ المتابع او الشاهد، ليس -هو- موضع الاعتماد في الحديث، وإنما الاعتماد على ما قبله؛ لذلك نجد نُقَّاد الحديث يقولون: «هذا يصلح للاعتبار»و«هذا لا يصلح أن يُعتبر به».

المدرج

كلمة (المدرج) جاءت من (أَدْرَجَ) بمعنى: أَدْخَلَ وطوى، تقول: أدرج الشيء في الشيء اذا ادخله فيه.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي دخله ما ليس منه ورُوِيَ على أنه منه، وخالف فيه الراوي الثقات بتغيير سياق الاسناد، أو الزيادة في المتن. وهو على نوعين: ادراج في المتن، وادراج في السند.

١- الادراج في المتن:

هو أن يُدخِلَ الراوي شيئاً من كلامه في حديث الرسول ﷺ فيتوهم السامع أنَّ هذا الكلام المدرج من حديثه ﷺ ويكون الادراج في اوَّل متن الحديث، أو في وسطه، أو في آخره. والادراج في آخر المتن هو الغالب، وهذه أمثلة على ذلك:

أ- مثال ما أدرج في اول المتن: ما رواه الخطيب البغدادي من رواية أبي قطن وشبابة عن شعبة بن الحجاج عن محمد بن زياد عن

أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ:

«أسْبِغُوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار»

فقوله: «اسبغوا الوضوء» مدرج في الحديث. يدل عليه ما أخرجه البخاري وأحمد أنَّ أبا هريرة -رضي الله عنه- رأى ناساً يتوضؤون؛ فقال لهم:

«أسبغوا الوضوء؛ فإني سمعتُ أبا القاسم ﷺ يقول: [ويل للأعقاب من النار]»

فقد وهم (أبو قطن) و(شبابة) حين رويا عن شعبة بن الحجاج، وظنا أنَّ عبارة «أسبغوا الوضوء» من كلام الرسول ﷺ فرويا الحديث كله عنه.

ب- ومثال ما أدرِجَ في وسط المتن حديث عائشة -رضي الله عنها-:

«كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد».

فجملة «وهو التعبد» من كلام الزهري، وقد ذكره للتفسير، فأدرج في الحديث.

ومثاله -أيضاً- ما رواه النسائي، من حديث فضالة مرفوعاً:

«أنا زعيم -والزعيم: الحميل -لمن آمَنَ بي وأسلَمَ وجاهد في سبيل الله ببيت في ربض الجنة..»

فلم تكن عبارة «والزعيم: الحميل» من أصل الحديث، بل

ادرجها فيه (ابن وهب) أحد رواة الحديث تفسيراً للفظ (الزعيم).

ج- ومثال ما أُدْرج في آخر المتن حديث (عبدالله بن مسعود) الذي جاء فيه: ان رسول ﷺ أخَذَ بيده فعلمه التشهد في الصلاة، وقال: قل: التحيات لله والصلوات... ثم ذكر التشهد، وقال له بعد إتمام التشهد:

«اذا قلت هذا، أو قضيت هذا، فقد قضيتَ صلاتك: إنْ شئت أن تقوم فقم، وإنْ شئت أن تقعد فاقعد».

فقد ذكر الحفاظ المتقنون أنَّ عبارة: «ان شئت ان تقوم فقم...» هي من كلام (ابن مسعود)، لكن بعض الرواة وصل هذه الجملة بالحديث المرفوع.

ويدل على هذا ما رواه جماعة من طريق شبابة بن سوار عن زهير، وقالوا فيه:

«قال عبدالله: إنْ شئت أنْ تقوم فقم...»، وشبابة ثقة.

وممن نصَّ على إدراج هذه العبارة: الحاكم، والبيهقي، والخطيب البغدادي، ونقل الامام النووي اتفاق الحفاظ على أنها مدرجة.

٢- *الادراج في السند:*

مرجع مدرج الاسناد في الحقيقة إلى المتن، وأهمُّ صوره ما يأتي:

أ- أن يكون لدى الراوي متنان بإسنادين، فيروي المتنين باسناد واحد من هذين الاسنادين، أو يروي واحداً من الحديثين باسناده الخاص به، ويزيد فيه شيئاً من المتن الآخر.

مثال هذا حديث سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«لا تَباغَضُوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا...»

ففي عبارة «ولا تنافسوا» ادراج، أدرجها ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ:

«إياكم والظن؛ فإنَّ الظن أكذبُ الحديث، ولا تَجَسَّسُوا، ولا تَنافسوا، ولا تحاسدوا...».

ففي الحديث الاول لا توجد عبارة: «ولا تنافسوا»، بل أُدْرِجت من الحديث الثاني.

ب- أن يكون لدى راوٍ حديث باسناد إلَّا طَرَفاً منه، ولديه هذا الطرف، ولكن باسناد آخر، فَيُرْوَى الحديث كاملاً رواية تامة بأحد الاسنادين، فيصير الاسنادان اسناداً واحداً.

مثال هذا ما رواه أبو داوود والنسائي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاته ﷺ:

«صليتُ خلف أصحاب النبي ﷺ، فكانوا إذا سَلَّمُوا يشيرون بايديهم كأنها أذناب خيل شهب، ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد، فرأيتُ الناس عليهم جيد الثياب: تحرك أيديهم تحت

الثياب».

والمدرج في هذا الحديث من قوله: «ثم جئتهم بعد ذلك...» فلم يأتِ بهذا الاسناد، بل جاء باسناد آخر.

ج- أن يسمع راوٍ حديثاً من جماعة مختلفين في الاسناد أو المتن، فيرويه عنهم بآتفاق، وبإسناد واحد، من غير أن يذكر الخلاف بينهم.

كيف يُعرفُ المدرج:

يُعرف الحديث المدرج بواحد من الأمور الآتية:

١- أن يأتي الحديث من طريق آخر ليست فيه هذه الزيادة المدرجة.

٢- أن يُقرَّ الراوي أنَّ هذه الزيادة من قول فلان.

٣- أنْ يُقرَّ الحفاظُ المتقنون المطَّلِعون بموضع الادراجِ من الحديث.

٤- أن تكون العبارةُ المدرجَة مما يستحيل صدورُها عن رسول الله ﷺ.

مثال هذا مارواه أبو هريرة مرفوعاً:

«للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده، لولا الجهاد والحج وبرُّ أمي، لأحببتُ أن أموت وأنا مملوك».

فانَّ قوله: «والذي نفسي بيده. . .» مدرج من قول أبي هريرة. وهذه قضية تُعرَفُ بالبداهة؛ لأن الرسول الكريم ﷺ توفيت أمُّهُ وهو طفل صغير؛ ولأنه ﷺ يمتنع أن يتمنىٰ الرق، وهو أفضل الخلق.

دواعي الادراج وحكمه:

دواعي الادراج كثيرة: منها تفسير الألفاظ الغريبة في الحديث، وتبيان حكم شرعي، وٱستنباط حكم من حديث نبوي. وقد كان الرواة الثقات يفعلون ذلك: كالامام (الزهري) وغيره.

أما تعمُّدُ الادراج لغير هذه الدواعي، فقد ذهب علماء الحديث والفقه الى حرمته، بل قالوا: إنَّ حرمة تعمد الادراج بأنواعه قضية مجمعٌ عليها، ومما قاله (ابن السمعاني) في هذا:

«مَنْ تعمَّدَ الادراج فهو ساقط العدالة، وممن يُحَرِّف الكَلِمَ عن مواضعه، وهو مُلْحَقٌ بالكذابين»[1]

ولا يشمل هذا ما ذكرناه من التفسير اللغوي، وشرح الكلمات الغريبة: فقد فعل (الامام الزهري) وغيره من أئمة الحديث هذا، ولو كان الأولى أنْ ينصَّ الراوي على بيانه.

ولا يشمل قول (ابن السمعاني) -أيضاً-: ما وقع به الراوي من الادراج عن خطأ أو سهو؛ لأنَّ ٱبنَ آدم معرَّض للخطأ والنسيان. أما اذا كثر خطأ الراوي وسهوه؛ فان ذلك يقدح في ضبطه وإتقانه.

---

(١) تدريب الراوي ١/٢٧٤

ولقد كان اهتمامُ علمائنا كبيراً بقضية الحديث (المدرج)؛ لكيلا يلتبس حديثُ الرسول بغيره من الناس، فقام الخطيب البغدادي بتصنيف كتاب سماه (الفصل للوصل المدرج في النقل)، وقد لخص هذا الكتاب (ابن حجر)، وزاد عليه في كتابه (تقريب المنهج بترتيب المدرج).

أما (السيوطي)، فقد استخلص من كتاب (ابن حجر) جزءاً لطيفاً سماه (المَدْرَج إلى المُدْرَج)، وكان اقتصاره فيه على مدرج المتن دون مدرج الاسناد.

زيادة الثقة

في قسم من أحاديث الرسول ﷺ زيادة تفرَّد بها العَدْلُ الحافظ الثقة، لم يذكرها غيره من المحدثين الآخرين الذين رووا الحديث نفسه. ونجد في قسم آخر من تلك الأحاديث أنَّ الحديث الواحد يرويه الراوي نفسه بروايتين: في إحداها زيادةٌ ليست في الرواية الاخرى، أفَتقبلُ هذه الزيادة أم ترد؟

ونظر في هذه المسألة، فنجد العلماء قد اتفقوا على أنَّ زيادة الراوي الثقة اذا كان صحابياً تقبل، لكنهم آختلفوا في زيادة الراوي الثقة إنْ كان من التابعين، أو ممن بعدهم على أقوال كثيرة، أوصَلَها بعضهم الى تسعة، وأهم هذه الأقوال ثلاثة هي:

القـول الاول:

ذهب جمهور المحدثين والفقهاء إلى أنَّ زيادة الثقة مقبولة مطلقاً، من غير تفريق بين كون الزيادة من الحافظ نفسه: بأن روى الحديث مرتين: مرةً بعدم الزيادة، ومرةً أخرى بالزيادة، أو أن تكون

من حافظ آخر، سواء تعلَّقَ بها حكم شرعي أم لا، وسواء كانت (الزيادة) توجب تغيير الحكم الثابت أم لا، وسواء أوجبت نقصانَ أحكام تثبت بخبر ليست هي فيه أم لا.

القـول الثانـي:

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ زيادة الراوي الثقة لا تقبل مطلقاً، سواء أكان راوي الزيادة غير راوي الحديث المجرَّد عن الزيادة، أم كان هو راوي الحديث بدونها.

القـول الثالـث:

الزيادة على أنواع ثلاثة:

١- تقبل الزيادة اذا كانت غير منافية لحديث ليست فيه، وحينئذٍ تكون في حكم الحديث المستقل الذي آنفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره.

٢- يَترجح قبول الزيادة انْ كانت مخالفةً لحديث ليست فيه، أما مخالفتها، فتكون بتقييد المطلق ليس إلاَّ. ويمثل له بما رواه البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال:

«سألتُ رسول الله ﷺ: أيُّ العمل أفضل؟ فقال: [الصلاة لوقتها]، زاد الحسن بن مكرم، وبندار في روايتهما: [في أول وقتها].

٣- تردُّ الزيادة ولا تُقبل إنْ كانت منافية لحديث ليست فيه.

المصحّف والمحرّف

بذل علماء الحديث جهودا كبيرة بغية ضبط ألفاظ الحديث؛ خشية التحريف والتغيير، فوق آهتمامهم بمعرفة الأسماء المتشابهة ؛ كيلا يلتبس آسم بآخر، والذي يقوم بهذا العمل الكبير الجليل، لا بدَّ له أن يتلقى الأحاديثَ بأسانيدها ومتونها مشافهة عن الشيوخ؛ ليتقن ما يكتب؛ ذلك أنَّ المسلمين ظلوا فترةً ليست بالقصيرة من الزمن، يكتبون الكتبَ والصُحُفَ من غير إعجام في الحروف؛ فكتبوا عدداً كثيراً من أحاديث رسول الله ﷺ، لكن هذه الأحاديث وقع فيها ما وقع من أخطاء؛ لما ذكرناه من عدم وجود النقط في الكتابة، وعدم استكمال وضوحها.

وهكذا نرى الذين آهتموا بالبحث عن الحديث في العصر الاسلامي الاول قد لازموا حلقات العلماء، وقرأوا على أيديهم؛ فسميت القرون الثلاثة الاولى ب (عصر الرواية)؛ اذ آعتمد أهل هذه العصور على السماع والحفظ والرواية، أكثر من آعتمادهم على ما في الصحف، بل كانوا يعيبون على مَنْ يأخذ علمه عن الصحف والكتب حتى صار الناس يتناقلون العبارة الاتية :

«لاتأخذوا القرآنَ من المصحفيين، ولا العلم من الصحفيين».

واذا كان سلفنا الصالح قد وقف هذا الموقفَ الرائعَ في أمر أخذ العلوم من الصحف والكتب؛ فلأنهم أرادوا أنْ يدرس التلاميذُ على الشيوخ مباشرة؛ خشية أنْ يَتكلَ التلاميذُ على ما في الصحف والكتب، فتزلَّ أقدامهم، ويقعوا في أخطاء. وأُطْلِقَ على من يعتمد على الصحف اسم (الصحفيين)، وقالوا فيمن يخطيء: (صَحَّفَ)؛ «لأنه أخطأ كما يخطيء من يأخذ العلم عن الصحف، والمصدر منه التصحيف. فالمُصَحَّف-بضم الميم وفتح الحاء وتشديدها-: ما وقع فيه التغيير في اللفظ أو المعنى، وخصه بعضهم بما كان فيه تغيير حرف أو حروف، بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط - وهو المعنى الاصطلاحي الذي ذهب إليه المحدِّثون كتصحيف:

[مَنْ صام رمضان وأَتْبَعَهُ ستاً من شوال. الحديث الى «. . شيئاً من شوال»]»[1]

أقسام التصحيف:

التصحيف قسمان: تصحيف سمع، وتصحيف بصر. وكل واحد منهما ينقسم إلى تصحيف في السند، وتصحيف في المتن.

١- تصحيف السمع في السند:

---

(١) اصول الحديث علومه ومصطلحه ص ٣٧١ وقد قام بتصحيف الحديث المذكور أبوبكر الصولي.

وهو أن يكون الاسم واللقب، أو الاسم وآسم الاب على وزن آسم آخر ولقبه. . وتكون الحروفُ مختلفةً في الشكل والنقط، فيشتبه ذلك على السمع. ومثاله: أن يقول الشيخ: حدثنا (عاصم الاحول)، فيرويه بعض الرواة: (واصل الأحدب).

وكذلك تصحيف (بُكَيْر) إلى (أكَيل).

٢- تصحيف السمع في المتن:

ومثاله الحديث الذي رواه عبدالله بن لهيعة في حديث زيد بن ثابت -رضي الله عنه- انَّ النبي ﷺ «احْتَجَرَ في المسجد» أي اتخذ في المسجد حجرة من حصير أو غيره، فصحَّفَه (ابن لهيعة) فقال: «احتجم في المسجد».

٣- تصحيف البصر في السند:

ويمثل له بحديث شعبة بن العوام بن مراجم عن أبي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ:

«لتؤدُّنَّ الحقوقَ إلى أهلها»

فقد وقع التصحيف هنا في آسم (مراجم)، صَحَّفَها يحيى بن معين إلى (مزاحم) بدل (مراجم).

ويمثَّلُ له -أيضاً- بما كان من تصحيفات الامام مالك، فقد قال المزني: سمعت الشافعي يقول:

«صَحَّفَ مالك في عمر بن عثمان، وإنما هو عمرو بن عثمان، وفي جابر بن عتيك، وإنما هو جبر بن عتيك». [٢]

---

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٥٠

٤- تصحيف البصر في المتن:

ويمثل له بما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن معاوية بن أبي سفيان قال:

«لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخُطَبَ تشقيق الشعر».

فقد صحفه (وكيع بن الجراح) فرواه هكذا:

«لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الحَطَب تشقيق الشعر».

فكان أصل الحديث (الخُطَب) بالخاء، فصار بعد التصحيف: الحَطَب -بالحاء-.

ويمثل له -أيضاً- بحديث الرسول ﷺ الذي يداعب به (أبا عمير) وهو أخو أنس بن مالك، فقد قال له:

«يا أبا عُمَير، ما فَعَلَ النُّغَير»؟ .[٣]

فصحَّفه شيخ يسمى (مخْمِش)، فقرأه هكذا:

«يا أبا عُمَير، ما فَعَلَ البَعِير»؟ .

فالحديث هو: (النُّغَير)، فصحَّفه الى (البعير).

المحرف:

أما المحرَّف، فهو ما كان التغيير فيه في الشكْل: أي في ضبط حركاته. ويمثل له بحديث جابر -رضي الله عنه-:

«رُمِيَ أُبَيٌّ يوم الأحزاب على أكحله؛ فكواه رسول الله ﷺ»

(٣) النُّغَير -بالتصغير-: طائر صغير يشبه العصفور، منقاره أحمر.

وقد صحفه (غندر)، فقال:

«رُمِيَ أبِي» -بالاضافة- بينما الحديث يُقْصَدُ به (أبَي بن كعب)، أما والد جابر، فقد آستشهد قبل ذلك فيَ (غزوْة أحد).

إنَّ هذه التفرقة بين التصحيف والتحريف لم تكن الا عند المتأخرين من علماء الحديث، أما المتقدمون، فلم يُفَرِّقوا بينهما، بل آعتبروهما مترادفين. فـ(ابن الصلاح) ومن تابعه جعلوهما فناً واحداً، لكن الحافظ (ابن حجر) جعلهما شيئين.

ويعرفُ التصحيفَ والتحريفَ الحُفَّاظُ المتقنون من علماء الحديث -يعرفون ذلك من اسلوب الحديث، ومن معرفة آلأسانيد التي تتقدَّم كل حديث.

وكثيراً ما يؤدي تصحيف المتن الى تغيير المعنى، وتشويه الحقائق: كما وجدنا ذلك في الامثلة المتقدمة.

وأوَّلُ مَنْ كَتَبَ في هذا الفن الامام (أبو أحمد: الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري) المتوفى سنة ٢٨٣هـ[٤].

---

(٤)وألف حمزة بن الحسن الاصبهاني المتوفى سنة ٣٦٠ كتابه (التنبيه على حديث التصحيف) وقد حققه الاستاذ محمد أسعد طلس، وطبعه مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٨٨هـ ولأبي أحمد العسكري كتابان: أحدهما شرح ما يقع منه التصحيف والتحريف حققه الاستاذ عبدالعزيز أحمد وطبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي ثم طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق محتقاً.

والثاني: تصحيفات المحدثين حققه الدكتور محمود أحمد ميرة طبع سنة ١٤٠٢ بالمطبعة العربية الحديثة بالقاهرة في ثلاثة أجزاء.

الضـعـيـف

الضعيف

ذكرنا -فيما مضى- الشروط التي اشترطها علماء الحديث في كلٍ من الحديثين: الصحيح والحسن. فما لم يستوف هذه الشروط يعتبر ضعيفاً.

فالحديث الضعيف: هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول. وعرفه (ابن الصلاح) فقال:

«كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدَّم فهو حديث ضعيف»[1].

على أنَّ بعضاً من العلماء عرَّفه تعريفاً آخر فقال: هو «مالم يجمع صفة الصحيح أو الحسن»[2].

ذلك أنه إنْ لم يجمع صفات الحديث الحسن، فهو لم يجمع صفات الحديث الصحيح من بابٍ أولى.

أما صفات القبول التي تَحَدَّثْنا فيها من قبل فهي:

---

(١)علوم الحديث ص ٣٧
(٢)تدريب الراوي ١/ ١٧٩

١- اتصال السند

٢- العدالة

٣- الضبط

٤- عدم الشذوذ

٥- عدم العلة

٦- مجيء الحديث من طريق أخرى، حيث كان في سنده سيء الحفظ أو مستور لم تعرف أهليته.

ومن أمثلة الحديث الضعيف:

«اذا حدِّثتم عني بحديث يوافق الحق فصدِّقوه وخذوا به: حدثتُ به أو لم أحدِّث».

فقد روى هذا الحديث (الدار قطني) في (الافراد)و(العقيلي) في (الضعفاء) و(أبو جعفر البختري) في (فوائده) من طريق اشعث ابن بَرَاز عن قتادة عن عبدالله بن شقيق عن أبي هريرة مرفوعاً. قال السخاوي: [وقال الدارقطني: «إنَّ اشعث تفرَّد به» وهو شديد الضعف، والحديث منكر جداً، استنكره العقيلي وقال: إنه ليس له اسناد يصح].

انـواع الحديـث الضعيـف:

الحديث الضعيف أنواع كثيرة، ويتوقف كُلُّ نوع منها على طبيعة

الثغرة التي نزلت به عن القبول الى الضعف: وذلك كفقد صفة أو أكثر من صفات القبول، فذكر (ابن الصلاح) اثنين واربعين نوعاً، وغالى بعضهم فأوصلها الى تسعة وعشرين نوعاً ومائة، وغالى بعضهم أكثر من ذلك فاوصلها إلى واحد وثمانين نوعاً وثلاثمائة ٣٨١ . غير أن كثيراً من هذه الاقسام غير واقعي؛ لذلك قال (ابن حجر) في هذا التقسيم وأمثاله: «تَعَبٌ ليس وراءه أرَب»[٣].

والحديث الضعيف: إما أن يكون ضعفه بسبب حذف راوٍ أو أكثر من السند، أو بسبب طعنٍ براوٍ من الرواة. ووجوه الطعن كثيرة أشهرها عشرة: خمسة منها تتعلق بالعدالة، وتتعلق الخمسة الاخرى بالضبط.

أما التي تتعلق بالعدالة فهي:

١- الكذب

٢- تهمة الكذب

٣- ظهور الفسق

٤- الجهالة: فلا يُعرَفُ الراوي أهو من أهل العدالة أم من المجروحين.

٥- البدعة.

وأما التي تتعلق بالضبط فهي:

١- الغلط الفاحش

٢- الغفلة الفاحشة

---

(٣) ألفية السيوطي في مصطلح الحديث بشرح محمد محي الدين عبدالحميد ص ٥٨

٣- الوهم

٤- مخالفة الثقات

٥- سوء الحفظ.

مراتب الحديث الضعيف:

لم يكن الحديث الضعيف في مرتبة واحدة، بل هو في مراتب كثيرة: فمنه ما هو شديد الضعف: كالمتروك أو المطروح، ومنه ما هو أعلى درجة منه: فهو يتفاوت حسب تفاوت شدة الضعف في الرواة؛ لذلك نرى علماء الحديث قد تَكَلَّمُوا في أوهى الأسانيد، كما تحدَّثوا في أصحها -أيضاً- وفائدة هذه الدراسة ترجيح بعضِ الأسانيد على بعض، ومعرفةُ ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح.

العمل بالحديث الضعيف:

ذكرنا -فيما مضى- أنَّ الحديث الصحيح والحسن يحتج بكل واحد منهما، أما الحديث الضعيف، فقد اختلف العلماء في العمل به على ثلاثة أقوال:

القول الاول:

لا يُعمَلُ بالحديث الضعيف مطلقاً، سواء كان في الاحكام

الشرعية، أم في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال. . نقل هذا (ابن سيد الناس) عن (يحيى بن معين).

وحين ننعم النظر في شروط قبول الحديث، يظهر أنَّ هذا هو ما ذهب اليه (البخاري)، وما ذهب اليه (مسلم) أيضاً، وقد مال اليه (أبوبكر بن العربي) المالكي، و(أبو شامة المقدسي) الشافعي، و(ابن حزم) الظاهري، وقد آرتضاه وسار عليه (الشوكاني) أيضاً.

ووجهةُ هذا القول: ان الاسلام لا يؤخذ الا من كتاب الله أو سنة ثابتة. . . أما الاحاديث الضعيفة فلم تثبت نسبتها الى النبي ﷺ فيكون الأخذ بها زيادة في الدين من غير علم أو حجة.

القول الثاني:

لا مانع من العمل بالحديث الضعيف مطلقاً اذا لم يكن في الباب غيره.

ونُسِبَ هذا القولُ الى الامام (أحمد بن حنبل) و(أبي داوود)، ونُقِلَ عن (الامام أحمد) قوله:

«ضعيفُ الحديث عندنا أحبُّ من رأي الرجال». [٤]

ومما تجدر الاشارة إليه أنَّ الامام (أحمد بن حنبل) لا يُقَدِّم الحديثَ الضعيفَ الذي لم يجمع شروطَ الصحيح والحسن، بل يُقَدِّم الضعيف في اصطلاح المتقدمين الذين كانوا يقررون: أنَّ الحديث قسمان: صحيح، وضعيف. وعلى هذا فان الحديث الضعيف يشمل الحديث الحسن.

---

(٤)قواعد التحديث للقاسمي ص ١١٣

ولقد أبان (ابن قيم الجوزية) عن هذا الأمر بياناً واضحاً فقال:

«وليس المراد بالضعيف عنده -أي عند الامام أحمد بن حنبل- الباطل ولا المنكر، ولا مافي روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب اليه فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف، بل الى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب. .»[٥]

القول الثالث:

الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب، والمواعظ. ولا يعمل به في العقائد، ولا في الأحكام الشرعية التي تتحدث في الحلال والحرام، قال (عبدالرحمن بن مهدي):

«اذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام: شدَّدنا في الأسانيد، وانتقدنا في الرجال، واذا روينا في الفضائل، والثواب والعقاب، سَهَّلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال»[٦]

ومما روي عن الامام احمد بن حنبل:

الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم

ونذكرك أن الحديث الضعيف عند (الامام احمد) يشمل الحديث الحسن، بعد أن قُسِّمَ تقسيماً ثلاثياً.

---

(٥)اعلام الموقعين ٣١/١-٣٢ تحقيق عبدالرحمن الوكيل. مطبعة المدني. القاهرة.

(٦)فتح المغيث بشرح الفية الحديث للسخاوي ص ١٤٢/١ الطبعة الاولى ١٣٥٥-١٩٣٧.

ويقول الامام النووي:

«قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل، والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف مالم يكن موضوعاً، وأما الأحكام، كالحلال والحرام، والبيع، والنكاح والطلاق، وغير ذلك، فلا يعمل فيها إلاّ بالحديث الصحيح والحسن، إلاّ أن يكون في إحتياط في شيء من ذلك . . »[٧].

شـروط العمـل بالحديـث الضعيـف:

ذكر (ابن حجر) ثلاثة شروط للعمل بالحديث الضعيف. وهذه الشروط الثلاثة كانت موجودة قبل (ابن حجر)، لكنها لم تنقل عن العلماء بالتفصيل وهي:

١- أن لا يكون الضعف في الحديث شديداً: فلا يعمل بحديث مَن آنفردَ به من المتهمين بالكذب، ومَنْ فحش غلطهم.

٢- أن يكون مندرجاً تحت أصل عام من اصول الاسلام معمول به، فلا يصير العمل به غريباً عن قواعد الاسلام المقررة.

٣- أن لا يعتقد اذا عَمِلَ به ثبوتَه، بل يعمل به وهو يعتقد احتمالَ صحةِ نسبته إلى النبي -ﷺ- لا مع صحة نسبته الراجحة لكيلا ينسب الى النبي -ﷺ- حديثاً لم يقله.

---

(٧)الاذكار ص ٥

الترجيح:

أدلةُ القائلين بالعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال مقبولة، لكن الأخذ بالحيطة التامة في هذه القضية لا بدَّ منه. ويُمَثِّلُ هذه الحيطةَ القولُ الاول الذي ذهب الى عدم العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، سواء كان في الأحكام الشرعية، أم الترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال.

ونستطيع ان نجد من الأحاديث الصحيحة والحسنة في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب، والمواعظ، والقصص ثروة عظيمة، تغنينا عن الأحاديث الضعيفة التي لم تثبت نسبتها الى رسول الله ﷺ.

واذا كان قسم من علماء الحديث قد تسامح بالعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، فقد تُوُسِّعَ في فتح هذا الباب كثيراً، حتى دخل عدد كثير من تلك الأحاديث الواهية التي بلغت مبلغاً كبيراً في الضعف، خلافاً لما شرطه العلماء الأعلام.

وعلى هذا، فيكون تضييق العمل بالحديث الضعيف أمراً ضرورياً سداً للذريعة.

فائـدة:

ذكر العلماء أن من اراد رواية حديث ضعيف، أو ما يشك في

صحته بغير اسناد أن لا يرويه بصيغة الجزم، فلا يقول فيه: قال رسول الله -ﷺ- كذا، بل يرويه بصيغة تدل على الشك في صحته، فيقول مثلاً: رُوِيَ أو نُقِلَ عن رسول الله ﷺ كذا، أو بَلَغَنا عنه كذا، وما أشبه ذلك. أما الأحاديث الصحيحة، فيرويها بصيغة الجزم فيقول: قال أو فعل رسول الله ﷺ كذا.

وبعد هذه الفذلكة في الحديث الضعيف آن لنا أن نذكر أقسامه المهمة فقط، من غير أن نتوسع في تلك التقسيمات.

المضعّف

هناك أحاديث لم يجمع العلماء على الحكم بضعفها، بل منهم مَنْ ضَعَّفَ متنها أو سندَها، ومنهم مَنْ حَكَمَ بصحتها أو حسنها، لكن تضعيف هذه الاحاديث راجح لا مرجوح.

ونقف أمام قسم من أحاديث أخرى، فنجد أنَّ قضية الترجيح غير ممكنة؛ نظراً لقوة أدِلَّةِ كلٍ من الطرفين؛ ذلك أنَّ معرفة (الجرح والتعديل) علم واسع، وأنَّ تضعيف الرواة أو توثيقهم أمر اجتهادي، وقد قال (الحافظ الذهبي) في ديباجة (تذكرة الحفاظ):

«هذه تذكرة بأسماء معدَّلين حملة العلم النبوي ومَنْ يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف»[1]

يتضح من هذا أنَّ آسمَ المضعَّف لا يطلق على ما رجحت تقويته، وبهذا يكون (المضعَّف) أعلى مراتب الضعيف، فَيُحْتَجُّ به في الأحكام، أما الضعيف، فلا يحتج به في الأحكام اللهم إلاَّ في فضائل الأعمال.

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/١

المرسل

يطلق لفظ (المرسل) في اللغة على عدم التقييد، فتقول: ارسلتُ الغنم اذا اطلقتها ولم اقيِّدْها.

وفي الاصطلاح: هو ما رواه التابعي عن رسول الله -ﷺ- قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً: صغيراً كان التابعي مثل (الزهري)، أو كبيراً مثل (سعيد ابن المسيب) من غير ذكر الصحابي كقول سعيد بن المسيب: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو كان من صفته كذا ونحو ذلك.

وسمي مرسلاً؛ لأنَّ راويه أطلقه ولم يقيده بالصحابي الذي تحمله من رسول الله ﷺ.

أما رواية دون التابعي لأحاديث الرسول -ﷺ- مع اسقاط الصحابي أو التابعي، فلا يُسَمَّى مرسلاً؛ اذ المرسل يختصُّ بالتابعي فقط خلافاً لما ذهب إليه كثير من الفقهاء والاصوليين[1].

يتضح من هذا أنَّ التابعي يروي حديثاً يقول فيه: قال رسول الله -ﷺ- من غير أن يذكر الصحابي الذي سمع منه الحديث. مثال هذا

(١) عرَّف كثير من الفقهاء والاصوليين المرسل، فقالوا: هو «مارفعه الى النبي -ﷺ- غير الصحابي، سواء كان تابعياً أو غير تابعي».

في مرسل واحد من كبار التابعين ما يأتي :

قال الشافعي : أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أنَّ رسول الله -ﷺ- نهى عن بيع اللحم بالحيوان.

فان (سعيد بن المسيب) لم يسمع من رسول الله -ﷺ- هذا النهي مباشرة؛ لأنه تابعي، بل سمعه من صحابي، فروى الحديث من غير أن يذكر آسم الصحابي الذي سمع منه الحديث.

ومثال مرسل واحد من صغار التابعين: ما رواه يحيى بن مالك عن ابن شهاب الزهري قال: بلغني أنَّ رسول الله ﷺ أخَذَ الجزية من مجوس البحرين، وأنَّ عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس.

فابن شهاب الزهري يعتبر من صغار التابعين، وقد روى هذا الحديث عن رسول الله -ﷺ- من غير أن يذكر آسْم الصحابي الذي روى عنه الحديث.

هذا هو الحديث المرسل الذي اعتبره (علماء مصطلح الحديث) نوعاً من أنواع الحديث الضعيف؛ لأنه فَقَدَ الاتصال في السند، فصارت حالة الراوي المحذوف مجهولة؛ حيث يحتمل أنه تابعي ضعيف. بل حتى لو كان التابعي ثقة، فيحتمل أنه روى عن تابعي ضعيف، ذلك أن التابعين يروي بعضهم عن بعض.

مراسيل الصحابة :

قد يروي الصحابي حديثاً عن رسول الله ﷺ، وحين ننعم النظر

فيه يتبين لنا أنه لم يسمعه من رسول الله ﷺ مشافهة اذ قد يكون قد اسلم في آخر حياة النبي ﷺ، بينما الرواية التي يرويها كانت قد وقعت في صدر إلبعثة النبوية. فهذا الصحابي غالباً ما يكون قد روى روايته تلك عن صحابي آخر.

وعلى هذا، فقد ذهب أكثر العلماء إلى الاحتجاج بمراسيل الصحابة؛ لأنَّ الصحابة -كلُّهم- عدول، فلا يضير إسقاط الصحابي الآخر من السند، والجهل بحال الصحابي الذي اسقط من السند لا يضعف الحديث؛ اذ يكفيه شرف الصحبة في تعديله. ويذهب (ابن الصلاح) إلى أنَّ مرسل الصحابي في حكم الموصول المسند فيقول:

«.. ثم إنّا لم نعدّ في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في (اصول الفقه) مرسل الصحابي: مثل ما يرويه (ابن عباس) وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله -ﷺ- ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأنَّ روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأنَّ الصحابة كلهم عدول والله أعلم»[2].

ويقول (السيوطي) في أمر مراسيل الصحابة:

«وفي الصحيحين من ذلك -أي من مراسيل الصحابة- ما لا يحصى؛ لأنَّ أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، واذا رووها بيّنوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة، بل اسرائيليات أو حكايات أو

---

(٢) علوم الحديث ص ٥٠-٥١

موقوفات»[3]

انكار مراسيل الصحابة:

واذا كانت مراسيلُ الصحابة كثيرة كثيرة، فلا يصح إنكارها. ونستطيع أن نجد كثيراً من الروايات الصحيحة التي رويت عن (ابن عباس) و(عبدالله بن عمر) و(عبدالله بن الزبير) إنما هي روايات مرسلة؛ ذلك أنَّ (ابن عباس) لم تزد سِنُّهُ عن ثلاث عشرة سنة حين توفي رسول الله ﷺ.

وهذه الروايات الصحيحة حكمُها حكمُ الروايات المتصلة؛ لأنَّ الظاهر أنهم كانوا يروون عن الصحابة، والصحابة كلُّهم عدول.

وهناك من العلماء مَنْ ذهب الى أنَّ مرسل الصحابي لا يُحْتَجُّ به إلاَّ اذا قال الصحابي: لا أرْوي إلاَّ ما سمعته من رسول الله -ﷺ- أو عن صحابي. وحجتهم: أنَّ الصحابي قد يروي عن غيره. وهذا هو مذهب (أبي اسحق الاسفراييني)؛ لكن هذا الرأي لا يعتدُّ به، بل يُحْتَجُّ بمراسيل الصحابة، واذا روى الصحابي عن التابعي بَيَّنَ ذلك.

الاحتجاج بالحديث المرسل:

اختلف الفقهاء في جواز الاحتجاج بالحديث المرسل: فمنهم

---

(3) اختصار علوم الحديث ص ٣٩

مَن آحتجَّ به مطلقاً، ومنهم من منع، ومنهم من فَصَّلَ فيه.

١ - جواز الاحتجاج:

قال بجواز الاحتجاج به (أبو حنيفة) وأصحابه، وهو المشهور عن (مالك)، واحدى الروايتين عن (احمد)، وجماهير المعتزلة، وتبعهم الآمدي في ذلك.

وحجتهم أن التابعي الذي اسقط الصحابي من الرواية: إما أنْ يكون عدلاً أولا: فان كان غير عدل بطل الاحتجاج بحديثه لعدم عدالته لا لارساله، وان كان عدلاً، فلا يجوز أن يُسْقطَ الواسطة بينه وبين النبي -ﷺ- إلاّ وهو يعلم تمام العلم أنَّ الذي أسقطه من الصحابة عدل غير متردد في عدالته، فان لم يكن ذلك صار تلبيساً قادحاً في عدالة التابعي، فكان سكوته إخبارا بعدالته، وهو لو أخبر بعدالته لقبل ذلك منه.. إنَّ هذا الامر جعل قسماً من علماء مصطلح الحديث يُغالون بالمرسل، حتى قالوا: إنَّ المرسل أقوى من المتصل. ودليلهم في هذا أنَّ الراوي حين يذكر مَنْ أخَذَ عنه، فانه يُحيلُكَ على ما تعرفه من صفات القبول أو عدمها. أما حين يسقط التابعيُّ الصحابي، فانه يلتزم لك أنَّ الساقط عدل. وعلى هذا قيل: «مَنْ أسْنَدَ فقد أحالَكَ، وَمَنْ أرسَلَ فقد تَكَفَّلَ لك».

٢- عدم جواز الاحتجاج:

قال بعدم جواز الاحتجاج بالمرسل جمهور المحدثين، والظاهرية، وجماعة من الفقهاء والاصوليين، قال الامام (مسلم) في مقدمة (صحيحه):

«المرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالاخبار ليس بحجة»[٤].

وحجة أصحاب هذا القول أنَّ الحاجة الى معرفة عدالة مَنْ روى عنه التابعي ضرورية لابدَّ منها، اذ أنه قد يروي عمن لم يلقه، وقد يروي عن الضعيف: فلابد من معرفة عدالة الناقل. ولما كان الناقل مجهولاً، فلا يصح الاحتجاج بالمرسل.

٣- جواز الاحتجاج بشروط:

ذهب (الامام الشافعي) الى ان المرسل لا يقبل إلا اذا اعتضد بحديث مسند، أو بمرسل آخر، أو بقول صحابي، أو بقول الجمهور من أهل العلم، أو بالقياس.

واشترط الامام الشافعي فوق ماتقدم من الاعتضاد الشروط الآتية:

ا- أن يكون التابعي من كبار التابعين.

ب- أن يكون ذا حفظٍ جيِّد لا يخالفه الحفاظ المأمونون لو شاركوه.

---

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٣٢

ج- أن يكون شيوخه -كلُّهم- قد عُرِفُوا بالضبط والعدالة. ب
يعتضد (المرسل) بقول صحابي، أو بفتوى أكثر العلماء. فاذا
آنتقض شرط من هذه الشروط لا يَعمل الامام الشافعي بالمرسل.

واذا كان (الامام الشافعي) قد عمل بأكثر مراسيل (سعيد بن
المسيب) وهو من كبار التابعين، فلأنه تَتَبَّعَ مراسيله، فوجدها متصلة
من طرق اخرى، أو لأنه ما كان يروي الا عن ثقة.

تقوية المرسل:

يتقوى المرسل حين يُسْنَدُ عن ثقات، فتكون له حينئذ صورتان:
صورةُ الارسال، وصورة الاسناد، فاذا ورد حديث آخر مسند معارض
لهما لا يكون أقوى منهما، فلا يترجح عليهما، لأنَّ المرسل كان قد
تقوّى بالمسند المتصل الى منتهاه.

مراتب المرسل:

١- ما أرسله صحابي ثبت سماعه.
٢- ما أرسله صحابي له رؤ يا فقط، من غير أن يثبت سماعه.
٣- ما أرسله المخضرم[٥]

---

(٥)المخضرم: مَنْ أدركَ الجاهليةَ والاسلام، وأسلمَ في حياة النبي -ﷺ- من غير أن يلقاه؛ فلم تتوافر فيه شروط الصحبة. وسمي بذلك؛ لأنه لم يلحق بمعاصريه من الصحابة، ولم يجعل في طبقتهم، فكأنه اقتطع منهم. وقد عدَّ منهم الامام مسلم عشرين شخصاً. وألف (ابن سبط العجمي) جزءاً سماه (تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: انه مخضرم).

٤- ما ارسله المتقن: كسعيد بن المسيب

٥- ما أرسله من يتحرى في شيخوخه: كالشعبي ومجاهد.

٦- ما أرسله مَنْ كان يأخذ عن كل أحد: كالحسن البصري..

المعضل

المعضل في اللغة: اسم مكان. وتقول: أعضلني الأمر وأعضَلَ بي: اذا اعياني وشقّ عليّ.

وفي الاصطلاح: هو مَا سقط منه أكثر من راوٍ على التوالي من السند في اية طبقة كانت من طبقاته، سواء كان الحذف من أوّل السند، أو من وسطه، أو من آخره. مثال ذلك في حديث متصل الاسناد أن يقول الامام احمد: قال الشافعي، قال مالك، قال نافع، قال ابن عمر.

فاذا قال الامام احمد: قال الشافعي، قال ابن عمر عن النبي -ﷺ- صار الحديث معضلاً، لأنه حذف مالكاً ونافعاً على التوالي، والمعضل هنا في وسط السند.

واذا قال الامام احمد: قال الشافعي، قال مالك عن النبي -ﷺ- كان معضلاً في آخره، لأنه حذف من السند نافعاً وابن عمر

أما اذا قال الامام أحمد: قال نافع، قال ابن عمر عن النبي ﷺ كان معضلاً في أوّله، لأنه حذف الشافعي ومالكاً.

ويُعْرَفُ إسقاط الرواة حين تجيء تلك الأحاديث من روايات

أخرى متصلة.

فاذا ترك من اسناد الحديث راويان في الموضع الواحد، صار الحديث معضلاً.

أما اذا تُرِكَ راويان في موضعين، فهو منقطع من موضعين.

ويعتبر المعضل قسماً من أقسام المنقطع، اذ كل معضل منقطع ولا عكس. وسبب ضعفه: عدم اتصال سنده.

ومن المعضل -أيضاً- ترك تابعي وصحابي، مثل قول الامام مالك: قال رسول الله ﷺ - كذا.

ومنه -أيضاً- أن يروي التابعي مع ترك الصحابي والرسول -ﷺ- وهذه الروايات لايؤخذ بها إلاّ بثلاثة شروط:

١- ان يكون الكلام المروي مما لا مجال فيه للرأي.

٢- ان لايكون التابعي راوي الحديث قد أخذه عن الاسرائيليات أو نحو ذلك.

٣- ان يروى الحديث مرفوعاً من طريق ذلك التابعي في رواية اخرى.

مثال المعضل: ما رواه الأعمش عن الشعبي قال:

«يقال للرجل يوم القيامة: عملتَ كذا كذا. فيقول: ما عملتُهُ فيختم على فيه..»

فان هذا الحديث قد أعضله (الأعمش) باسقاطه أنَساً ورسولَ الله -ﷺ- من اسناده، ووصله (فضيل بن عمرو) عن الشعبي عن أنس قال.

«كنا عند رسول الله -ﷺ- فضحك، فقال: هل تدرون مم ضحكت؟

قلنا: الله ورسوله أعلم.

قال: من مخاطبة العبد ربه يوم القيامة فيقول: يارب، أَلَمْ تجرني من الظلم؟ فيقول: بلى. قال: فاني لا أجيزْ اليوم على نفسي شاهداً الا مني، فيقول: كفى بنفسك اليوم عليك شهيداً، وبالكرام الكاتبين عليك شهوداً، فيختم على فيه، ثم يقال لأركانه: انطقي، فتنطق بأعماله، ثم يُخَلَّى بينه وبين الكلام فيقول: بعداً لكنَّ وسحقاً، فعنكنَّ كنتُ أناضل»[1].

وهذا النوع من الأحاديث إن كان الكلام المروي مما فيه مجال للرأي، فيصير مرسلاً بسقوط الصحابي، أو يصير موقوفاً على التابعي.

أما اذا لم يُرْوَ مرفوعاً من طريق هذا التابعي، فهو موقوف عليه.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٣٨

المدلس

التدليس في اللغة: اخفاء العيب، من الدَلَس: وهو اختلاط الظلام.

والحديث المدلس: هو الحديث الذي أخفي شيء من متممات وضوح صحة روايته.

ولقد سُمِّي بهذا الاسم، لأنَّ الراويَ لم يسمِّ مَنْ حَدَّثه، فأخفاه، أو لأنه أوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به، فأخفى حالته. فاختلاط الظلام يغطِّي الأشياء عن البصر، والذي يسقط من السند شيئاً، أو يخفي وصف الشيخ، ويصفه بغير وصفه فقد دلَّس.

والحديث المدلس يروى بألفاظ تحتمل السماع وغيره، وراويه بهذه الألفاظ صادق في حالتي سماعه وعدم سماعه، وهذه الالفاظ مثل: (روى، وقال، وعن . .).

اقسـام التدليـس:

قسم كثير من العلماء التدليس إلى قسمين:

أ- تدليس الاسناد

ب- تدليس الشيوخ

١ - *تدليس الاسناد:*

وصورته أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ من غير أن يسمع منه، وهذا الشيخ: إما أن يكون قد عاصره ولم يلقه، وإما أن يكون قد لقيه لكنه لم يسمع منه، فيقول مثلاً «عن فلان»، أو «قال فلان»، أو نحو هذا. ومثاله:

«قال علي بن خَشْرَم: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: [قال الزهري كذا]، فقيل له (أي لسفيان): أسمعتَ منه (من الزهري) هذا؟ قال: [حدثني به عبدالرزاق عن معمّر عنه]»[1].

فنحن نلاحظ أنَّ (سفيان بن عيينة) قد عاصر (الزهري) ولقيه، لكنه لم يأخذ عنه فيصح سماعه منه، بل أخذ عن (عبدالرزاق)، الذي أخذ عن (معمر)، وأخذ معمر عن الزهري.

فالتدليس هنا يتمثل باسقاط (سفيان) لشيخيه، وايراده الحديث بصيغة توهم سماعه من (الزهري) مباشرة.

٢- تدليس الشيوخ:

هو أن يسمي الراوي شيخه، أو شيخ شيخه بآسم أو كنية أو لقب

---

(١) انظر: تدريب الراوي ١/٢٢٤، وعلوم الحديث ص ٦٦، والباعث الحثيث ص ٤٥

لم يشتهر به، أويصفه بوصف يتفق مع صفة شيخ آخر؛ موهماً أنه لقي ذلك المشهور بهذه الصفة، وهو ثلاثة أنواع:

ا- تسمية الشيخ بغير ما اشتهر به. ومثاله: قول أبي بكر بن مجاهد المقرئ:

«حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله» وهو يريد بذلك أبا بكر بن داوود السجستاني.

وهذا النوع من التدليس مكروه عند علماء الحديث؛ لأنه يؤول إلى جهالة شيخه، فيبحث عنه الباحث، فلا يتوصل الى معرفته. ومع هذا، فقد ذهب الأكثرون من العلماء إلى أنَّ هذا النوع من التدليس غير قادح في الراوي.

ب- أن يعطي شيخه آسماً اشتهر به غيره تعميةً لحاله: كقول (ابن السبكي):

«حدثنا أبو عبدالله الحافظ» يعني الحافظ الذهبي، وهو يعني الحاكم، والبيهقي يكثر من ذلك.

وهذا النوع لا يقدح في الراوي المدلِّس؛ لأنه من المعاريض الجائزة، وليس من الكذب.

ج- ان يذكر وصفاً يوهم الرحلة كقولِ أحدهم:

«حدثنا مَنْ وراء النهر»

فالسامع يظن أنه يعني نهر (جيحون)، بينما كان يقصد نهر النيل بمصر، أو نهر عيسى ببغداد.

وحكم هذا النوع حكم ما سبقه: فلا يقدح في الراوي؛ اذ ليس

من الكذب.

٣- أقسام أخرى:

وهناك أقسام أخرى من التدليس مثل:

أ- تدليس التسوية: وصورته أن يروي الراوي حديثاً عن ثقة، وقد رواه الثقة عن ضعيف، ورواه الضعيف عن ثقة، فيحذف الراوي الاول الضعيف الواقع بين الثقتين؛ فيكون الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ موهم؛ ليصير السند كله ثقات. وهذا أفحش أنواع التدليس، واشدّها قدحاً وتجريحاً بالراوي.

ب- تدليس العطف: وصورته أن يقول المدلس: حدثنا فلان وفلان، وهذا المدلس لم يسمع من كليهما، بل سمع من واحد منهما فقط دون الآخر، فيصرح بسماعه عن الأول، ويعطف الثاني عليه. ويمثل لهذا بما نقله الحاكم والخطيب عن (هشيم بن بشير) أنَّ أصحابه قالوا له: نريد أن تحدثنا اليوم شيئاً لا يكون فيه تدليس، فقال: خذوا، ثم أملى عليهم مجلساً يقول في كل حديث منه «حدثنا حصين ومغيرة عن ابراهيم. فلما فرغ قال لهم: هل دلَّسْتُ لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمعْ من مغيرةَ حرفاً مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي»[٢]

(٢)تدريب الراوي ١/٢٢٦-٢٢٧، ومعرفة علوم الحديث ص ١٠٥

ومن أقسام التدليس -أيضاً- (تدليس القطع) و(تدليس البلاد. .).

حكـم التدليـس:

وقف قسم من سلفنا الصالح -رضوان الله عنهم- موقفاً حازماً من التدليس: فكان (الامام الشافعي) يرد أحاديث مَنْ عُرِفَ بالتدليس بالاسـناد حتى لو كان تدليسه مرَّة واحدة. ومما يُروى عن شعبة بن الحجاج قوله:

«لأنْ أزني أحبُّ إليء من انْ أدَلِّس»[٣]

وقال:

«التدليس أخو الكذب»[٤]

ومع هذا الموقف الحازم، فان أكثر العلماء ذهبوا إلى أنَّ الراوي الذي نسب الى التدليس تُقْبَلُ روايتُه اذا صرح فيها بلفظ السماع، أما اذا كانت عبارته محتملة مبهمة فَتُرَدّ.

وقد تلخص لنا في هذه القضية ما يأتي:

١- اذا جاء التدليس عفوياً فَحُذِفَ الثقةُ؛ لأن الراوي الثقة قد وثق بصدقه، ولم تكن غاية المدلس التعمية والالباس، فتقبل هذه الرواية وأمثالها، ويوثق بمن عرف بذلك التدليس. وهناك كثير من

---

(٣)تدريب الراوي ١/٢٢٨

(٤)تدريب الراوي ١/٢٢٨

الائمة من عُرِف بهذا، منهم: (سفيان الثوري) و(هشيم بن بشير).

٢- اذا كان التدليس بقصد التعمية والالباس، وجاءت الرواية صريحة لا تقبل التدليس مثل: (حدثني) و(سمعت): فانها تقبل مطلقاً إنْ كان المدلِّسُ ثقةً وشيخه ضعيفاً، وقام بحذفه لئلا يترك الحديث.

٣- إنْ كان المدلس ثقة، لكن اللفظ يقبل التدليس وغيره، مثل: (قال وروى وعن)، فلا يؤخذ بها إلاّ اذا جاءت موصولة بطرق أخرى بصيغ لا تقبل ذلك، أو من شيخ لم يعرف بالتدليس.

وفي الحالتين الأخيرتين لا يقدح التدليس في عدالة المدلس ولا ضبطه.

على أنَّ التدليس بأشكاله كلّه إنْ كان متعمداً يكره كراهة شديدة، وذهب قسم من العلماء الى تحريمه.

المضطرب

المضطرِب -بكسر الراء- اسم فاعل من الاضطراب، ومعناه: اختلالُ الأمر، وفسادُ نظامه. وبفتح الراء اسم مكان للاضطراب.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي رواه الثقة أو الثقات على أَوْجُهٍ مختلفةٍ في متنه أو في سنده، بشرط أن لا يترجح بعضُها على بعض.

وللحديث المضطرب صورتان:

الصورة الاولى: أن يكون الاختلاف في رواية الحديث من راو واحد ثقة، حيث رواه مرَّةً على وجه، ورواه مرةً أخرى على وجه آخر، يختلف عن روايته الاولى من جهة لفظه أو معناه، أو في سنده في إثبات راوٍ أو حذفه.

الصورة الثانية: أن يكون مَنْ روى الحديث أكثر من واحد من الرواة الثقات: بأن رواه جماعة على وجه، ورواه جماعةٌ أخرى على وجه آخر مخالفٍ لرواية الجماعة الاولى، وقد وقع فيه الاختلاف في لفظه أو معناه، أو وقع في سنده في اثبات راو أو حذفه.

وللحديث المضطرب شرطان:

١ - أن تتساوى الأوجُهُ في الصحة: فانْ رجحتْ إحدى الروايات بوجه من وجوه الترجيح، فالحكم لها، ولا يحكم على الوجه الراجح بالاضطراب.

٢ - أن يكون الجمع بين الروايات المختلفة متعذراً، فإنْ أمكن الجمع زال الوصف بالاضطراب.

فالحديث المضطرب يُروى بوجوه مختلفة في السند، أو في المتن، أوفي كليهما. واذا وُجِدَ الاضطراب في المتن فكثيراً ما يوجد معه الاضطراب في السند.

الاضطراب في السند:

اذا ورد الحديث بسند معين عن راوٍ، وبالسند نفسه عن راوٍ آخر، ولكن حصل اختلاف بين السندين في آسم أحد الرواة أو لقبه أو كنيته، أو وجوده في السند، فقد حدث اضطراب في السند. ومثاله:

حديث أبي بكر أنه قال: يا رسول الله، أراك شبت؟ قال: «شيَّبتني هود وأخواتُها».[1]

قال الدار قطني:

«هذا مضطرِب؛ فإنه لم يُرْوَ إلاّ من طريق أبي إسحق، وقد

(١) قد يراد بقوله «شيّبتني هود» أي بعض سورة هود: وهو قوله تعالى: «فآستقمْ كما أُمِرْتَ»، وقد اورد ذلك مفصلاً في بعض طرق الحديث.

اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه: فمنهم مَنْ رواه مرسلا، ومنهم مَنْ رواه موصولاً، ومنهم مَنْ جعله من مسند أبي بكر، ومنهم مَنْ جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك، ورواته ثقات، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر». [٢]

صور الاضطراب في السند:

ذكر العلماء ستاً من صور الاضطراب في السند هي ما يأتي:

١- تعارض الوصل والإرسال

٢- تعارض الوقف والرفع

٣- تعارض الاتصال والانقطاع

٤- أن يرويَ الحديثَ قوم عن رجل عن تابعيٍ عن صحابي، ويرويه ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي نفسه.

٥- زيادة رجل في أحد الاسنادين.

٦- الاختلاف في أسم الراوي ونسبه اذا كانَ متردداً بين ثقة وضعيف.

الاضطراب في المتن:

يروى متنُ الحديث بألفاظ مختلفة، لكن طرقه المختلفة في

---

(٢)تدريب الراوي ١/٢٦٥-٢٦٦

الألفاظ متساوية في ثقة رواتها وضبطهم، ويتعذر الجمع بين هذه المتون المختلفة، وليس لدينا وجه للترجيح. ومثاله حديث البسملة الذي رواه مسلم في صحيحه عن انس بن مالك انه قال:

«صليتُ خلف النبي -ﷺ- وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ[الحمد لله رب العالمين] لا يذكرون [بسم الله الرحمن الرحيم] في أول قراءة، ولا آخرها»

فقد نصَّ الراوي في عبارته الأخيرة على نفي قراءة البسملة، بينما نجد رواية اخرى عن (أنس)تفيد أنه سئل عن افتتاح الصلاة بالبسملة؛ فأجاب: انه لا يحفظ في ذلك شيئاً عن رسول الله ﷺ

فالرواية قد اختلفت في أمر البسملة في افتتاح الصلاة بها عن هذا الصحابي، فصار من العسير ترجيحُ ما يتعلق بالبسملة إثباتاً أو نفياً. وهذا التعذر في أمر الترجيح، هو الذي جعل علماء الحديث يصفون هذا المتن بالاضطراب.

وقد ذكر هذا المثال -أيضاً- في الحديث (المعل)؛ لأن الاضطراب نوع من الاعلال.

حكمه:

الحديث المضطرب من الاحاديث الضعيفة. وقد نشأ ضعفه بسبب ما وقع من الاختلاف حول حفظ رواة الحديث وضبطهم؛ لأن الروايات في الدرجة الواحدة حين تتساوى في درجتها مع اختلاف

وجوه الرواية، فلا نستطيع أن نرجِّح إحداها على الاخرى إلَّا بمرجح، ولا مرجح لدينا.

وعلى هذا، فلا نحكم بضبط الشخص الواحد اذا تعددت روايته إنْ كانت مختلفة في الأمر نفسه. هذا اذا كان الراوي واحداً، فأما اذا كان رواة الحديث كثيرين، فكل واحد منهم يشترك في عدم الضبط، ويزول ذلك عند وجود الترجيح.

على أنَّ الحديث المضطرب قد يكون صحيحاً اذا وقع الاختلاف في آسم رجل واحد وأبيه ونسبه اذا كان ثقة، فيحكم له بالصحة، ولا يعتبر هذا الاختلاف قادحاً بصحة الحديث مع تسميته مضطرباً. وفي صحيحي (البخاري) و(مسلم) أحاديث من هذا القبيل.

المقلوب

وردت كلمة (المقلوب) في اللغة من (قلبه) بمعنى: صرفه عن وجهه، أو غيّره.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي انقلب فيه على راوٍ بعض متنه، أو اسم راو، أو نسبه في الاسناد، فقدم ما حقّه التأخير، وأخّر ما حقه، التقديم، أو وضع سند متن لآخر.

وعلى هذا فيكون القلب في الاسناد، كما يكون في المتن أيضاً.

ا- القلب في الاسناد:

يأتي القلب في الاسناد على وجهين:

١- ان يقدّم ويؤخر في آسم الراوي وأبيه: فاذا كان أصل السند «عن كعب بن مرّة» يصير بعد القلب «عن مرة بن كعب» وقد ألّف الخطيب البغدادي كتاباً في هذا الموضوع سماه: (رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب).

٢- ان يُعْرف الحديث عن راوٍ من الرواة، أو يكونَ مشهوراً بسند

من الاسانيد، فيأتي أحدُ الوضاعيـن، فيغيِّر الراوي بآخر مثله: فاذا كان الحديث معروفاً (عن سالم بن عبدالله) يجعله عن (نافع). واذا كان مشهوراً (عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة) يجعله (عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة) فقد روي عن (حماد بن عمرو النصيبي) الكذاب، عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً:

«اذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤ وهم بالسلام».

فقلب حماد إسناد هذا الحديث فجعله عن الأعمش، وإنما هو عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

ويكون الحكم بالضعف علىٰ هذا الاسناد فقط، إذ الأمر أمر الاسناد، فلا نحكم بضعف المتن مطلقاً بمجرد ضعف الاسناد، اذ قد يأتي الحديث باسناد آخر صحيح، اللّهم إلاّ إذا قرَّر ضعف المتن إمام من الحفاظ المتقنين ممن لهم اطلاع واسع علىٰ الطرق.

ب- القلب في المتن:

ويمثل له بما رواه (مسلم) في السّبعة الذين يظلهم الله في ظله، يوم لا ظلَّ الا ظله، ومنهم:

«.. ورجل تصدَّق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ماتنفق شماله».

فقد انقلب المتن على أحد الرواة؛ اذ أصل الحديث كما في الصحيحين، وموطأ الامام مالك:

«. . حتى لا تعلم شماله ما تُنْفِقُ يَمِينُهُ» [1].

ومثل هذا القلب في المتن ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة:

«إذا أمرتكم بشيء فأتوه، واذا نهيتكم عن شيء فآجتنبوه ما استطعتم».

فهذا الحديث قد آنقلبَ متنه على بعض الرواة، وأصله كما في الصحيحين:

«ما نهيتكم عنه فآجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم».

والقلب في هذه الامثلة سواء كان بالاسناد أم المتن وقع سهواً، ولو كان القلب عمداً، لصار حينئذٍ ضرباً من الوضع.

ج- على أنَّ القلب في الحديث قد يكون بجعل متن الحديث على إسناد آخر، واسناده على متن غير متنه: فيجعل إسناد قوي لمتن ضعيف، وهذا لا يجوز قط أن يأتي عمداً، وان جاء سهواً فهو مغتفر.

أسباب القلب:

أسباب القلب في اسناد الحديث أو متنه كثيرة، منها:

١- رغبة الراوي في ايقاع الغرابة؛ كي يقبل عليه المحدثون، وهذا غير جائز أبداً.

---

(١) صحيح مسلم ٢/٧١٥ حديث ١٠٣١

٢- أن يقع الراوي في الخطأ من غير عمد.

٣- رغبته في اختبار المحدِّث: أحافظ هو أم غير حافظ؟ فانْ كان حافظاً، فانه يفطن للقلب، وإلاّ فلا. فاذا تأكَّدَ من حفظه أقْبَلَ على سماع حديثه، وإلاّ أعرض عن ذلك.

ولقد قام علماء بغداد بآختبار الامام (محمد بن اسماعيل البخاري) حين قدومه الى بغداد: فعمدوا الى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الحديث في اسناد آخر، واسنادَ هذا الحديث لمتن آخر، ودفعوا الاحاديث المائة الى عشرة أشخاص، لكل واحد منهم عشرة أحاديث فلما حضر (الامام البخاري)، واطمأنَّ بالناس المجلس، قام واحد من هؤلاء الاشخاص العشرة، وسأله عن الحديث الاول -المقلوب- فقال الامام البخاري: لا أعرفه. وسأله عن الحديث الثاني والثالث... إلى أنْ قرأ آلاحاديث العشرة والامام البخاري يقول في كل حديث: لا أعرفه. ثم قام الشخص الثاني فألقى أحاديثه، والامام البخاري يقول في كل حديث: لا أعرفه... وهكذا الى أن انتهت الاحاديث المائة: كل هذا والامام البخاري لا يزيد على قوله: لا أعرفه. فلما علم أنهم فرغوا من أسئلتهم التفتَ الى الشخص الاول وقال له: أما حديثك الاول، فقد قلتَ كذا وصوابه كذا، وأما حديثك الثاني، فقد قلتَ كذا وصوابه كذا... وهكذا حتى جاء الى مائة الحديث فردَّ آلأسانيدَ الى المتون، وصَحَّح ما كان فيها من خطأ. عند ذاك أعترف أهل بغداد له بالفضل.

حكمـه:

اذا وقع الراوي عن غفلة وسهو -بغير قصد- بقلب السند أو المتن، يصير الحديث ضعيفاً؛ لضعف ضبط الراوي، ولما وقع فيه من تقديم وتأخير، واستبدال شيء بشيء: وذلك اذا عرف الراوي بذلك، وتكرر وقوعه منه.

أما اذا قلب آسم راو ثقة سهواً، فانَّ هذا لا يُخْرِجُ الحديثَ الصحيحَ أو الحسن عن الصحة والحسن، يقول الامام (الزركشي):

«قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن»[٢].

---

(٢)تدريب الراوي ١/٢٦٧

الشاذ

الشاذ في اللغة: هو المنفرد، مِنْ قولهم: شذَّ أي انفرد عن الجمهور.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي يخالفُ فيه الثقةُ منفرداً غيرَه من الثقات في المسألة التي يتكلم فيها الحديث.

فلا يتحقق الشذوذ إلاَّ حين تتحقق المخالفةُ في رواية الحديث، فيرويه غيرُهُ على غير الوجه الذي رواه هو عليه.

والشذوذ يكون في المتن، ويكون في السند أيضاً.

فيكون في المتن حين يروي الثقةُ الحديث، ويروي الثقات الحديث نفسه بصيغة تختلف عن الصيغة الاولى.

ومثاله ما رواه أبو ذاوود والترمذي من حديث عبدالواحد بن زياد عن الأعمش، عن أبي هريرة مرفوعاً:

«اذا صلَّى احدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه».

ولقد اعتبر علماؤنا هذا الحديث شاذاً؛ لأنَّ (عبدالواحد) قد خالف عدداً كثيراً من الرواة في روايته: فقد رواه الرواة على أنه من فعل النبي -ﷺ- أما (عبدالواحد)، فقد رواه على انه من قوله: فانفرد (عبدالواحد) عن ثقات أصحاب (الأعمش)، حيث رواه

(عبدالواحد) من قوله، وروده من فعله صلوات الله وسلامه عليه.

وأما الشذوذ في السند، فهو أنْ يرويَ الثقاتُ حديثاً متصلاً بسند، ويرويه غيرهم بالسند نفسه، لكنه مرسل أو منقطع. مثاله «ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس: أنَّ رجلاً توفي على عهد رسول الله -ﷺ- ولم يَدَعْ وارثاً الا مولى هو اعتقه؛ فدفع اليه النبي -ﷺ- ميراث سيده»[1]

فقد خالف (حماد بن زيد) الثقات، فرواه عن (عمرو بن دينار) عن (عوسجة) مرسلاً.

هذا هو الشذوذ في المتن، والشذوذ في السند.

أما اذا روى الحديث عدل ضابط ولم يروه غيره، بل تفرَّد هو به، وليس له مخالف يرويه على غير ما رواه، فانَّ هذا يُقبل. وكم من أحاديث تفرَّد بها واحد من الرواة وحكم لها بالقبول؟! فقد تفرَّد (عمر ابن الخطاب) -رضي الله عنه- بحديث: «انما الأعمال بالنيات..» وحكم علماؤنا بصحته. وهذا الحديث «لا يصح عن النبي -ﷺ- الا من حديث عمر، ولا عن عمر إلاَّ من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلاَّ من حديث محمد بن ابراهيم، ولا عن محمد بن ابراهيم إلاَّ من حديث يحيى بن سعيد».[2]

ويقول ابن قيم الجوزية -رحمه الله-:

---

(١) تدريب الراوي ١/٢٣٥

(٢) اختصار علوم الحديث ص ٥٠

«. . وإنما الشذوذ أن يخالف الثقات فيما رووه، فيشذ عنهم بروايته. فأما اذا روى الثقةُ حديثاً منفرداً به ولم يرو الثقات خلافه، فأن ذلك لا يُسَمَّى شاذاً، وإنْ أصطلح على تسميته شاذاً -بهذا المعنى- لم يكن هذا الاصطلاح موجباً لردِّه، ولا مسوِّغاً له»[٣].

أما الراوي الذي ينفرد بالحديث: فان كان لا يوثق بحفظه ولا اتقانه لما ينفرد به، فيردُّ حديثه، ولا يؤخذ به.

أقسام الشاذ:

قسم بعض علمائنا الحديث الشاذ الى أنواع أربعة:

١- شاذ صحيح: وهو الذي لم يخالف الراوي المنفرد العدلُ الضابطُ فيه ثقةً أعلى منه، بل روى شيئاً لم يروه غيره.

٢- الشاذ الحسن: وهو الذي لم يخالف الراوي المنفرد العدلُ القريبُ من درجة الضابط فيه ثقةً أعلى منه، بل روى شيئاً لم يروه غيره.

٣- الشاذ المنكر: وهو الذي لم يكن المنفرد العدل فيه مخالفاً، لكنه بعيد عن درجة الضابط.

٤- الشاذ المردود: وهو الذي خالف فيه المنفرد مَنْ هو أكثر حفظاً وضبطاً منه.

---

(٣) اغاثة اللهفان ١/٣١٢

المنكر

الحديث المنكر: هو الحديث الذي تفرَّد بروايته ضعيف لا يُقْبَلُ تفرده، خالف فيه الثقات في متن أو سند.

يتبين من هذا أنَّ الحديث المنكر: ما كان راويه ضعيفاً قد طُعِنَ به بكثرة غفلته، وفحش غلطه، وظهور فسقه، وخالف فيه الثقة.. بل قد يكون انفراد الراوي الضعيف بالحديث منكراً مردوداً حتى لو لم يخالفه غيره في روايته؛ لأنه آنفردَ بها، والضعيف لا يُقْبَلُ تفرده بالحديث، فكيف اذا خالف في روايته الثقة؟!

وزيادة في ايضاح هذا الأمر نقول:

إنَّ درجةَ الرواة تختلف من واحد الى آخر: فمنهم مَنْ وَصَلَ الى درجة عالية في العدالة والضبط والحفظ والاتقان، حتى إذا آنفرد برواية الحديث قُبِلَ منه ذلك، ومنهم مَنْ كان ضعيفاً في حفظه وإتقانه وعدالته وضبطه: ففي الطائفة آلأولى تؤخذ أحاديثهم التي تفرَّدُوا بها، وفي الطائفة الثانية لا تؤخذ أحاديثهم إنْ كانوا قد تفرَّدُوا بها، بل يعتبر حديثهم هذا منكراً، وبخاصة اذا خالف في هذه الرواية غيرَه من الثقات.

مثاله «ما رواه ابن أبي حاتم عن طريق حبيب بن حبيب - وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ أحد القرّاء السبعة-عن أبي اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي -ﷺ- قال: [مَنْ أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحجَّ البيت، وصام، وقرى الضيف دخل الجنة]»

فلا يُقْبَلُ من حبيب بن حبيب تفرُّدُه بهذا الحديث؛ لأنَّ غيره من الثقات رواه عن أبي اسحق موقوفاً.

أما حكم الحديث المنكر، فهو الضعف.

المتروك

الحديث المتروك: هو الذي يتفرد بروايته متهمٌ بالكذب في الحديث النبوي، أو كذاب في كلامه، أو مَنْ ظَهَرَ فسقه بالفعل أو بالقول، أو مَنْ فَحُشَ غَلَطُه، وكَثُرَتْ غفلتُه.

يتضح من هذا أنَّ الحديث المتروك: هو الذي يرويه مَن اُتُّهِمَ بالكذب، سواء كان حديثه لا يُروى إلاَّ من جهته وهو مخالف للقواعد العامة، أو عُرِفَ بالكذب في غير الحديث النبوي، وإنْ لم يقع منه الكذب في الحديث.

ويُمَثَّلُ له بحديث صَدَقة الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرَّة الطيب عن أبي بكر، وهو أضعف الاسانيد الى أبي بكر الصديق.

ويمثل له -أيضاً- بحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الاعور عن علي: وهو أضعف اسانيد أهل البيت.

والحديث المتروك لا يُعَدُّ من الحديث الموضوع؛ اذ اتهام الراوي بالكذب مع تفرده، لا يسوِّغ الحكم عليه بالوضع.

واذا كان (الحافظ الذهبي) قد أطلق على نوع مستقل من أنواع الحديث آسم (الحديث المطروح) أخذاً من قولهم: «فلان مطروح الحديث»، فنحن نميل الى الرأي الذي يقرر أنَّ الحديث المتروك والمطروح نوع واحد ولو سمي باسمين، فلا فرق بينهما الا بالتسمية.

المعـــل

المعلُّ في اللغة: اسم مفعول من (أعلَّهُ) أي: أنْزَلَ به علة. يقال: لا أعلَّكَ الله: أي لا أصابك الله بعلة. ويقال حديث معل، أومعلل، أو معلول.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة قادحة مع أن الظاهر سلامته منها.

والحافظ الماهر، الحاذق بالاسانيد والمتون، يستطيع بالبحث والتنقيب أن يعثر على علة تقدح في صحة قسم من الأحاديث، وقد تكون هذه العلة بوصْلِ مرسل، أورفع موقوف، أو ادخالِ حديثٍ في حديث، أو إبدالِ راوٍ ثقة براوٍ ضعيف، أو أن يروي الراوي عمن لا يعرف، أو أن يكون الحديث معروفاً عند صحابي، فيروى عن غيره.

أهمية معرفة علل الحديث:

تعتبر معرفة علل الحديث مهمةً جداً، بل هي من أجل موضوعات هذا العلم، ومن أدَقِّها وأكثرها وعورة في الوقت نفسه،

ومن أغمض علوم الحديث، ولا يستطيع أنْ يدلي بدلوه فيه، ويميز بين صحيح الحديث وسقيمه إلاَّ مَنْ كان ذا نَظَرٍ ثاقب، وفكر وقاد، وكان من أهل الحفظ والخبرة والفهم السليم والاطلاع الواسع في كل ما يتعلق بهذا العلم الجليل، فوق ما يملكه من الذوق الخاص بمعرفة عبارة الرسول -ﷺ- التي عليها أنوار النبوة، وجلال الرسالة.

لذلك نرى الذين تَصَدُّوا لهذه المهمة العظيمة عددهم ليس بالكثير، يتمثل بالجهابذة من الحفاظ المتقنين الذين وهبهم الله علماً واسعاً، وفكراً حصيفاً، ودراية دقيقة مثل: (علي بن المديني)، و(احمد بن حنبل)، و(الامام البخاري)، و(يعقوب بن شيبة)، و(أبي حاتم)، و(أبي زرعة الرازي) و(الترمذي)، و(الدار قطني)...

ويُعْرَفُ الحديث المعلول حين تُجْمَعُ طرقُه، ويُنْظَرُ في اختلاف رواته، وفي ضبطهم واتقانهم، ويتفرد الراوي بالرواية بمخالفة غيره له ممن هو أكثر حفظاً منه وضبطاً، أو أكثر عدداً، مع قرائن أخرى تضم الى ذلك، فيقع في نفس العالم أنَّ الحديث فيه علة؛ فيحكم بعدم صحته، او يتوقف فيه. وقد تَقْصُرُ عبارةُ العالم عن إقامة الحجة على ما يدَّعيه؛ إذْ معرفةُ عِلَلِ الحديث قد تكون - في بعض الأحيان- موهبةً يملكها العالم ولا يستطيع أن يعلل معرفتها، يقول (عبدالرحمن ابن مهدي):

«معرفة علل الحديث إلهام، لو قلتَ للعالم بعلل الحديث: من اين قلتَ هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك».[1]

(١)اختصار علوم الحديث ص ٦١ وشرح ألفية السيوطي ص ١١٠

وقيل له:

«إنك تقول للشيء: هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيتَ الناقد، فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا بهرج أكنتَ تسأل عمن ذلك، أو تسلِّم له الأمر؟

قال: بل أسَلِّمُ له الأمر.

قال: فهذا كذلك، لطول المجالسة والمناظرة والخبرة». [٢]

وسئل (أبو زرعة):

«ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ فقال:

الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد (ابن دارة)، فتسأله عنه، فيذكر علته، ثم تقصد (أبا حاتم)، فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث: فإنْ وجدتَ بيننا خلافاً، فاعلمْ أنَّ كلاًّ منا تكلَّم على مراده، وان وجدت الكلمة متفقة، فاعلم حقيقةَ هذا العلم، ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتُهُمْ، فقال: أشهد أنَّ هذا العلم الهام» [٣]

علل الحديث:

قد تكون العلة في سند الحديث، فيكون القدح بالاسناد فقط، وقد تكون في السند، فيكون القدح بالاسناد والمتن معاً، وقد تكون في المتن فقط.

---

(٢) اختصار علوم الحديث ص ٦١

(٣) اختصار علوم الحديث ص ٦١-٦٢

١- العلة بالاسناد فقط:

تكون العلة بالاسناد فقط، اذا روي الحديث باسناد آخر. مثاله: «الحديث الذي رواه يعلى بن عبيد الطنافسي -أحد الثقات- عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي -ﷺ- قال: [البيعان بالخيار. . .]» الحديث.

فهذا الاسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلول، وإسناده غير صحيح والمتن صحيح؛ لأنَّ (يعلى بن عبيد) غلط على (سفيان) في قوله (عمرو بن دينار)، وإنما صوابه (عبدالله بن دينار). هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان: كأبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومخلد بن يزيد، وغيرهم، رووه عن سفيان عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر»[٤].

فهذا الاسناد متصل بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلاَّ أن فيه علة؛ إذ وهم (يعلى)، فذكر (عمرو بن دينار) بدل (عبدالله بن دينار) الذي هو أخوه -ولو أنَّ كلاً من الراويين ثقة- فالعلة هنا بالاسناد فقط، ولا تقدح في صحة المتن؛ لأنه جاء باسناد صحيح آخر.

٢- العلة بالمتن:

وقد تكون العلة بمتن الحديث: كحديث (البسملة) الذي رواه

(٤) اختصار علوم الحديث ص ٦٢

(مسلم) من رواية الوليد بن مسلم :

«حدثنا الاوزاعي عن قتادة أنه كتب اليه يخبره عن انس بن مالك أنه حَدَّثه قال: صليتُ خلف النبي -ﷺ- وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ(الحمد لله رب العالمين) لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آخرها». [٥]

فقد أعلَّ هذا الحديث: (الشافعي)، و(الدار قطني)، و(البيهقي)، و(ابن عبدالبر).

وجـه العلـة :

ووجه العلة تتمثل في العبارة الأخيرة التي نفى فيها الراوي قراءة البسملة. وقد قال ذلك لظنِّه عدم قراءتها، فكان حديثاً مرفوعاً. وقد أخطأ راوي الحديث في حديثه هذا؛ إذ الحديثُ المذكورُ لا علاقة له بالبسملة، ومعناه: أنَّ السورة التي كانوا يفتتحون بها الصلاة هي سورة الفاتحة.

ويدلنا على هذا -أيضاً- ما ثبت عن انس بن مالك -رضي الله عنه- أنه سئل عن الافتتاح بالبسملة؛ فذكر أنه لا يحفظ فيها شيئاً عن رسول الله ﷺ

---

(٥)رواه مسلم. وانظر: اختصار علوم الحديث ص ٦٢-٦٣

اجناس العلل

ذكر الحاكم في كتابه(معرفة علوم الحديث) عشرة أجناس من العلل، ومَثَّلَ لها بأمثلة، وذَكَرَ أنَّ هناك أجناساً أخرى غير هذه العشرة لم يذكرها، واليك هذه الأجناس العشرة ملخصاً بعضها بتصرف قليل مع قسم من الأمثلة:

١- أن يكون السندُ ظاهرهُ الصحة، وفيه مَنْ لا يُعرف بالسماع ممن روى عنه. ومثاله حديثُ موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«مَنْ جَلَسَ مجلساً فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك، لا اله الا أنت، استغفرك وأتوب اليك، غفر له ما كان في مجلسه ذلك»

فانَّ كلاً من موسى بن عقبة، وسهيل بن أبي صالح ثقة، وهما متعاصران، ولكن لم يُعْرَفْ لموسى أنه سمع من سهيل.

٢- أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسْنَدُ من وجه ظاهره الصحة.

٣- أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويُروى عن غيره؛ لاختلاف بلاد رواته: كرواية المدنيين عن الكوفيين؛ فانَّ الصحابي الذي يسكن في الكوفة ورواته كلهم من المدينة، قد يوقع باللبس، فيتوهم واحد من الرواة، فيجعل السند ينتهي بصحابي من المدينة؛ لأنَّ بقية رجال السند من المدينة: كحديث موسى بن عقبة عن أبي

إسحق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً:

«إني لأستغفرُ الله وأتوبُ اليه في اليوم مائة مرَّة».

فالذي ينظر في هذا الاسناد يظنه -في أوَّلِ الأمر- قد رُوِيَ على شرط الصحيح، ولكن هذا الحديث فيه رواية مدني عن كوفي، وقد صار مشهوراً أنَّ المدنيين اذا رووا عن الكوفيين زلقوا.

٤- أن يكون محفوظاً عن صحابي، ويُرْوىٰ عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته: كحديث زهير بن محمد عن عثمان ابن سليمان عن أبيه أنه سمع رسول الله -ﷺ- يقرأ في المغرب بالطور».

والعلة في هذا الحديث أنّ أبا عثمان لم يسمع من النبي -ﷺ- ولا رواه، وإنما رواه عثمان عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه. فالذي رواه اذن هو: عثمان بن أبي سليمان، فكان سقوط نافع بن جبير بن مطعم من السند قد أوهم أنَّ أبا سليمان سمع الحديث من رسول الله ﷺ.

٥- أن يكون الحديث قد روي بالعنعنة (فلان عن فلان) وقد سقط منه راوٍ، دلَّ على سقوطه ورود الحديث نفسه عن طريق أخرىٰ محفوظة.

٦- أن يحصل اختلاف على وجود رجل في الاسناد وعدم وجوده في حديث معيَّن، والأحاديث التي وردت عن هذا الطريق يكون فيها ذلك الرجل موجوداً. أما في هذا الحديث، فلا وجودَ له في سنده، فيحصل التوهم في وجوده، لأنه تكرر في الطريق نفسه لغير هذا الحديث:

مثاله: حديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبدالله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال:

«قلتُ يارسول الله، مالَكَ أفصحُنا..؟ الحديث.

علة هذا الحديث أنَّ وجود عبدالله بن بريدة في غير هذا الحديث محفوظ، أما هذا الحديث، فلم يأت عن طريقه.

٧- ان يحصل الاختلاف على رجل في تسمية شيخه، أو تجهيله، كأن يقول الراوي: «حدثني فلان» ثم يقول في حديث آخر: «حدثني رجل».

٨- ان يكون الراوي سمع احاديث من شيخ ولم يسمع منه أحاديث معينة، فاذا روى الأحاديث التي لم يسمعها منه، وإنما سمعها من غيره، فيحصل في ذلك الحديث علة: وهي عدم سماعه للحديث من الشيخ، بينما هو يرويه عنه: كحديث يحيى بن أبي كثير عن أنس أنَّ النبي -ﷺ- كان اذا أفطر عند أهل بيت قال: «أفطر عندكم الصائمون».

علة هذا الحديث أنَّ يحيى رأى أنساً، لكنه لم يسمع منه هذا الحديث.

٩- أن تكون طريق معروفة، وقد يروي أَحَدُ رواتها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع الراوي في الوهم، فيرويه من الطريق المعروفة. ولا ريب أنه في كلتا الحالتين يكون رجالها ثقات. مثال هذا ما رواه المنذر بن عبدالله الحزامي عن عبدالعزيز بن الماجشون عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله -ﷺ- «كان اذا افتتح الصلاة قال:

سبحانك اللهم . . . »

فهذا السند المذكور لهذا الحديث معروف، وقد روي فيه أحاديث أما هذا الحديث، فقد وهم فيه الراوي، فجعله عن هذه الطريق، بينما طريقه ما رواه أبو غسان مالك بن اسماعيل قال: حدثنا عبدالعزيز بن سلمة، قال: حدثنا عبدالله بن الفضل عن الأعرج عن عبيدالله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن النبي -ﷺ- أنه كان اذا افتتح الصلاة . . . »

وقد اوقع الراوي في الوهم، الطريق التي يروي بها عبدالعزيز بن أبي سلمة؛ اذ غالباً ما يروي بالطريق الاولى، فلما ورد هذا الحديث عن طريقه، رواه الراوي من هذا الطريق، بينما هو من الطريق الثاني.

١٠- أن يُروى الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه آخر: فيُروى من وجه على أنه من لفظ الرسول ﷺ ويُروَى من وجهٍ آخر على أنه من فتوى الصحابي: مثل حديث أبي فروة يزيد بن محمد، حدثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً:

«مَنْ ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء».

الحديث الموضوع

الموضوع

الحديث الموضوع: هو الحديث المختَلَقُ المصنوعُ، الذي رواه كذاب من كلامه أومن كلام غيره، ونسبه عمداً وٱفتراءاً الى النبي ﷺ. وقد سُمِّيَ (موضوعاً) لانحطاط رتبته؛ فلا ينجبر أصلاً، وسُمِّيَ (حديثاً) من باب التجاوز، حسب دعوى مَنْ اختلقه.

أنواع الحديث الموضوع:

الحديث الموضوع نوعان:

النوع الاول: حديث يختلِقُه كذاب من كلامه، وينسبُه الى النبي ﷺ.

النوع الثاني: حديث يرويه كذاب من كلام غيره، وينسبه عمداً وٱفتراءاً إلى النبي ﷺ.

وقد يتجاوز الكذابُ المختلِقُ وضعَ الحديث إلى وضع السند: فيقوم بوضع سَنَدٍ للحديث الموضوع، ينتهي إلى شيء من الاسرائيليات، أويضع سَنَداً لعبارة لها مدلولها من الحِكَم والأمثال أو

غير ذلك، وينسبُ ذلك إلى النبي ﷺ مثل:

«المعدةُ بيتُ الداء، والحَمِيَّةُ رأسُ الدواء»

فإنَّ هذا الكلامَ لم يثبت رفعُه الى النبي ﷺ، بل قاله طبيب العرب (الحارث بن كلدة).

ومثله -أيضاً-:

«حبُّ الدنيا رأسُ كُلِّ خطيئة»

فهو من كلام (مالك بن دينار)، وقيل: بل من كلام سيدنا (عيسى)، عليه السلام.

متى بدأ الوضعُ في الحديث:

بقيت السنةُ النبوية مصونةً محفوظةً في حياة رسول الله ﷺ من إفك الكذابين، وافتراء المفترين؛ ذلك أنَّ الصحابة الكرام عدول كلهم، وقد بَذَلُوا كُلَّ ما يملكون من أجل نصرة الاسلام، وإعلاء كلمة الله في الارض، فلا يُعقَلُ أنْ يقوم واحد منهم بوضع الأحاديث على رسول الله ﷺ.

أما المنافقون، فكان الواحد منهم إذا سوَّلت له نفسه أن يكذب على رسول الله، لا يجد الجرأةَ في ارتكاب هذه الفعلة الشنعاء؛ اذ سَرَعَان ما ينقدح في ذهنه أنَّ الوحي قد ينزل على الرسول الكريم بفضحهم، وتبيان إفكهم، يقول الله -عزوجل-:

«يَحْذَرُ المنافقون أن تُنَزَّلَ عليهم سورةٌ تُنَبِّئُهُمْ بما في قلوبهم»

وبعد أنْ لحق الرسولُ الكريم بالرفيق الأعلى، تَشَدَّد (أبو بكر الصديق) في قبول الحديث؛ خشية أن يجد (الدساسون) لهم منفذاً في الكذب عليه ﷺ، وكان موقف سيدنا (عمر بن الخطاب) -رضي الله عنه- لا يقل عن موقف (أبي بكر) في أمر التشدُّد في الحديث إنْ لم يزد عليه. ويتجلى موقفه في تشدده بما رُوِيَ من أنَّ أبا (موسى) سلَّمَ على (عمر بن الخطاب) من وراء الباب ثلاثاً، فلم يؤذن له فرجع؛ فأرسل سيدنا عمر في إثره فقال: لِمَ رجعت؟

قال: سمعتُ رسول الله -ﷺ- يقول:

«اذا سلَّمَ أحدُكُمْ ثلاثاً فلم يُجَبْ فليرجعْ».

قال: لتأتيني على ذلك ببيِّنة، أو لأفْعَلَنَّ بك.

فجاء (أبو موسى) إلى مجلس من مجالس الصحابة وقد آمتَقِعَ لونه؛ فقالوا له: ما شأنُك؟

فأخبرهم ماقاله له سيدنا عمر، وقال لهم: فهل سمع أحد منكم؟

فقلنا: نعم، كُلُّنا سمعه. فأرسلوا معه (أبا سعيد الخدري) فأخبره.

وبعد أنْ هَدَأ روع (أبي موسى) عاتبَ عمر فيما فعله، فقال له سيدنا عمر: إني لم أتَّهِمْك، لكنه الحديثُ على رسول الله ﷺ.

أما موقف سيدنا (علي بن أبي طالب) -رضي الله عنه- فكان قريباً من موقف الصاحبين: فقد كان يستحلف الراوي: أسَمِعَ ذلك من رسول الله ﷺ؟

واذا كانت سياسة سيدنا (عثمان بن عفان) تَتَّسِمُ باللين؛ فان ذلك جرّأ قسماً من اليهود من أتباع (عبدالله بن سبأ) على وضع الأحاديث المفتراة، لكنَّ هذا الوضع كان في نطاق ضيِّق محدود، وكان يسيراً لا يكاد يذكر؛ لكثرة الصحابة الكرام آنذاك.

ولم يظهر الوضع وينتشرْ إلاَّ بعد أنْ حَلَّت الفرقة في المجتمع الاسلامي: فآنقسمت الامة شيعاً وأحزاباً! وهي الفترة التي ظهر الخلاف فيها بين أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) -رضي الله عنه- (ومعاوية بن أبي سفيان) أمير الشام. -رضي الله عنه- فقد وَجَدَ (الوضّاعون) مرتعاً خصباً لوضع الحديث إذ آنقسمت الأمة إلى فرق دينية وسياسية، وكلُّ فرقةٍ تعمل على تأويل قسم من آيات القرآن لصالحها. وكذلك تأويل أحاديث رسول الله -ﷺ- لكنَّ كثيراً من هذه الفرق لم تستطع أنْ تَصِلَ إلى مبتغاها عن هذا الطريق، فلجأت إلى وضع أحاديث في فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم، وظهرت أحاديث تدعم قسماً من الفرق الدينية والسياسية، لذلك قرَّر العلماء أن الحدَّ الفاصل بين نقاء الشريعة ووضع الأحاديث هي سنة إحدى وأربعين فما بعدها.

ونستطيع أن نقول: إنَّ حركة الوضع لم تنتشر إنتشاراً واسعاً إلاَّ بعد القرن الثاني للهجرة؛ ذلك أنَّ الخلاف بين عليّ ومعاوية لم يظهر إلاَّ قبيل منتصف القرن الهجري الأوَّل بقليل، وقد آزداد نشاط حركة الوضع حين ازداد انتشار الفتن في الأمة، فوجد أعداء الاسلام لهم

منفذاً لوضع الحديث.

أسباب الوضع في الحديث:

هناك أسباب كثيرة يعود إليها وضع الحديث، ومن تلك الاسباب:

١- حين انتصر الاسلام في كل مكان، وآرتفعت راية التوحيد في كثير من الأقطار والأمصار، وصارت كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا السفلى، ما كان من المنافقين والذين في قلوبهم مرض والمنحرفين عن الاسلام إلاّ أنْ يمتلؤوا غيظاً وحقداً، بعد أنْ صار للاسلام الكلمة المسموعة في كل مكان، فلم يستطع هؤلاء أن يحملوا السيوف بأيديهم، ويناوشوا حصون العقيدة وقلاع الايمان؛ لقوة الدولة الاسلامية آنذاك؛ فاتَّبَعُوا طريقاً آخر يُنَفِّرون به الناس من الاسلام، ويصوِّرون عقيدته وعبادته وتشريعه بأبشع الصور، لكنهم لم ينجحوا في عملهم هذا، بل أخفقوا إخفاقاً ذريعاً، فلجؤوا الى طريقة أخرى: هي أن يتظاهروا بدخولهم في الاسلام، ويظلوا في باطنهم على كفرهم، ويُبْعِدِهِمْ عن صراط الله المستقيم، وهكذا كان.

لقد فكَّروا وقدَّروا في كيدهم للاسلام، فعلموا أنهم لا يقدرون على تحريف القرآن لأكثرَ من سبب، فآتَّجَهوا إلى السنة النبوية، فَوَضَعُوا عدداً من الأحاديث كَذِباً وآفتراءاً على رسول الله ﷺ، ومن

هؤلاء: (بيان بن سمعان النهدي) الذي ٱدَّعى أن (علياً) هو ٱلاله المستحق للعبادة، و(عبدالكريم بن أبي العوجاء)، و(محمد بن سعيد الأسدي الشامي)، وهؤلاء -كلهم- من الزنادقة. ولقد وضع (سعيد) هذا عدداً من الأحاديث لنشر الكفر والزندقة: فكان يدعو بطريق خفيٍّ إلى ٱدعاء النبوة، ومما رواه عن أنسٍ مرفوعاً:

«أنا خاتم النبيين لا نبيَّ بعدي إلا أن يشاء الله»

أما موقف العلماء من قضية الوضع، فكان رائعاً -كل الروعة- فاستطاعوا أنْ يُمِيْطُوا اللثام عن عدد كبير من تلك الأحاديث المفتراة.

روى العقيلي بسنده إلى (حماد بن زيد) قال:

«وضعت الزنادقة على رسول الله -ﷺ- اثني عَشَرَ ألف حديث»[1]

وقال (ابن لهيعة):

«دخلتُ على شيخ وهو يبكي؛ فقلت له: ما يُبْكيك؟ قال: وضعتُ أربع مائة حديث، أدْخَلتُها في بارنامج الناس، فلا ادري كيف أصنع». [2]

ولقد قُتِلَ عدد من هؤلاء الذىن ثبت عنهم وضع الحديث، فٱعتَرَفَ قسم منهم بذلك قبل أنْ تضرب أعناقهم، ومن هؤلاء (عبدالكريم بن أبي العوجاء) الذي قال لما أُخِذَ لتُضْرَبَ عُنُقُه: لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث: أُحرِّم فيها الحلال، وأُحَلِّلُ فيها

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٤)

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٧

الحرام

٢- السير وراء الهوى، والانتصار للرأي والبدع الضالة. يقول (عبدالله بن يزيد المقري):

«إنَّ رجلاً من أهل البدع رَجَعَ عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه؛ فإنَّا كُنَّا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً». [٣]

وهذا هو من أسباب رفض أكثر المحدثين لأحاديث (أهل البدع والأهواء).

٣- ما قام به (القصاص) الذين دَخَلُوا في قلوب كثير من الناس العامة، حين رَوَوْا كثيراً من الغرائب؛ بغية جمع الناس حولهم، أو التكسب بما يقصونه على الناس. ولقد ساعد في تأثيرهم بالناس حين تولّى قسم منهم مهمةَ الوعظ: فكانوا لا يهمهم سوى التأثير بعواطف الناس. ونستطيع أنْ نقول: إن هؤلاء (القُصاص) أساءوا إساءة كبيرة الى المجتمع الاسلامي؛ لأنهم كانوا يكذبون على رسول الله ﷺ، ويُفْسِدُون عقول الناس، وكثيرون أولئك الذين عُرِفوا بالوضع على هذه الطريقة.

ومما يبعث على الأسى والحزن، أنْ يجد هؤلاء (القصاص) آذاناً صاغية لأقاصيصهم الباطلة من الناس العوام الذين صَدَّقوا كذبهم، بل صاروا يدافعون عنهم. واني اسوق هذه الحادثةَ من حوادثَ كثيرة؛ لتتَّضحَ السطحيةُ في التفكير التي كان عليها (القصاص)، والصلافة التي كان يقابَلُ بها العلماء حين يفتضح

(٣)تدريب الراوي ١/ ٢٨٥

أمرهم:

«فقد وقف قاصٌ في مسجد الرصافة، فحدَّث عن (أحمد بن حنبل) و(يحيى بن معين) بحضورهما حديثاً طويلاً نحو عشرين ورقة. فلما فَرَغ جَمَعَ العطايا من الناس؛ فناداه (ابنُ معين)؛ فأقبَلَ عليهما، فَعَرَّفاه بنفسيهما، وَنَفَيَا تحديثه الحديث، فما كان منه إلاَّ أنْ قال: لم أزَلْ أسمع أن (يحيى بن معين) أحمق ما علمتُه إلاَّ الساعة: كأنْ ليس في الدنيا يحيى وأحمد غيركما؛ لقد كتبتُ عن سبعةَ عَشَرَ أحمد بن حنبل غير هذا ثم آنصرف عنهما»[4].

لهذا وغيره، نجد العلماء يحذِّرون تحذيراً شديداً من (القصاص) في ذلك العهد.

٤- وضع الأحاديث لأغراض خاصة: وذلك كحُبِّ التقرب إلى الخلفاء بما يوافق أهواءهم، وقد فعل ذلك مَنْ لا وَرَعَ له وبئس ما فعل. ولم يُنْقَل أنَّ شيئاً من هذه الأحاديث وُضِعَت لخلفاءِ (بني أميَّة)، بل وُضِعَت في العصر العباسي. روى الخطيب البغدادي أن (غياث بن ابراهيم) دخل على (المهدي العباسي) وكان يُحِبُّ الحمام التي تجيء من البعد، فحدَّثه حديثاً رفعه الى النبي ﷺ:

«لا سَبَقَ إلاَّ في نصل أو خفٍ أو حافر أو جناح»

فلما خرج (غياث) قال المهدي: أشهد أن قفاك قفا كذَّاب على رسول الله ﷺ، ثم أمَرَ بذبح الحمام لتسببهن في كذب هذا على

---

(٤) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٠

رسول الله .

فزيادة (أو جناح) هي من وضع (غياث)؛ لأنَّ أصلَ الحديث:

«لا سَبَقَ إلَّا في نَصْل أو خُفٍّ أو حافر» .

وهو حديث صحيح رواه عن أبي هريرة الامام احمد بن حنبل، وأصحاب السنن والحاكم. وغياث هذا طَرَدَه (هرون الرشيد) عن بابه لحادثة مشابهة.[٥]

وفي هذا المعنى ما وُضِعَ من أحاديث في الرفع من قَدْر قسم من المهن، والحط من غيرها.

٥- أحاديث مَنْ ينتسبون الى الزهد والتصوّف:

أراد قسم ممن ينتسبون الى الزهد والتصوف وضعَ أحاديث لصدِّ الناس عن المعاصي، وتوجيههم نحو الخير والصلاح، فوضعوا عدداً من الأحاديث في الترغيب والترهيب والفضائل. ولقد انتشرت هذه الأحاديث، وقَبِلَها كثير من الناس؛ لوثوقهم بمن يروونها، وآعتقادهم أنهم لا يكذبون على رسول الله ﷺ لما عرفوه عنهم من الزهد والورع والتقوى. يقول (يحيى بن سعيد القطان):

«ما رأيتُ الكذبَ في أحد أكثر منه فيمن ينتسب الى الخير»[٦]

ومن هؤلاء مَنْ وَضَعَ أحاديث في فضائل السور: كما فعل (نوح ابن أبي مريم)، فقد قيل له:

من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة

(٥)انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٢/ ٣٢٤

(٦)تدريب الراوي ١/ ٢٨٢ واللاليء المصنوعة ٢/ ٢٤٨

سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال:

«إني رأيتُ الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه (أبي حنيفة) ومغازي (ابن اسحق)؛ فوضعت هذا الحديث، حسبة»[٧].

٦- العصبية للامام: مما لا ريب فيه أنَّ كُلَّ إمام من أئمة المسلمين، يُجِلُّ آلأئمة الآخرين، ولا يُقدم على انتقاص واحدٍ منهم. غير أنَّ التعصبَ المذهبي، بلغ بقسم من اتباع المذاهب، حتى صاروا يتراشقون بالتهم، وكُلٌّ منهم ينتصر لامامه، ويغضون من قدْر غيره، وينسبون ذلك الى رسول الله ﷺ، ومن تلك الأحاديث المفتراة:

«يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضرُّ على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي».

ومن أمثلة هذا النوع من الأحاديث الموضوعة:

«كما أنا خاتم النبيين، كذلك علي وذريته يختمون الأوصياء الى يوم الدين».

فقد آتهم في وضع هذا الحديث إبراهيم بن همام.

ومثل هذا -أيضاً-:

«مَنْ لم يقل عليٌّ خيرُ الناس فقد كَفَرَ»

فقد قام بوضعه محمد بن كثير الكوفي.

---

(٧) رواه الحاكم. وهذا لا يعني أنَّ كلَّ ما ورد في فضائل السور من الأحاديث موضوعة، فلقد ثبت بأحاديث صحيحة فضائل قسم من سوَر القرآن مثل: (البقرة) و(ال عمران) و(النساء) و(المائدة) و(الأنعام) و(الأعراف) و(التوبة) و(الكهف) و(يس) و(الدخان) و(الملك) و(الزلزلة) و(النصر) و(الكافرون) و(الأخلاص) والمعوذتين.

كيف يُعرَفُ الحديث الموضوع:

كانت جهود علماء الحديث كبيرةً عظيمة؛ بغية معرفة الحديث المقبول من المردود: فصار ناقدُ الحديث ينظر في سند الحديث، فيحكم عليه بالصحة أو الضعف. ولم يكتف علماء الحديث بهذا، بل وَضَعُوا ضوابطَ يستطيع بها الباحث أن يعرف بها الحديث الموضوع، وبيَّنوا لنا -أيضاً- أصناف الوضاعين، وقَسَّمُوا علاماتِ الوضع في الحديث إلى قسمين: احدهما يرجع إلى السند، والآخر يرجِع الى المتن.

أ- علامات الوضع في السند:

١- اذا روى الحديث راوٍ كذاب، ولم يُعرف الحديث نفسه من غيره. ولقد آستقصى العلماء الكذابين، وبيَّنُوا الأحاديث التي كذبوا فيها، ودرسوا تاريخ حياتهم ومماتهم.

٢- اذا أقرَّ واضع الحديث بوضعه. ولقد آعترف قسم من هؤلاء بفعلتهم الشنيعة، ومن هؤلاء: (عبدالكريم بن أبي العوجاء) الذي أقرَّ بوضع أربعة آلاف حديث، وكذلك أقرَّ (أبو عصمة نوح بن أبي مريم) بوضع أحاديث في فضائل السور في القرآن الكريم، وأقرَّ (ميسرة بن عبد ربه) الفارسي، أنه قام بوضع أحاديث في فضائل القرآن، وبوضع سبعين حديثاً في فضائل (علي) رضي الله عنه!

٣- أن يكون الراوي قد روى الحديث عن شيخ توفي قبل أن يولد راوي الحديث بسنين، أو لم يثبت اللقاء بينهما، ويجزم بالسماع منه، أو يروي عن شيخ يسكن بلداً لم يرحل الراوي إليه. ويمثل لهذا بما آدعاه (مأمون بن احمد الهروي) أنه سمع من (هشام ابن عمار)؛ فسأله الحافظ (ابن حبان): متى دخلت الشام؟

قال: في سنة خمسين ومائتين.

فقال له (ابن حبان): فانَّ هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين.

فقال: هذا هشام بن عمار آخر.

٤- يُعرَف الحديث الموضوع من معرفة أحوال الراوي، والدوافع النفسية التي حملته على الوضع: فقد وضع (محمد بن الحجاج الثقفي) حديث:

«الهريسةُ تَشُدُّ الظهر».

وقد دَفَعه على وضعه، أنه كان بائعاً للهريسة.

ومثل هذا ما حَدَثَ لسعد بن طريف حين جاء آبنه من الكُتَّاب يبكي؛ فسأله: مالَكَ؟

قال: ضربني المعلم

قال: لأخْزِيَنَّهُم اليوم: حَدَّثني عكرمةُ عن ابن عباس مرفوعاً: «معلمو صبيانكم شراركم، أَقَلُّهُم رحمةً لليتيم، وأغلظهم على المسكين».

ب- علامات الوضع في المتن:

وأما علامات الوضع في المتن فهي:

١- أن يكون ركيكَ اللفظ، ويدَّعي الراوي أنَّ هذا هو لفظ النبي ﷺ، أما اذا لم يدَّع ذلك، فلا تكون الركَّة في اللفظ، لاحتمال أنه رواه بالمعنى، فغيَّر اللفظ الفصيح بغير الفصيح، أو أنْ تظهر الركة في المعنى. ومن أمثلة ذلك:

«لا تَسُبُّوا آلديك؛ فإنه صديقي»

ومن أمثلته -أيضاً-:

«لو كان الأرز رجلًا لكان حليماً ما أَكَلَهُ جائعٌ إلَّا أشبعه».

٢- أن يكون مخالفاً للعقل لا يقبل أيَّ تأويل كان، أو كان مخالفاً للحسِّ المشاهَد، مثل:

«خَلَقَ الله الخيلَ فأجراها فعرقت؛ فَخَلَقَ نفسه من عرقها»

ومثل:

«الباذنجان شفاء من كل داء»

ومثل:

«إنَّ سفينةَ نوح طافت بالبيت سبعاً، وَصَلَّت عند المقام ركعتين».

٣- أن يكون مخالفاً لدلالة القرآن القطعية، أو السنة المتواترة، أو إجماع العلماء، من غير أن يحتمل التأويل، مثل الحديث الوارد في المدة المتبقية من عُمُرِ الدنيا، وقدَّروها بسبعة آلاف سنة؛ فانَّ هذا

يتناقض مع آيات كثيرة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى:

«يسألونك عن الساعة أيَّان مرساها؟ قل إنما علمُها عند ربيَ لا يُجَلِّيْها لوقتها إلا هو ثَقُلَتْ في السموات والارض لا تأتيكم إلَّا بغتة يسألونك كأنك حَفِيٌّ عنها قل إنما علمها عند الله» سورة الأعراف/١٨٧ ومثل:

«لو أحْسَنَ أحدُكم ظنَّهُ بحجرٍ لنفعه»

وكذلك كل حديث ينصُّ على أنْ يكونَ (علي بن أبي طالب) خليفةً للمسلمين بعد رسول الله ﷺ؛ لمخالفة ذلك ما أجْمَعَ عليه الصحابة: من أنَّ الرسول الكريم لم ينصّ على أنْ يكون أحدٌ بعينه خليفةً من بعده.

ومن هذا النوع -أيضاً-:

«وَلَدُ الزنا لا يدخل الجنة»

لمخالفة هذا النص لقوله تعالى: «ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أخرى».

٤- منح الأجور العظيمة، والمقامات الرفيعة في الجنة على عمل قليل زهيد، ووضع الوعيد الشديد على مخالفة يسيرة، مثل:

«مَنْ قال: لا اله الا الله، خَلَقَ الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألفَ لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له».

ومثل:

«لقمةٌ في بطن جائع أفضلُ من بناء ألف جامع»

ومثل:

«من أكَلَ الثوم ليلة الجمعة، فَلْيهوِ في النار سبعين خريفاً».

٥- اختلافه مع المنطق السليم مثل:

«جَوْرُ التُركِ ولا عدل العرب»

ذلك أنَّ المنطق السليم يقضي بأن الجور مذموم من أيِّ مصدرٍ كان، وأنَّ العدل محمود من أي مصدر كان منبعه.

٦- مناقضته للتاريخ الصحيح مثل ما يُروَى عن أنس بن مالك أنه قال:

«دخلتُ الحمام، فرأيتُ رسول الله ﷺ جالساً، وعليه مئزر، فهممتُ أنْ أكلِّمه؛ فقال: يا أنس، إنما حَرَّمتُ دخول الحمام بغير مئزر».

ويدلُّ على بطلان الحديث أنَّ الحمامات لم تكن معروفةً في عصر النبي ﷺ.

٧- اذا كان الخبر في أمرٍ مهمٍ وَقَعَ في مشهد عظيم أمام الناس ولا يرويه إلَّا واحد، مثل روايتهم:

«إنَّ الشمس رُدَّتْ إلى عليٍّ -رضي الله عنه- والناس يشاهدونها».

وفي هذا المعنى كل حديث ينصُّ على أنَّ الصحابة تواطؤوا على كتمان أمر وعدم نقله؛ وذلك كحديث: ان النبي ﷺ أخذ بيد عليِّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- بمحضر من الصحابة ثم قال:

«هذا وصيِّي وأخي والخليفة من بعدي».

ثم اتفق الصحابة على كتمان هذا وتغييره.

مقاومـة الوضـع:

ما كادت ظاهرة الوضع تنتشر بين الناس، حتى أحسَّ العلماء بالخطر الذي يهدِّدُ سُنَّة رسول الله ﷺ؛ فنهضوا لمقاومتها، وأبْلَوا بلاءاً حسناً؛ بغية معرفة الحديث الموضوع، ودوافعه، وأسباب الوضع، وَوُفِّقُوا في عملهم توفيقاً لا مثيل له: فميَّزُوا الحديث الصحيح من غيره، وكان عملهم جليلاً عظيماً، شمل الاسناد والمتن معاً. وقد آبتدأ العلماء بدراسة كل راوٍ من الرواة منذ عهد الصحابة إلى أنْ جُمِعَ الحديث في الكتب والمصنفات. وفي هذا العمل الجليل، تمكن العلماء من إماطة اللثام عن وجوه الوضاعين؛ فجرَّحوهم أمام الأمة، ولم يقبلوا شيئاً من أحاديثهم، وأشاروا إلى الأحاديث الموضوعة وقاموا بنقد سند الحديث ومتنه وَفْقَ منهج علميّ سليم، فَكوَّنوا لنا علماً دقيقاً يدعى بعلم (الجُرح والتعديل)، ووضعوا ضوابط لمتن الحديث، يُعْرَف في ضوئها إنْ كان الحديث موضوعاً، وصدق (يزيد بن زريع) حين قال:

«لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد»[1]

وهذا (هرون الرشيد) يأخذ زنديقاً ليقتله؛ فيقول له الزنديق:

أين أنت من ألف حديث وضعتُها؟

فيردُّ عليه الرشيد:

أين أنت -يا عدو الله- منَ (أبي اسحق الفزاري)، و(ابن

(١)تنزيه الشريعة ١/٦

المبارك) يتخللانها، ويُخرجانها حرفاً حرفاً؟ .[٢].

وبعد هذا نذكر قسماً من الخطوات التي اتبعها العلماء حفاظاً على السنة:

١- التـزام الاسنـاد:

التزم التابعون ومَنْ بعدهم التزاماً تاماً في طلب الاسناد من الرواة؛ ذلك أنَّ حدوث الفتن جرَّأت الوضاعين على وضع الأحاديث. قال الامام (محمد بن سيرين):

«لم يكونوا يسألون عن الأسناد. فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وَيُنْظَرُ الى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم»[٣].

ولقد شاع التزام الاسناد وذاع في المجتمع الاسلامي كله: فلم يقتصر على العلماء وطلاب العلوم الاسلامية، بل صار يطلبه حتى العامة من الناس، وبهذا صار واجباً على المحدِّث أن يبيِّن سَنَدَ ما يروي.

ولم يكتف العلماء بالبحث عن الاسناد، بل كانوا يتتبعون الحديث بكل وسيلة، قال (أبو العالية):

«كنا نسمع الحديث عن الصحابة، فلا نرضى حتى نركبَ إليهم

(٢)تنزيه الشريعة ١/٦

(٣)صحيح مسلم بشرح النووي ١/٨٤

فنسمعه منهم»[٤]

٢- النشـاط العلمـي فـي طلـب الحديـث:

كانت رحلة العلماء ونشاطهم في طلب الحديث والتثبت منه، تكاد تكون معجزةً من المعجزات. وقد ابتدأت هذه الرحلة في عهد الصحابة والتابعين، فجال كثير من علماء الحديث في الآفاق البعيدة؛ بغيةَ طلب الحديث، والتعرفِ على الصحيح منه والضعيف والموضوع. والسبب الذي جعل علماء الحديث يجوبون المشرقَ والمغرب: هو أنَّ الصحابة الكرام كانوا قد تفرَّقوا في الأمصار؛ فلا بدَّ من مواصلة الرحلة إلى تلك الأمصار لأخذ الأحاديث التي سمعوها من رسول الله ﷺ.

ولا بدَّ أن نقرِّرَ هنا أنَّ التابعين -رضوان الله عنهم- قد تشدَّدوا كثيراً في أخذ الحديث: فكانوا اذا سمعوا حديثاً من غير الصحابة، أسرعوا إلى مَنْ بقي من الصحابة؛ يسألونهم عنه، وكان صغار التابعين يفعل مع كبارهم مثل هذا؛ ليتأكَّدوا من صحة الأحاديث، ويأخذوا بالحيطة التامة.

أما أئمة الحديث، فكانوا قد اَطَّلَعُوا اَطلاعاً واسعاً على الحديث، فلم يكتفوا بحفظ الحديث الصحيح والضعيف، بل حفظوا -أيضاً- الأحاديث الموضوعة؛ خشيةَ ان يلتبسَ المقبولُ بالمردود.

---

(٤)مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٧٤

٣- مقاومة الكذابين:

واذا كان علماء الحديث قد وقفوا هذا الموقف الرائع في أمر التثبت من صحة الحديث، فقد قاوموا -في الوقت نفسه- الكذابين والقصاصين: ففضحوا أمرهم، ومنعوهم من التحديث. وفي حلقات الدرس كان العلماء يُحَذِّرون طلابهم من الكذابين، ويُبَيِّنُون لهم الحديثَ الموضوعَ من غيره، وممن تصدَّى للكَذَبَةِ والقصاصين، ووقف في وجههم موقفاً قوياً: (عامر الشعبي)، و(شعبة بن الحجاج)، و(عبدالرحمن بن مهدي)، وغيرهم.

وقد جعل هذا الموقف القوي الكذابين يحجمون عن الأقدام في تلك الطريق التي تقود صاحبها الى الخزي في الحياة الدنيا، والعذاب في الحياة الآخرة.

٤- معرفة الرواة:

درس علماء الحديث أحوال الرواة الخاصة والعامة، وسيرتهم الذاتية؛ ليتمكنوا من الحكم عليهم بالصدق أو الكذب، وليميزوا صحيح الحديث من ضعيفه أو موضوعه: فقاموا بنقد الرواة: بتعديلهم أو تجريحهم، من غير أن تأخذهم في الله لومة لائم، ومن غير أن يَتَحرَّجُوا في جرح مَنْ يرونهم مجروحين، ولقد قيل ل(يحيى بن سعيد القطان):

«أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركتَ حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟

فقال: لأنْ يكونَ هؤلاء خصمي أحبّ اليَّ من أنْ يكونَ خصمي رسول الله ﷺ لِمَ لَمْ تذبَّ عن حديثي» . [٥]

وهكذا تأسَّسَتْ قواعدُ علم (الجرح والتعديل)، ثم أُلِّفت المؤلفاتُ الواسعةُ في أحوال الرواة، وما قاله النقاد فيهم .

حكم الوضع:

وضع الحديث على رسول الله ﷺ محرم، وهو من الكبائر؛ فقد قال ﷺ :

« . . وَمَنْ كذب عليَّ متعمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النار» .

وتشدَّد العلماء في هذا الأمر، حتى ذهب بعضهم الى تكفير مَنْ وَضَعَ الأحاديثَ المتعلقةَ بالعقائد. أما في مجال (الترغيب والترهيب والفضائل)، فاكْتَفَوا بالقول بحرمته، من غير تكفير فاعله .

على أنَّ (أبا محمد الجويني)-وهو والد إمام الحرمين - ذهب الى تكفير من يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ في أيِّ معنى كان من المعاني .

---

(٥)مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٧٤-٧٥

هـل تجـوز روايـة الحديـث الموضـوع:

أما رواية الحديث الموضوع، فحكمها الحرمة إلاّ اذا آقترنت ببيان وضعها، وأنه لا أصل لها، سواء كانت في العقائد أم التشريع، أم الفضائل، أم الترغيب والترهيب. والدليل على هذا حديث رسول الله ﷺ :

«مَنْ حَدَّث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين».

أشهـر الوضاعيـن:

الذين قاموا بوضع الحديث كذباً وآفتراءاً على رسول الله ﷺ عدد ليس بالقليل، ومن أشهرهم:

١- عبدالله بن سبأ، وقد كان له دور كبير في اذكاء الفتن في المجتمع الاسلامي الاول، وقد كان يهودياً، تظاهر بالاسلام لينفث سمومه في الصميم، وتظاهر بحب آل البيت رضوان الله عنهم!

٢- محمد بن القاسم الطائكاني، قال عنه الحاكم: كان يضع الحديث على مذهبهم -أي مذهب المرجئة -وكان من رؤ سائهم.

٣- غياث بن ابراهيم

٤- أبو عصمة نوح بن أبي مريم

٥- عمر بن صبح

٦- ميسرة الفارسي

٧- أحمد الهروي

هـل للوضـع أثـر في التشريـع:

لقد وقف العلماء أعظمَ موقف من ظاهرة الوضع؛ فلم يتمكن (الوضاعون) من بلوغ غايتهم في هدم حصون الاسلام، لكنهم بعملهم هذا وَضَعُوا عقباتٍ ليست بالقليلة أمام الفقهاء الذين يستنبطون الأحكامَ من سنة رسول الله ﷺ؛ فصار عمل الفقهاء بطيئاً؛ اذ صار واجباً على الفقيه قبل أنْ يستنبط حكماً من الأحكام أن يكثر من البحث في سند الحديث ومتنه؛ ليتأكَّدَ من صحتهما.

المؤلفـات فـي الموضوعـات:

ألَّف العلماء عدداً ليس بالقليل من الكتب: ذكروا فيها أحوال الوضاعين، كما ألَّفوا كتباً في (الجرح والتعديل)، وكتباً في (علل الحديث)، وكتباً في الأحاديث المشتهرة على الالسنة وهي موضوعة...

ومع هذا، فقد ألفت كتب مستقلة في الأحاديث الموضوعة، بلغت أربعين كتاباً أو أكثر، ومن هذه الكتب: (تذكرة الموضوعات) لمحمد بن طاهر المقدسي المعروف بـ(ابن القيسراني)، رتبه على

طريقة حروف المعجم، و(كتاب الأباطيل) للحسين بن ابراهيم الجَوْزَقي، وكتاب (الموضوعات الكبرى) لابن الجوزي، و(الباعث على الخلاص من حوادث القصاص) للحافظ العراقي، وقد لخَّصَهُ (السيوطي) في كتابه (تحذير الخواص من أكاذيب القصاص)، و(اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) للسيوطي، و(تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) للكتاني، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) للشوكاني.

وكان لكتاب (الموضوعات الكبرى) لابن الجوزي المكان الأوَّل من اهتمام العلماء: فقام بعضهم بانتقاده: كالحافظ (ابن حجر) الذي أشار إلى أربعةٍ وعشرين حديثاً، قال عنها (ابن الجوزي): إنها موضوعة، وحكم عليها (ابن حجر) بعدم الوضع.

أما السيوطي، فقد استدرك على كتاب (الموضوعات الكبرى) بكتاب سماه (اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة).

وممن اختصر كتاب ابن الجوزي -أيضاً- عمرو بن بدر الموصلي في كتاب له سماه: (المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب).

كما قام باختصاره -أيضاً- الفيروز آبادي في خاتمة كتابه (سفر السعادة).

وأحسن من اختصر كتاب ابن الجوزي هو (ابن قيم الجوزية) في كتابه (المنار المنيف في الصحيح والضعيف).

ونختم هذا الفصل بما قرره الجهابذة من العلماء في هذا الأمر، فقد قال (ابن الجوزي):

«الحديث المنكر يَقْشَعِرُّ له جلدُ الطالب للعلم، وينفر منه قلبه على الغالب»[٦].

وقال -أيضاً-:

«ما أحسنَ قولَ القائل: اذا رأيتَ الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلمْ أنَّه موضوع»[٧].

ويمثل (البلقيني) لهذه القضية، فيقول:

«وشاهد هذا أنَّ إنساناً لو خَدَمَ إنساناً سنين، وعرف ما يحب وما يكره، فادّعى إنسانٌ أنه كان يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه»[٨].

وقال الربيع بن خثيم التابعي أحد أصحاب ابن مسعود:

«إنَّ من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار تعرفه به، وان من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل تعرفه بها»[٩].

---

(٦)الباعث الحثيث ص ٨٥

(٧)تدريب الراوي ١/ ٢٧٧

(٨)اختصار علوم الحديث ص ٨٥

(٩)معرفة علوم الحديث ص ٦٢، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٤

طرق تحمل الحديث وصيغ أدائه
« أهلية الراوي »

يُقْصَدُ بالأهلية هنا: صلاحيةُ الانسان لسماع الحدبث وتلقيه، وصلاحيته -أيضاً- لرواية الحديث وتبليغه. هذا السماع والتلقي أطلق عليه العلماء آسم (التحمل)، وأطلقوا على رواية الحديث وتبليغه آسم (الأداء).

فالتحمل: هو أخْذُ الطالب الحديث عن الشيخ.

والأداء: هو نقل الشيخ الحديث إلى الطالب.

والتحمل والأداء ركنا الرواية، وتنعقد بين الشيخ والطالب. فاذا نظرنا الى الطالب، وجدناه طريقا للتحمل، أما الشيخ، فهو طريق للأداء. فاذا روى الحديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عن الرسول -ﷺ- يكون عمر متحمِّلاً للحديث، أما الرسول -ﷺ- فيكون شيخاً. فاذا أدَّىٰ عمر بن الخطاب الحديث الى ابنه عبدالله، فانَّ (عمر) هنا يصير شيخاً مؤدياً، وابنه (عبدالله) طالباً متحملاً. وهكذا تكون أهلية الراوي أهلية تحمل، وأهلية أداء.

١ - أهليـة التحمـل:

اختلف العلماء في جواز سماع الصبي: وهومَنْ لم يبلغ سن التكليف: فذهب الجمهور إلى جواز ذلك، ومنعه غيرهم والراجح ماذهب اليه الجمهور، ذلك أنَّ الصحابة والتابعين ومَنْ جاء بعدهم، قبلوا رواية أحداث الصحابة، وممن قبلت روايتهم: (الحسن) و (الحسين) و (عبدالله بن الزبير) و (عبدالله بن عباس)... ولم يفرِّق بين ماتحملوه قبل البلوغ أو بعده.

واذا كان الجمهور قد ذهبوا إلى جواز السماع من الصبي، فقد اختلفوا في السن التي يصحُّ فيها السماع، ذلك أن تمييز الصبي يختلف من شخص الى آخر، وقد كثرت أقوال العلماء في تحديد السن التي يجوز سماع الصبي فيها، ومن أهم تلك الأقوال مايأتي:

أ- أقلُّ سن السماع خمس سنين ودليلهم مارواه الامام البخاري في صحيحه، عن محمود بن الربيع رضي الله عنه قال:

«عقلتُ من النبي -ﷺ- مجَّةً مجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو»[1].

ب- يصح سماع الصبي اذا كان يفرِّق بين البقرة والحمار، ذهب إلى هذا الحافظ: موسى بن هرون ويغلب على الظن أن مراده التميز ليس غير.

ج- يصح سماع الصبي اذا كان مميِّزاً، ولو كان دون خمس

(١) رواه البخاري في باب: متى يصح سماع الصغير.

السنين».

والتمييز: هو أن يفهم الصغير الخطاب، ويردَّ الجواب.

وحين نتأمل في هذه الأقوال الثلاثة: يتضح لنا أنهم يكادون يجمعون على قبول السماع بتمييز الصغير وضبطه.

٢ - *أهليـة الأداء:*

اشترط جمهور أئمة الحديث والأصول والفقه الشروط الآتية فيمن يحتج بروايته، سواء كان ذكراً أم أنثىٰ:

١ - الاسلام: وهو الاعتقاد بوحدانية الله، وبرسالة محمد -ﷺ- وبكل ما عُلِمَ مجيئه من الدين بالضرورة. فلا تُقْبَلُ رواية الكافر حتى لو عُلِمَ احترازه عن الكذب، ذلك أنَّ الله أمَرَنا أن نتوقف في أمر الفاسق، فقال تعالى:

«يا أيها الذين امنوا: إنْ جاءكُمْ فاسقٌ بنبأ فَتَبَيَّنُوا أنْ تُصيبُوا قوماً بجهالة فَتُصْبِحُوا على ما فعلتم نادمين».

فهذا نَصٌّ صريح في أمر التوقف في رواية الفاسق، وردُّ رواية الكافر من باب أولىٰ.

٢ - البلوغ: فلا يُقْبَلُ أداء الصبي لاحتمال كذبه، اذ هو غير مكلف، وقد قال -صلوات الله وسلامه عليه-:

«رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم»(٢).

(٢) رواه احمد وأبو داوود والحاكم عن عمر وعلي -رضي الله عنهما- وله أكثر من طريق عن السيدة عائشة رضي الله عنها.

ولقد نيط التكليف بالبلوغ، لأنه مظنة الادراك، اذ لايقدّر الصبي في بعض الاحيان- ما يترتب على الكذب من آثار سيئة.

واذا كان الاسلام لايجعل للصبي ولايةً في الأمور المتعلقة بأمر الدنيا، فلا تقبل روايته من باب أولى، اذ في قبولها ولاية على المسلمين كلهم.

٣- العقل: فلا يقبل أداء (المجنون) ولا(المعتوه) ومَنْ في حكمه، لأنهم لايمكنهم أن يتحرَّزُوا عن الخلل، فلا يوثَقُ برواياتهم. واذا لم يجعل الاسلام لهم أن يتصرفوا في شؤون أنفسهم، فمن بابٍ أولى لايتصرفون فيما يترتب عليه أثر في الاسلام.

٤- العدالة: وهي«صفة، راسخة في النفس، تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة: فتحصل ثقةُ النفس بصدقه، ويُعتَبَرُ فيها اجتنابُ الكبائر وبعض الصغائر»[٣].

٥- الضبط: وهو أن يكون الراوي يقظاً من وقت تحمله

(٣)الكبائر: ما توعَّد الشارع على فعله أو تركه بخصوصه غالباً وهي:
١- الشرك بالله
٢- الكذب على الله أو على رسوله ﷺ
٣- قتل النفس المؤمنة بغير حق
٤- قذف المحصنة
٥- الفرار من الزحف
٦- أكل أموال اليتامى ظلماً
٧- عقوق الوالدين
٨- الالحاد بالبيت الحرام
٩- السحر
١٠- الزنا
١١- السرقة
١٢- شرب الخمر
١٣- القضايا التي لم ينص الشارع عليها اذا كانت مفسدتها تساوي مفسدة (الكبيرة) أو أكثر.

الحديث، إلى أنْ يؤديه، ويشمل: الحفظ في الصدر، أوالحفظ في الكتاب، ويُعْرَفُ ضبط الراوي بموافقة روايته لرواية الثقات الضابطين: فإنْ وافقهم في غالب الروايات فضابط، أما المخالفة اليسيرة، فلا تقدح بالضبط.

أ- طرق تحمُّل الحديث:

١- السماع: وصورته أن يقرأ الشيخ الحديث من حفظه أو من كتاب ويسمع الحضورُ لفظه. وهذه أرفع أقسام التحمل. وهنالك مَنْ يَرَى أن السماع من الشيخ، والكتابة عنه أرفع من السماع فقط، اذ الشيخ منشغل بالتحديث، والراوي منشغل بالكتابة عنه. وقد جرت العادة أن يقابَلَ النصُّ بعد الاملاء. واذا روى التلميذُ الأحاديث التي أخذها سماعاً عن شيخه يقول: «حدثني، أوحدَّثنا، أوسمعت فلاناً يقول. وأعلاها حدثني».

٢- القراءة: وتسمى بـ (العَرْض) و (عرض القراءة) وصورتها: أن يقرأ الطالب على الشيخ من حفظه، أومن كتاب مقابل صحيح، ويستمع الشيخ اليه، معتمداً على حفظه، أو على أصله، أو على نسخة مصححة.

وقد سَلَكَ العلماء هذا المسلك؛ لأنهم ارادوا أنْ يتثبتوا من صحة الأحاديث التي تروى عن راوٍثقة، فيكتبوا هذه الاحاديث ثم يذهبوا اليه، ويقرؤوها عليه: فإنْ أقرَّ بها وثقوا منها، وحدَّثوا بها عن الثقة الذي قُرئت عليه، فيقول قارىء تلك الأحاديث، أو مستمع القراءة

«حَدَّثَني فلان قراءة عليه» أو «قرأ عليه وأنا اسمع، أو أخبرني قراءة عليه».

وهذه المنزلة دون منزلة السماع، ولو خالف بعضهم في هذا فقالوا: إنَّ السماع والقراءة على الشيخ في منزلة واحدة، وخالف البعض الآخر فقال: إنَّ القراءة أفضل من السماع، وتفضيل السماع على القراءة هو رأي جمهور العلماء، وهو الراجح.

٣- الاجازة: هي أن يأذن الشيخ برواية قسم من مروياته المعينة أو كلها إلى شخص أو أشخاص معيَّنين بلفظه أو خطه، ولا يُشتَرطُ أنْ تُقرأ الاحاديث المجازُ بها كلها، وهذا مذهب قسم من العلماء.

أما القسم الآخر، فلم يقل بجواز هذه الاجازة.

وصورة الاجازة أن يقول الشخص لبعض طلابه: قد أجزتُ لكم رواية كتاب النكاح من صحيح البخاري عني، وقد سمعته من فلان من غير أن يقرأ المجاز شيئاً من ذلك الكتاب. ويجوز أن يقرأ شيئاً منه، ويجيزه بالباقي.

وهكذا نجد أنَّ للاجازة أركاناً هي:

١- مجيز: وهو الشيخ.

٢- مجاز: وهو الراوى عنه.

٣- مجاز به: وهو الكتاب أو الجزء.

٤- الصيغة: وهي العبارة الدالة على الاذن.

ولقد آشترط العلماء في الاجازة شروطاً، منها: أن يكون المجاز

معيَّناً، ويكون المجيز عالماً بما يرويه، وأن يكون المجاز من أهل العلم. فكره (الامام مالك) أن تعطىٰ الاجازةُ لمن ليس من أهل العلم، ولمن لايتعب في تحصيله. وقد كره العلماء -أيضاً- أن تعطى الاجازة في العلم الكثير للطالب الذي لم يقم في طلب العلم إلاَّ فترة وجيزة.

والاجازة تتنوع الى أنواع كثيرة: فأعلى صورها أن يحمل الشيخ كتاباً من كتبه أو مروياته ويقول للطالب: قد أجَزْتُك رواية هذا الكتاب عني، وقد سمعتها من فلان. ويُسَمَّى هذا النوعُ من الاجازة: إجازةً من مُعَيَّن وهو الشيخ، لمعيَّنٍ وهو الطالب، في معيَّنٍ وهو الكتاب المجاز به.

ولقد نوَّع قسم من العلماء الاجازة الى ثمانية أنواع أو تسعة، وبيانها في كتب علوم الحديث لمن اراد الاستزادة[٤].

٤- المناولة: صورتها أن يناول الشيخ تلميذه كتاباً من مروياته ويقول له: هذا من حديثي، أو من سماعاتي، من غير أن يقول له: اروه عني، وتُسمَّى هذه المناولة (المناولة المجردة من الاجازة).

ولقد اختلف العلماء في (المناولة المجردة): فذهب (جمهور الفقهاء) و (الاصوليين) الى عدم صحة الرواية بها، وذهب (المحدِّثون) الى صحة الرواية بها.

أما اذا اجتمعت (المناولة) مع (الاجازة)، فتسمى (المناولة المقرونة بالاجازة): وهي أعلى أنواع الاجازة، وقد قبلها جمهور أهل

(٤) انظر كتاب الشهاوي في مصطلح الحديث ص ٩٦-٩٩

النقل بلا خلاف.

٥- المكاتبة: صورتُها أن يكتب الشيخ قسماً من الأحاديث لطالب من الطلاب، سواء كان حاضراً أم غائباً، ويرسل الكتاب مع مَنْ يثق به، وهي قسمان:

احدهما: أن يكتب إليه الاحاديث، ثم يعلمه أنه أجازه بها، فهنا تقترن الكتابة بالاجازة. ويُشبه هذا (المناولة المقترنة بالاجازة) في القوة.

ثانيهما: أن يكتب الشيخ الحديث الى طالبه من غير أن يجيزه. وقد اختلف العلماء في هذا النوع: فأجازه قسم من العلماء، ومنعه آخرون، والصحيح جوازه.

٦- الاعلام: صورته أنْ يُعلم الشيخ تلميذه أنَّ هذا الكتاب من مروياته، وقد كان سمعه من فلان. ففي هذه العبارة وأمثالها لم يصرح الشيخ باجازة تلميذه في رواية الكتاب المذكور عنه، لكنَّ كثيراً من علماء الحديث ذهبوا إلى أنَّ الاعلام من الشيخ. يتضمن إجازته بالرواية، وذهب قسم آخر إلى أنه لابدَّ من الاجازة لتصح الرواية عنه.

على أنَّ الشيخ لو قال لتلميذه: إرْوِ هذا الكتاب عني، صار مناولةً بلا إجازة وليس إعلاماً: ففي هذه الحالة يقول الراوي: أعلمني فلان، أو سمعتُ فلاناً يقول كذا وكذا.

٧- الوصية: صورتها أن يوصي الشيخ قبل سفره أو موته بكتاب من مروياته إلى شخص، ليرويه عنه كأن يقول الشيخ:

«أو صيتُ لفلان بن فلان بكتاب صحيح البخاري، وهو أحد

مروياتي».

ففي هذه الحالة لم يحصل لقاء بين الشيخ ومَنْ أوصى له، ولم تتجاوز هذه الوصية تمليك الشيخ كتاب صحيح البخاري -مثلاً- إلى الطالب، من غير أنْ يجيزه بالتحديث به إجمالاً وتفصيلاً، ومن غير إعلام صراحةً وضمناً.

وقد عدَّ العلماء هذا النوع من التحمل أضعفَ من الأنواع السابقة، ولا يجوز للموصى له أن يرويه عن الموصي عند جمهور العلماء.

على أنَّ هنالك مَنْ أجاز رواية هذه الوصية، لكنه قيدها بأن يلتزم (الموصى له) عبارة (الموصي) عند الأداء، ولايجوز له أن يقول: حدثني فلان بهذه المرويات، لأنه لم يحدثه.

٨- الوجادة: قد يجد الانسان كتاباً أو صحيفة يَعْرِفُ صاحبه الذي هو معاصر له، سواء لقيه أم لا. وقد يعرف من ذلك الخط أنَّ صاحبه لم يعاصره، لكنه تمكَّنَ أن يستوثق من نسبة الكتاب إليه بشهرة الكتاب الى صاحبه، أو بشهادة أهل الخبرة، أو بسند الكتاب المثبت فيه.

وفي هذه الحالة، يستطيع مَنْ وَجَدَ ذلك الكتاب أو تلك الصحيفة أنْ يروي منها ما شاء، ولكن لا على سبيل السماع، بل على سبيل الحكاية.

وهكذا يكون مصطلح (الوجادة) قد اطلق «على ما أخِذَ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة»

ولقد اختلف العلماء في حكم العمل بالأحاديث التي عُرِفَت بالوجادة على الأقوال الآتية :

١- وجوب العمل بها، وقد ذهب الى هذا قسم من الاصوليين من اصحاب الشافعي .

٢- جواز العمل بها، وهو مذهب الأمام الشافعي .

٣- عدم جواز العمل بها، وهو مذهب (جمهور المحدثين) وقسم من (فقهاء المذهب المالكي) .

ب- *صيغ الأداء* :

ذكرنا -فيما مضى - صور التحمل، وأمام كل صورة من تلك الصور، ما يقابلها أو يقترن بها من صور الأداء، ذلك أنَّ مَنْ تحمَّل الحديث سيؤديه في وقت من الأوقات •

واذا كان جمهور العلماء قد ميَّزوا بين ما تحمل بالسماع والقراءة مما تحمل بالطرق الأخرى؛ فلأنَّ السماع والقراءة يقومان على المشافهة، أما أنواع التحمل الأخرى، فلا تقوم على المشافهة؛ لذلك نجد الراوي يقول فيما اخذه سماعاً: سمعتُ، أو حدثنا، أو أخبرنا، أو أنبأنا. وهذه العبارات كلها تعني التحديث والأخبار. وتعتبر عبارة (سمعتُ) أرفع هذه العبارات؛ اذ لا تكاد تستعمل هذه العبارة في أحاديث الأجازة والمكاتبة. . . ولا تستعمل عبارة (قال) أو (ذُكِرَ لي) في السماع عادة، وإنما تستعمل في غيره، ولا تحمل على

السماع إلّا إذا ذكرَها الراوي الذي يُعْرَفُ لقاؤه لِمن يروي عنه.

واذا انتقلنا الى عبارة (عن)، نجد المحدِّثين لا يستعملونها في السماع الا نادراً؛ لذلك قرَّر العلماء أنَّ قول المحدِّث: «حدثنا فلان قال: حدثنا فلان»، أعلى رتبة من قوله: «حدثنا فلان عن فلان».

وفي أداء ما حمل بالاجازة أو المناولة، فقد ذهب (الجمهور) الى أنها يُشْتَرَطُ فيها أن تكون روايتها بعبارة واضحة تُشْعِرُ بذلك كأنْ يقول: أخبرني فلان إجازة، وفي أمر المناولة: «أخبرنا مناولة».

أما في المكاتبة فيقول: «كَتَبَ إليَّ فلان قال: حدثنا فلان...».

ويقول في أداء ما تحمل بالاعلام: أعلمني شيخي أنَّ فلاناً حدَّثه ونحو ذلك.

ويقول في أداء ما تحمل بالوصية: أوصى إليَّ فلان، أو أخبرني فلان بالوصية...

ويقول في أداء ما تحمله الراوي بالوجادة: «وجدتُ في كتاب فلان» ونحو هذا.

وهكذا لا بدَّ لمن تحمَّلَ روايةً بطريق من هذه الطرق أن يؤديها بعبارة تدل على الطريق التي تحمل بها الرواية، وتُسَمَّى هذه العبارة: (لفظ الأداء) أو (صيغة الأداء).

الجرح والتعديل

الجرح والتعديل علم واسع ودقيق في الوقت نفسه. فهو يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردّها في ضوء الصفات التي لا بدّ من توافرها في القبول أو الرد. وتقبل رواية الراوي المتصف بالعدالة والضبط.(١)

ويعتبر هذا العلم من أجلّ علوم الحديث؛ اذ به يتميز الحديث المقبول من المردود، والصحيح من السقيم.

ولقد كان نشوء هذا العلم مصاحباً لنشوء الرواية في الاسلام؛ إذ الأخبار لا تُعرَفُ إلّا من رواتها الذين يحكم عليهم بصدقهم أو كذبهم: فيُعرفُ الحديث المقبول من المردود؛ لذلك نجد العلماء درسوا حياةَ الرواة دراسة واسعة، من حيث عدالتهم وضبطهم. وكان العلماء المذكورون -فوق هذا- على جانب كبير من العلم والصدق

---

(١) لا تتحقق عدالة الراوي الا اذا اتصف بخمسة أوصاف:
١- الاسلام.
٢- البلوغ: وهو ليس شرطاً في التحمل، بل شرط في الأداء
٣- العقل
٤- السلامة من اسباب الفسق. والفسق: هو ارتكاب الكبيرة، أو الاصرار على الصغيرة.
٥- السلامة من خوارم المروءة.

والورع: فعرفوا ما تقتضيه العدالة، وأسباب الجرح...

ولقد توسّعت هذه الدراسات في عهد التابعين وتابعيهم ومَنْ جاء بعدهم، متسمةً بالبحث العلمي الخالص لوجه الله: فلم نجد من نقاد الحديث مَنْ يحابي أحداً على حساب حديث رسول الله ﷺ ولو كان ابنه، أو أباه، أو أخاه. فهذا (علي بن المديني) يسأله قوم عن أبيه؛ فيجيبهم:

«سلوا عنه غيري. فأعادوا المسألة، فأطرق، ثم رفع رأسه، فقال: هو الدين: إنه ضعيف».[٢]

ولقد بلغت دقةُ العلماء في حكمهم على الرواة منتهاها: فكانوا يتحرجون من إصدار الحكم على أيِّ راوٍ كان إلاّ بعد أن يتيقنوا من صحة ذلك الحكم. قال الحافظ (ابن حجر) -رحمه الله-:

«وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فانه إنْ عدَّل بغير تثبت، كان كالمُثْبِتِ حكماً ليس بثابت؛ فيخشى عليه أن يدخل في زمرة مَنْ روى حديثاً وهو يظن أنه كذب، وإنْ جرَّح بغير تحرُّز، أقْدَمَ على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً»[٣].

ومما أولاه علماء الجرح والتعديل كل اهتمام (معرفة عدالة الراوي)، ويكون ذلك بواحد من أمرين:

١- أن يكون مشهوراً بعدالته بين أهل العلم، وشيوع الثناء عليه

---

(٢) الاعلان بالتوبيخ للسخاوي ص ٦٦ طبع دمشق ١٣٤٩هـ.
(٣) شرح نخبة الفكر مع حاشية لقط الدرر ص ١٥٧.

بالأمانة والصدق مثل (مالك بن انس) و(محمد بن إدريس الشافعي)، و(أحمد بن حنبل) و(سفيان الثوري) و(يحيى بن معين).

ولقد سئل الامام احمد عن اسحق بن راهويه، فقال:

«مثل اسحق يُسألُ عنه»؟!

أما الصحابة، فلا يبحث أحد في عدالتهم؛ لأن القرآن صريح في تعديلهم، قال الله تعالى:

«والسابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار والذين آتَّبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعدَّ لهم جناتٍ تجري تحتَها الأنهارُ خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم» سورة التوبة/ ١٠٠

وقال:

«لقد رضيَ الله عن المؤمنين إذْ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينةَ عليهم وأثابهم فتحاً قريباً» سورة الفتح/١٨

وقال:

«محمد رسولُ الله، والذين معه أشدَّاء على الكُفَّارِ رحماء بينهم، تراهم ركَّعاً سُجَّداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً، سيماهم في وجوههم من أثَرِ السجود، ذلك مَثَلُهُم في التوراة، وَمَثَلُهُم في الانجيل كَزَرْعٍ أخرَجَ شَطْأَه فآزره فآسْتَغْلَظَ فآستوى على سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيْظَ بِهِم الكفار..» سورة الفتح/٢٩

أما أحاديث رسول الله ﷺ فهي صريحة في هذا -أيضاً- منها قوله ﷺ:

«لا تَسُبُّوا أصحابي لا تَسُبُّوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده، لو

أنَّ احدكم أنفق مثل أحُدٍ ذهباً ما أدْرَك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»[4]

٢- أن يقوم بتزكيته مَنْ ثبتت عدالته: فينصُّ أهلُ العلم على عدالة مَنْ عدَّلوه. والذي تُقْبَلُ روايته ذَكَراً كان أو أنثى، تُقْبَلُ تزكيته أيضاً.

أما في الجرح، فيعرف باستفاضته وشهرته، كما يعرف -أيضاً- بجرح العدل العارف بأسباب الجرح.

شـروط الجـارح والمعـدِّل:

اشترط العلماء في الجارح والمعدل ثلاثة شروط:

الاول: أن يكون عدلاً

الثاني: أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل

الثالث: أن يكون ضابطاً يقظاً.

تعـارض الجـرح والتعديـل:

لم تكن أحكام العلماء في الجرح والتعديل متفقةً اتفاقاً دائماً، بل نجد التعارض قائماً في بعض الأحيان: فيعدِّل قسم من العلماء أحد الرواة، ويجرحه آخرون، فكيف وقع التعارض؟

ان هذا الجانب لم يغفله العلماء، بل تَحَدَّثُوا فيه: فذكروا أن

---

(٤)رواه مسلم

الذي يقوم بتجريح راوٍ من الرواة كان قد بنى حكمه على فسق قديم كان قد صدر من ذلك الراوي، أما الذي عدَّله، فقد ثبت له أنه تاب من فسقه، فلا يكون تعارض بين القولين . . .

على أنَّ علماء الجرح والتعديل. قد يغيب عنهم هذا، فيحصل التعارض بين الجرح والتعديل. ولقد ذهب العلماء في هذا إلى أقوال ثلاثة:

القول الاول: تقديم الجرح على التعديل، حتى لو كان المعدِّلون أكثر من الجارحين. وقد ذهب إلى هذا جمهور العلماء. والسبب: أنَّ الجارح قد اَطَّلَعَ على ما لم يطَّلع عليه المعدِّل.

القول الثاني: تقديم التعديل على التجريح اذا كان المعدِّلون أكثر من الجارحين. وقد حكى هذا (الخطيب البغدادي) في كتابه: (الكفاية في علم الرواية)، وصاحب (المحصول)و(الامام النووي). وحجتهم أنَّ كثرة المعدِّلين تقوِّي حالهم. وقد رُدَّ هذا القول؛ لأنَّ المعدِّلين مهما كثروا، لا يستطيعون أن يخبروا بما يردّ قول الجارحين.

القول الثالث: عند تعارض التجريح والتعديل، يتوقف عن العمل بهما، ولا يُرَجح أحدهما الا بمرجِّح. وقد حكى هذا القول (ابن الحاجب) عن (ابن شعبان) من المالكية، و(السيوطي) في تدريب الراوي.

التائب من الفسق:

المجروح بالفسق قد يتوب عن فسقه. فاذا تاب، وعُرِفَ بالعدالة بعد التوبة، تقبل الأخبار التي يرويها. وهذا الحكم سارٍ في كل المعاصي إلاَّ تعمّد الكذب على النبي ﷺ فلا يُقْبَلُ خبره وإنْ تاب عن الكذب، قال (أبو بكر الصيرفي):

«كل مَنْ اسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه، لم نعد لقبوله بتوبة تظهر. .»[٥]

وقال أبو المظفر السمعاني:

«مَنْ كذب في خبر واحد وجب إسقاطُ ما تَقَدَّمَ من حديثه»[٦]

وقد صَرَّح بهذا المعنى -أيضاً- الامامان: أحمد بن حنبل، والحميدي شيخ البخاري.

وقد وقف العلماء هذا الموقف المتشدِّد؛ لأنهم ارادوا الأخذ بالاحتياط في نقل السنة؛ لتحفظ من كذب الكاذبين، ولأنَّ في هذا -أيضاً- زجراً للذين تكون لهم الجرأة في الكذب على رسول الله ﷺ، إذ قد يترتب على الكذب مفسدة كبيرة: فيترتب عليه تغيير قسم من أحكام الشريعة.

---

(٥)اختصار علوم الحديث ص ١١١

(٦)اختصار علوم الحديث ص ١١١

مراتب الجرح والتعديل:

يختلف رواةُ الحديث من حيث الحفظ والضبط والعلم: فمنهم من وصل الى درجة عالية في الحفظ والاتقان، ومنهم مَنْ دون ذلك قليلاً، ومنهم من يغلب عليه السهو والخطأ مع عدالته؛ لذلك نرى علماء الجُرح والتعديل قد تحدثوا في مراتب الرواة وكل مصطلح من مصطلحاتهم، تدل على المنزلة التي يستحقها الراوي من الوصف.

ونستطيع أن نجد في عصر الصحابة قسماً من تلك المصطلحات، وقد اتضحت أكثر في عصر التابعين، وصار لها مفاهيمها الخاصة المستقرة في عصر تابعي التابعين ومَنْ بعدهم، وهذه المراتب هي ست مراتب للجرح، وست مراتب للتعديل:

أ- مراتب التعديل:

المرتبة الاولى: وتتمثل فيمن برزوا بالعدالة، وتفوّقوا بالضبط، ومروياتهم في أعلى درجات الصحة، ومن آلألفاظ المنبئة عن هذه المرتبة:

١- المبالغة في التعديل بصيغة (أفعل التفضيل) مثل: فلان أوثق الناس.

٢- لا أحد أثبت منه

٣- لا يُسأل عنه

٤- فلان اليه المنتهى في التثبت

٥- لا أعرفُ لهُ نظيراً في الدنيا

المرتبة الثانية: وتتمثل في الرواة كاملي العدالة والضبط، لكنهم أقل في كمال العدالة والنبوغ في الضبط من تلك المرتبة الاولى، ومن الألفاظ المنبئة عنها:

١- فلان ثقة ثقة

٢- فلان ثقة ثبت

٣- فلان ثقة مأمون

٤- فلان ثقة حافظ

٥- فلان حجة متقن

٦- فلان متقن متقن

٧- فلان ثبت حجة

المرتبة الثالثة: وتتمثل في الرواة الذين بلغوا أولى مراحل الكمال في العدالة والضبط. وأصحاب هذه المرتبة هم أكثر نقلة الحديث الصحيح، ويُشار الى رواة هذه المرتبة بمثل:

١- فلان ثبت

٢- فلان ثقة

٣- فلان حجة

٤- فلان متقن

٥- فلان امام

المرتبة الرابعة: وفيها تكاملت عدالة الرواة، وآشتهرَ صدقهم من غير أن يُعْلَمَ ضبطهم. فتوضع مروياتهم تحت الاختبار، حتى يتبيَّن

ضبطهم، ويُشار اليهم بمثل:

١- فلان صدوق

٢- فلان مأمون

٣- فلان لا بأسَ به

٤- فلان خيار

٥- فلان خيار الناس

المرتبة الخامسة: وتتمثل بما يدلُّ على صدق الراوي، وعدم ضبطه فهو سيء الحفظ، لكنه صادق، أو يكون صدوقاً ضابطاً، لكنه تغيَّرَ في آخر حياته.

ففي هذه المرتبة: إما أن يكون الراوي عدلاً، لكنه لم يتكامل ضبطه، أو يكون ضابطاً، ولكن لم تتكامل عدالته، ويُشار إلى رواة هذه المرتبة بمثل:

١- فلان صدوق سيء الحفظ

٢- فلان صدوق تغيَّر بآخره

٣- فلان صدوق له أوهام

٤- فلان وسط

٥- فلان مقارب الحديث

المرتبة السادسة: وتكون بكل ما يُشعر بقربه من التجريح، فلا يُعَدُّ رواتها في مراتب التعديل إلاَّ بعد التقوية من (متابع) أو (شاهد).

ويشار إلى هذه المرتبة بمثل:

١- فلان صويلح

٢- فلان مقبول

٣- فلان صدوق ان شاء الله

٤- فلان أرجو أن لا بأس به

ب- مراتـب التجريـح:

المرتبة الاولى: وتكون بكل ما يدلُّ على المبالغة في الجرح. ومثاله

١- فلان أكذب الناس

٢- فلان إليه المنتهى في الكذب

٣- فلان إليه المنتهى في الوضع

٤- فلان ركن الكذب

٥- فلان منبع الكذب

٦- فلان معدن الكذب.

المرتبة الثانية: وتكون بالجرح بالكذب، أو بالوضع. ومثاله:

١- فلان يكذب

٢- فلان يضع

٣- فلان يضع حديثاً

٤- فلان كذاب

٥- فلان وضاع

٦- فلان دجال

وهذه الألفاظ تدل على المبالغة في الجرح، لكنها دون المرتبة

السابقة.

المرتبة الثالثة: وتكون بكل ما يدلّ على الاتهام بالكذب أو الوضع ونحوه، ومثاله:

١- فلان متهم بالكذب

٢- فلان متهم بالوضع

٣- فلان يسرق الحديث

٤- فلان متروك

٥- فلان غير ثقة ولا مأمون

٦- فلان ساقط

٧- فلان هالك

المرتبة الرابعة: وتكون بكل ما يدل على ضعفه الشديد، ومثاله

١- فلان مجهول

٢- فلان واهٍ بمرَّة

٣- فلان ضعيف جداً

٤- فلان ليس بشيء

٥- فلان مردود

٦- فلان طرحوا حديثه

٧- فلان لايساوي شيئاً

المرتبة الخامسة: وتكون بكل ما يدلُّ على تضعيف الراوي، أو اضطرابه في الحفظ. ومثاله:

١- فلان ضعيف

٢- فلان واه

٣- فلان له مناكير

٤- فلان مضطرب الحديث

٥- فلان لا يحتج به

المرتبة السادسة: وتكون بوصف الراوي بما يدلُّ على ضعفه، لكنه قريب من التعديل. ومثاله:

١- فلان ليِّن

٢- فلان فيه لين

٣- فلان لين الحديث

٤- فلان سيء الحفظ

٥- فلان تعرف وتنكر

٦- فلان مجهول الحال

٧- فلان فيه جهالة

٨- فلان لا ادري ما هو.

٩- فلان فيه مقال.

١٠- فلان تكَلَّمُوا فيه

الاحتجاج بالمراتب المذكورة

يحتجُّ العلماء في المراتب الأربعة الاولى فقط من مراتب التعديل، أما المرتبتان: الخامسة والسادسة، فيكتب حديثهم،

ويعتبر بحديث غيرهم.

أما في خصوص مراتب التجريح، فلا يحتج بالمراتب الأربعة الأولى. وفي المرتبتين الخامسة والسادسة، فيخرج الحديث للاعتبار.

التصنيف في الجرح والتعديل:

إنتشر التدوين في أواخر القرن الثاني للهجرة. وفي هذه الفترة، ظهرت مصنفات قيمة في (الجرح والتعديل) كانت النواة الاولى للمؤلفات الكبيرة التي ظهرت فيما بعد. ومن أوائل من كتب في الجرح والتعديل (يحيى بن معين) و(علي بن المديني) و(أحمد بن حنبل)، ثم توالت المؤلفات المبسوطة والوجيزة فيما بعد:

ولقد اتخذت مصنفات العلماء في الجرح والتعديل مناهج متعددة: فمن مصنفيها مَنْ صَنَّفَ في (الثقات)، ومنهم مَنْ صَنَّفَ في (الضعفاء)، ومنهم مَنْ صَنَّفَ في (الثقات والضعفاء)، ورتبت أكثر هذه المصنفات على حروف المعجم.

فمن أشهر الكتب المؤلفة في الثقات:

١- كتاب الثقات لابن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ وقد طبع في الهند في ٩ أجزاء.

٢- كتاب الثقات لعمر بن شاهين وقد طبع بتحقيق صبحي السامرائي في الكويت ١٩٨٤.

٣- كتاب الثقات للعجلي وقد طبع بتحقيق عبد المعطي قلعه جي سنة ١٩٨٤ في دار الكتب العلمية

٤- كتاب الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٧٩هـ

ومن أشهر ما ألِّف في الضعفاء:

١- كتاب الضعفاء للبخاري، وقد طبع عدة مرات.

٢- كتاب الضعفاء للنسائي وقد طبع عدة مرات أخرها بتحقيق بوران وكمال يوسف حوت وقد طبعته مؤسسة الرسالة.

٣- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي طبع محققاً في ثمانية أجزاء بتحقيق: يوسف البقاعي وزميليه في دار الفكر سنة ٩٨٣-١٩٨٤.

٤- كتاب الضعفاء لمحمد بن عمر العقيلي طبع في اربعة أجزاء بتحقيق: الدكتور عبدالمعطي امين قلعجي، طبعته دار الكتب العلمية ١٩٨٤.

٥- كتاب الضعفاء للحاكم النيسابوري

٦- كتاب الضعفاء للدار قطني طبعته مؤسسة الرسالة بتحقيق الاستاذ صبحي السامرائي.

٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي.[٧]

---

(٧)وهو من اجلِّ الكتب وأجمعها في الجرح والتعديل. ترجم ل ١١٠٥٣ من الرجال والنساء. وفي هذا الكتاب اشخاص يعتقد الحافظ الذهبي أنهم ثقات، وذكرهم من أجل الدفاع عنهم.

ومن اشهر ما الف في الثقات والضعفاء :

١- طبقات محمد بن سعد.

٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي طبع منه خمسة أجزاء بتحقيق: الدكتور بشار عواد.

٣- تذكرة الحفاظ للذهبي

٤- تذهيب التهذيب للذّهبي

٥- تهذيب التهذيب لابن حجر

٦- تقريب التهذيب لابن حجر

٧- التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل لابن كثير.

٨- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي. (٨)

---

(٨)وهو من أجمع كتب المتقدمين في الجرح والتعديل، وقد ترجم فيه ل ١٨٠٥٠ ترجمة

رموز المحدثين

اختصر علماء الحديث ألفاظ الرواية، وجعلوها رموزاً، فتنطق كاملة، وتكتب مختصرة على الشكل الاتي :

١- حَدَّثني : اختصرت على ثلاثة وجوه :

الاول : (ثني) بحذف الحاء والدال

الثاني : (ني) بحذف الحاء والدال والثاء

الثالث : (دثني) بحذف الحاء فقط

٢- حدثنا : اختصرت على ثلاثة وجوه :

الاول : (ثنا) بحذف الحاء والدال

الثاني : (نا) بحذف الحاء والدال والثاء

الثالث : (دثنا) بحذف الحاء فقط .

٣- أخبرني : اختصرت على أربعة اوجه :

الاول : (أني) بحذف الخاء والباء والراء

الثاني : (ارني) بحذف الخاء والباء

الثالث : (ابني) بحذف الخاء والراء

الرابع : (أخْنِي) بحذف الباء والراء .

٤- أخبرنا اختصرت على أربعة اوجه:

الاول: (أنا) بحذف الخاء والباء والراء

الثاني: (أرنا) بحذف الخاء والباء

الثالث: (أبنا) بحذف الخاء والراء

الرابع: (أخنا) بحذف الباء والراء

٥- قال: اختصرت (ق)، ويحذفها قسم من العلماء اذا وقعت بين صيغ التحديث مثل:

«حدثنا فلان، أخبرنا فلان» فانها تقرأ: «حدثنا فلان قال، أخبرنا فلان».

واذا تكررت يُكْتفى بواحدة عند الكتابة، وتحذف الاخرى، ولكن ينطق بهما معاً في اللفظ مثل:

«حدثنا فلان قال: قال فلان. .» فتحذف في الكتابة واحدة من (قال) وتحذف كلمة (انه) اختصاراً في الكتابة، مثل:

«عن ابن عمر -رضي الله عنه- قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول. . .»

فان كلمة (انه) ينطق بها، ولا تكتب، فتكون العبارة على الشكل الآتي:

«عن ابن عمر -رضي الله عنه- أنه قال: . . .»

ولقد استعمل هذا الاختصار من أجل التخفيف في الكتابة.

المصادر والمراجع

اختصار علوم الحديث لابن كثير حققه وعلّق عليه احمد محمد شاكر/ مطبعة حجازي/ القاهرة/ ١٣٥٥هـ

اصول الحديث علومه ومصطلحه تأليف الدكتور محمد عجاج الخطيب. دار الفكر الحديث/لبنان/ الطبعة الاولى/ ١٣٨٦هـ

ألفية السيوطي في مصطلح الحديث تأليف جلال الدين السيوطي/شرحها وحقق مباحثها: محمد محي الدين عبدالحميد/مطبعة مصطفى محمد/ القاهـرة/ .

بحوث في تاريخ السنة المشرفة تأليف الدكتور أكرم ضياء العمري/مطبعة الارشاد/١٣٨٧هـ

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي تأليف جلال الدين السيوطي/ حققه وراجع اصوله: عبدالوهاب عبداللطيف/الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ

التعريف بالقرآن والحديث تأليف محمد الزفزاف/الطبعة الثانية ١٤هـ/دار الكتب العلمية بيروت.

توجيه النظر الى أصول الأثر تأليف: طاهر بن صالح بن احمد

الجزائري/المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

حواشي العلامة الشيخ عطية الاجهوري على شرح محمد الزرقاني على منظومة البيقونية للشيخ عمر بن محمد بن فتوح الدمشقي/مطبعة مصطفى البابي الحلبي/١٣٦٨هـ.

الخلاصة في أصول الحديث تأليف الحسين بن عبدالله الطيبي/تحقيق الاستاذ صبحي السامرائي/مطبعة الارشاد/بغداد/١٩٧٢

رسالة في علوم الحديث وأصوله تأليف الشيخ كمال الدين الطائي. مطبعة سلمان الاعظمي/بغداد/١٣٩١هـ

شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني/مطبعة مصطفى البابي الحلبي/١٣٥٢هـ

كتاب الشهاوي في مصطلح الحديث تأليف ابراهيم دسوقي الشهاوي/١٣٨٦هـ

علوم الحديث لابن الصلاح/حققه وخرج أحاديثه وعلَّق عليه نور الدين عتر/مطبعة الأصيل/حلب/١٣٨٦هـ

علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح/الطبعة الخامسة/دار العلم للملايين/بيروت/١٣٨٨هـ

قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث تأليف: جمال الدين القاسمي/تحقيق وتعليق محمد بهجة البيطار/الطبعة الثانية/١٣٨٠هـ/دار احياء الكتب العربية/عيسى البابي الحلبي/.

قواعد في علوم الحديث تأليف: ظفر أحمد العثماني

التهانوي/حققه وراجع نصوصه وعلّق عليه: عبدالفتاح أبو غدة/الطبعة الثالثة/مطابع دار القلم/بيروت/١٣٩٢هـ

الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي.

لمحات في اصول الحديث والبلاغة النبوية للدكتور محمد أديب صالح

مباحث في تدوين السنة المطهرة تأليف: أبو اليقظان عطية الجبوري/المطبعة العربية الحديثة/القاهرة/١٩٧٢م

معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري/نشره وصححه وعلق عليه الدكتور السيد معظم حسين/الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ/المدينة المنورة.

الموجز في علوم الحديث تأليف الدكتور: مساعد مسلم ال جعفر/الطبعة الاولى ١٣٩٨/دار الرسالة للطباعة/بغداد.

المحتـــوى

صدر للمؤلف

١- ايماننا الحق بين النظر والدليل (الطبعة الثانية)

٢- يسألونك ليزدادوا ايمانا.

٣- تأملات في آيات القرآن.

٤- الجهاد في التصور الاسلامي

٥- رضينا بالاسلام دينا

٦- العمل والعمال في الفكر الاسلامي

٧- نفحات من شريعة الاسلام وصلاحها للتطبيق في كل زمان وفي كل مكان (الطبعة الثانية)

٨- الاسلام في افريقيا الوسطى (الطبعة الثانية)

٩- أخلاقنا او الدمار

١٠- نظرات في الصوم.

١١- الاسلام وتعدد الزوجات (الطبعة الثالثة)

١٢- الاسلام وقصة العامية

١٣- العالم الاسلامي وتحديد النسل

١٤- الطلاق بين الفقه والقانون

١٥- الاسلام والرق

١٦- الحج ليس وثنية

١٧- الاسلام وقضايا المرأة

١٨- الاسلام ووقاية المجتمع من الجريمة

١٩- روائع اسلامية (الطبعة الثانية)

٢٠- السلسلة الذهبية للبراعم الاسلامية في السيرة النبوية . جزءان -بالاشتراك-

٢١- تحقيق كتاب أصول الفقه الاسلامي للشيخ العلامة رشيد الخطيب الموصلي

٢٢- تحقيق كتاب اعتقاد اهل السنة والجماعة للشيخ عدي بن مسافر الاموي -بالاشتراك-

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد (١٠٨٦) لسنة ١٩٨٥
﴿ طَبع في مطبعة الزهراء الحديثة بالموصل ﴾

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد (١٠٨٦) لسنة ١٩٨٥
﴿ طبع في مطبعة الزهراء الحديثة بالموصل ﴾



السعر 